الأمم المتحدة

A/71/365/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام، والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٧ لثماني بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام، والمكاتب المتكاملة واللجان المنبثقة عن مقررات مجلس الأمن.

وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٧ لثماني بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار هذه المجموعة ٢٢٠ ١٠٠ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

141116 141116 16-17740 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – استعراض مالي عام ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ٤

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ٢٣

جيم – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ٤٥

دال – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ٧٩

هاء – الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٨٨

واو – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ١٠٠

زاي – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ١١٣

حاء – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ١٢٦

أولا - استعراض مالي عام

١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة ما قدره ٢٠٠ ١٠٠ ٢٢٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول ١ أدناه مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والاحتياجات في عام ٢٠١٦ على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفترة ١ كانون الثاني/يناير - إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
البعثة	تخصيص الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	اعتمادات عام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[ب]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل[أ]	١٣ ٣٣٠,٢	١٣ ٠٥٥,٣	٢٧٤,٩	١٣ ٣٣٠,٢	١٣ ٢٨٣,٣	٢٠,٧	(٤٦,٩)	١٣ ٠٠٨,٤
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٩ ٩١٩,٩	١٨ ٢١٧,٣	١ ٧٠٢,٦	١٩ ٩١٩,٩	١٨ ٠٣٣,٣	١٤٤,٨	(١ ٨٨٦,٦)	١٦ ٣٣٠,٧
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٩٣ ٤٨٦,٦	٩٢ ٧١١,٠	٧٧٥,٦	٩٣ ٤٨٦,٦	٩٦ ٠٩٤,٥	٢ ٨٢٧,٣	٢ ٦٠٧,٩	٩٥ ٣١٨,٩
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٣ ٠٢٢,٧	٢ ٩١٣,٠	١٠٩,٧	٣ ٠٢٢,٧	٣ ٠٧٥,١	٧٨,٠	٥٢,٤	٢ ٩٦٥,٤
الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٤ ٩٥٨,٢	٤ ٧٥٠,٩	٢٠٧,٣	٤ ٩٥٨,٢	٤ ٣٨٥,١	١٤,٤	(٥٧٣,١)	٤ ١٧٧,٨
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨ ٤٦٦,٧	٨ ٤٢١,٣	٤٥,٤	٨ ٤٦٦,٧	٨ ٢١٧,٥	٨٥,٤	(٢٤٩,٢)	٨ ١٧٢,١
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	٧ ١٠٥,٥	٧ ٠١٦,٨	٨٨,٧	٧ ١٠٥,٥	٦ ٦٨٦,٩	٣٠,٤	(٤١٨,٦)	٦ ٥٩٨,٢
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٤١ ١٨١,٥	٤٥ ٧٥٠,٠	(٤ ٥٦٨,٥)	١ ١٨١,٥	٧٠ ٣٢٤,٥	٥ ٠٣١,٧	٢٩ ١٤٣,٠	٧٤ ٨٩٣,٠
المجموع	١٩١ ٤٧١,٣	١٩٢ ٨٣٥,٦	(١ ٣٦٤,٣)	١٩١ ٤٧١,٣	٢٢٠ ١٠٠,٢	٨ ٢٣٢,٧	٢٨ ٦٢٨,٩	٢٢١ ٤٦٤,٥

(أ) يعكس الاعتماد الموحد لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل

(ب) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات النقص أو الزيادة في النفقات لعام ٢٠١٦.

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(١٣ ٢٨٣ ٣٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ – في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر، S/2013/759)، مدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعقب رسالة الأمين العام إلى المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر، S/2016/88) بشأن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، طلب المجلس إلى الأمين العام في رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر، S/2016/89)، الشروع في دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل، بهدف الزيادة إلى أقصى حد ممكن في أوجه التآزر من خلال كفالة توحيد إدارة وهيكل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الجديد. وشجع المجلس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وأن يواصل العمل الوثيق مع دول المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن معالجة أسبابها الجذرية. ويستفيد المكتب المعاد تشكيله حديثا من الولايات الحالية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق مواصلة بذل مساعيه الحميدة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٣ – واستجابة لطلب مجلس الأمن، أوفدت إدارة الشؤون السياسية فريقا تقنيا في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٦ لبحث الطرائق العملية والجدول الزمني لتنفيذ عملية الدمج، والمساعدة في تحديد الرؤية الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشرت أيضا إدارة الشؤون السياسية بعثة منفصلة في الفترة من ٧ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، لوضع اختصاصات لخلية الاتصال التابعة للمكتب في نواكشوط، التي أُقرّ أيضا إنشاؤها بموجب البيان الرئاسي الصادر عن المجلس (انظر، S/PRST/2016/11). وقدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن عن أنشطة المكتب، بما في ذلك حالة تنفيذ دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (S/2016/566).

٤ - ويتماشى الهيكل المقترح لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع طلب مجلس الأمن المتعلق بالإدارة والهيكل الموحدين (انظر، S/2016/89)، ويستند إلى المشاورات التي أجريت مع موظفي كل من مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وشركاء الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية. وتحسبا لاستمرار ارتفاع الطلب على المساعي الحميدة في غرب أفريقيا في السنوات القادمة، ومع مراعاة التحديات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل في مواصلة الاستجابة للطلب المتزايد على دعم المبادرات الإقليمية في مجالات الأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، يهدف الهيكل المقترح للمكتب إلى الزيادة إلى أقصى حد ممكن في استخدام الموارد الحالية عن طريق تقسيم واضح للمسؤوليات بين الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووضع هيكل يتيح زيادة أوجه التآزر وتعزيز تحقيق النتائج. ولدى إعداد الهيكل المقترح، تم قدر الإمكان تجميع الموظفين ذوي المهارات المتشابهة معا من أجل تحقيق التآزر. فعلى سبيل المثال، كان موظفو الشؤون السياسية ينقسم إلى فريقين فرعيين، قسم سياسي لدعم المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص، الذي يعمل تحت إشرافه الممثل الخاص مباشرة؛ وقسم معني بالتنسيق والشراكات الإقليمية يركز على بناء القدرات الإقليمية ودعم تنفيذ المبادرات الإقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويعمل تحت إشراف نائب الممثل الخاص. ومن المتوقع أن تسهم مجموعات الموظفين ذوي المهارات والمعارف المتخصصة بشأن القضايا المتعددة الأوجه، ولا سيما بشأن المسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والشؤون العسكرية والسياسية وتحليل المعلومات، يتوقع أن تسهم في عمل جميع الوحدات والمهام المعنية.

٥ - وفضلا عن ذلك، يركز الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المسؤول عن تنفيذ كامل ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يركز في المقام الأول، في الهيكل المقترح، على الاضطلاع بالمساعي الحميدة في بلدان غرب أفريقيا، في حين يركز أساسا نائب الممثل الخاص على تعزيز التنسيق وبناء الشراكات دعما للجهود التي تبذلها منطقتا غرب أفريقيا والساحل من أجل مكافحة انعدام الأمن وأسبابه الجذرية.

٦ - واستجابة لدعوة مجلس الأمن لإحراز المزيد من التقدم من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2016/89) ينظر تقييم مستقل في تصميم الاستراتيجية ونطاقها ومجال تركيزها، وهو ينوي أن سوف يُوصي بإعطاء الأولوية لمجالات الدعم. ويجري أيضا في إطار هذا التقييم المستقل تقييم طرائق التنسيق والتنفيذ، وتقييم فعالية

الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية، وهو ينوي أن يقدم توصيات محددة بتعزيز التنفيذ والظهور والنتائج في المنطقة، فضلا عن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنسيق مبادرات الأمم المتحدة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مع الأخذ في الاعتبار المزايا النسبية للمكتب السياسي الإقليمي لآليات التنسيق القائمة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٧ - وقد رحب مجلس الأمن بإنشاء قسم للتنسيق والشراكات الإقليمية (S/PRST/2016/11). وفي انتظار نتائج تقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أُوكلت إلى القسم مهمة تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة، وبناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودعم جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد والتصدي للمخاطر العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في منطقتي غرب أفريقيا والساحل. كذلك وفي انتظار نتائج تقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تركز خلية الاتصال لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في نواكشوط، على الاتصال وتيسير التعاون مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وتنسيق وتسهيل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل منع نشوب النزاعات والتصدي للمخاطر العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن؛ وتعزيز بناء القدرات وتقديم الدعم لمنبر التنسيق الوزاري.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز أوجه التآزر بين البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحد للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فضلا عن سائر الشركاء الإقليميين والدوليين وذلك من أجل معالجة المشاكل المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة.

٩ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة، وتعزيز الشراكات، وتقديم دعم محدد الأهداف إلى المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض

بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، بهدف تطوير وتنسيق القدرات الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام؛ والنهوض بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان؛ والمضي قدما في تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية؛ ودعم الاستجابات الإقليمية للتصدي للمخاطر العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، ونشر الفكر المتشدد، والتطرف العنيف والإرهاب.

١٠ - ويتواصل التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ضمن إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويشمل ذلك تقديم الدعم لآليات التنسيق، واللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والأفرقة العاملة المواضيعية، التي أنشئت لضمان أقصى قدر من التآزر بين كيانات الأمم المتحدة في دعم الاستراتيجية.

١١ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا التي تؤثر في غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن جماعة بوكو حرام والقرصنة والأمن البحري في خليج غينيا. وقد عزز المكتب التنسيق مع مكتب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل من أجل توفير الدعم الفعال لمواجهة العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، بشأن مبادرات إصلاح القطاع الأمني في بوركينا فاسو وغينيا وبشأن جهود التعافي في مرحلة ما بعد وباء إيبولا في بلدان اتحاد نهر مانو.

١٢ - ويرأس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى ويدعمها باستمرار بخدمات الأمانة من أجل تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، وهي برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يرمي إلى توفير خدمات بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، في مجالات إنفاذ القانون، والطب الشرعي، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية.

١٣ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم الإداري واللوجستي للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، فضلا عن ترتيبات تقاسم التكاليف. ويساهم أيضا في أنشطة مراكز الخدمات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم التشغيلي الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء. ويوفر مكتب برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في نواكشوط، الذي يستضيف خلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ترتيبات الدعم الإداري للخلية على أساس تقاسم التكاليف.

١٤ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المشاركة في استخدام طائرة ثابتة الجناحين مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو للسفر داخل المنطقة. وتوفر الحكومة المضيفة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أماكن عمل مجانا في داكار.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

١٥ - في عام ٢٠١٦، ظلت منطقتا غرب أفريقيا والساحل تواجهان طائفة واسعة من التحديات التي تعوق السلام والاستقرار، بدءا بتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاء بزيادة حادة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وشهدت المنطقة أيضا استمرار انعدام الأمن في حوض بحيرة تشاد بسبب العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية غير المسبوقة في بوركينا فاسو وكوت ديفوار، مما ينذر باحتمال اتساع نطاق الأنشطة الإرهابية لتشمل بلدانا أخرى. وتواصل أيضا المنطقة الفرعية مكافحة آثار التدهور البيئي، وسوء الإدارة وتفشي الفساد. وأكدت التطورات التي حدثت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على أهمية دعم عمليات الحوار السياسي الوطني، فضلا عن الآليات الوطنية والإقليمية من أجل منع العنف الانتخابي؛ والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل نزع فتيل التوترات في الوقت المناسب؛ ورصد الإصلاحات الدستورية ومعالجة القضايا المتعلقة بالإدارة السيئة لشؤون الحكم. وفي عام ٢٠١٦، نُظمت انتخابات عامة في عدد من بلدان غرب أفريقيا، من بينها بنن، وكابو فيردي، والنيجر،. ومن المقرر إجراء انتخابات في غامبيا وغانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، من المقرر إجراء انتخابات حاسمة في عدد من البلدان في المنطقة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في ليبريا وسيراليون، والانتخابات التشريعية في غامبيا والنيجر.

١٦ - وقام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بجولة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اجتمع خلالها مع الأمانة الدائمة للفريق، ومع رؤساء كل من بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ورئيس وزراء تشاد وسائر كبار ممثلي الحكومة، وأكد من جديد استمرار دعم الأمم المتحدة لبلدان المجموعة في مواجهة للتحديات المتعددة الأبعاد. وواصل الممثل الخاص مساعيه الحميدة لدعم منع نشوب النزاعات في المنطقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ عدد من البعثات إلى البلدان التي جرت فيها انتخابات (بنن، وبوركينا فاسو، وكابو فيردي، والنيجر). وواصل الممثل الخاص بصفته الممثل السامي

للأمين العام لدى نيجيريا، من خلال بعثات المساعي الحميدة التي قام بها، واصل حشد الشركاء الدوليين والإقليميين لدعم السلطات النيجيرية في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام. وسافر الممثل الخاص مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بوسط أفريقيا إلى البلدان المتأثرة بجماعة بوكو حرام، ويكون بذلك قد قام بثلاث جولات إقليمية منذ عام ٢٠١٥. وشارك أيضا الممثل الخاص للأمين العام في قمة الأمن الإقليمي لحوض بحيرة تشاد التي عُقدت في أبوجا، نيجيريا، في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك بالنيابة عن الأمين العام.

١٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، من أجل تعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد، وتعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للمخاطر المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ومعالجة التحديات الهيكلية الطويلة الأجل مثل انعدام الأمن الإقليمي وخطر العنف المتصل بالانتخابات. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية الفرنكوفونية أمر بالغ الأهمية في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل منع العنف الانتخابي في النيجر وبنن. وكان التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ضروريا للعمل في غامبيا في أعقاب القمع العنيف للمظاهرات المعارضة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وواصل أيضا المكتب دعم تنفيذ أطر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا لمكافحة القرصنة والجريمة البحرية المنظمة في خليج غينيا، تمشيا مع أحكام قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا.

١٨ - وعزز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل البحث والتحليل المتعمقين للاتجاهات السياسية والأمنية في منطقتي غرب أفريقيا والساحل، مما يسّر عمل المكتب في تعزيز مبادرات الحكم الرشيد وإدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في عملية منع نشوب النزاعات وإدارتها. وعمل المكتب على تحسين قدرة المنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات، وفي مواجهة التحديات العابرة للحدود، وتعزيز تنسيق جهود السلام الدولية والإقليمية في منطقتي غرب أفريقيا والساحل.

١٩ - والغرض من المبادرات المحددة الجارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومع المنظمة الدولية للهجرة، هو دعم المنظمات

الإقليمية في التصدي للمخاطر العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما من خلال تعزيز مراقبة الحدود من أجل التصدي للتطرف العنيف والإرهاب؛ وتقييم الاتجاهات الإقليمية وأساليب مواجهة نشر التشدد؛ وفي تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وتشمل خطة العمل إنشاء فرقة عمل تابعة لفريق الأمم المتحدة الإقليمي في داكار، وتنسيق مبادرات الأمم المتحدة ضمن إطار العمل. وتشمل المبادرات أيضا تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتعاون مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة والكيانات الإقليمية في إجراء تقييمات نوعية للاتجاهات العامة ذات الآثار الأوسع نطاقا، مثل الهجرة، والتشدد، والتطرف العنيف.

٢٠ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات أخرى في تقديم لمحة عامة عن القضايا والاتجاهات المتعددة الأوجه المتصلة بالهجرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لا سيما بشأن حقوق الإنسان والاتجار غير المشروع عبر الحدود. وعمل أيضا مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والاتحاد الأفريقي على المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة للمشاريع الرئيسية في منطقة الساحل، المتعلقة بمكافحة التطرف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل المساعدة على تعزيز قدرة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع الاتحاد الأفريقي.

٢١ - وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، الخبرة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطار السياسة العامة بشأن إصلاح القطاع الأمني والحوكمة، وذلك من أجل وضع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب أصحاب المصلحة الوطنيين في بوركينا فاسو وغينيا من أجل النهوض بإصلاح قطاع الأمن الوطني، من خلال توفير المشورة التقنية وتيسير نشر الخبراء.

٢٢ - وفي إطار تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بحشد الدعم لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال تفعيل وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وشارك أيضا في اجتماع رفيع المستوى وعلى مستوى الخبراء عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، في ياوندي، الكاميرون، لدعم التفعيل الكامل لمركز التنسيق الأقاليمي

ومراكز الأمن البحري دون الإقليمية ومراكز التنسيق المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تعميم عناصر مراعاة حقوق الإنسان والحوكمة وسيادة القانون في المسائل المتعلقة بالسياسية والسلام والأمن، ولا سيما في سياق العمليات الانتخابية لعام ٢٠١٦. وواصل مساعدة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل التأثير إيجابيا على الاتجاهات السياسية وتوعية المواطنين بضرورة إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وقام المكتب بدور أساسي في تقييم التحديات في مجال حقوق الإنسان في بنن والنيجر، حيث جرت الانتخابات في عام ٢٠١٦. وجرت مناقشة مبادرات محددة من أجل دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماعات الخبراء التقنيين في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٦، مع التركيز بشكل خاص على بناء قدرات الوحدات الحدودية المشتركة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ - وفي مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، ومنبر المرأة التابع للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. ووضع المكتب برنامجا توجيهيا للمشاركين الشباب فيما يبذله من جهود على الصعيد دون الإقليمي من أجل السلام والأمن، ونفذ بعثات دعم لفائدة النساء في كل من بوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، وموريتانيا. وحشد كيانات تابعة للأمم المتحدة وشركاء آخرين للعمل مع البلدان في منطقة الساحل على تنفيذ المشاريع الإقليمية والوطنية ذات الصلة بالشؤون الجنسانية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٦، أسفرت الاجتماعات والتفاعل بانتظام مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، ورؤساء البعثات والوكالات عن مبادرات مشتركة بشأن طائفة من القضايا المتعددة الأوجه، بما في ذلك خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والانتخابات، وحقوق الإنسان، وتقديم

الدعم من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقدم خدمات الأمانة والدعم التقني إلى الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، وهو منبر أُنشئ في عام ٢٠٠٩ لتبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات ومواءمتها بين منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وواصل المكتب دعم منبر للمرأة في منطقة الساحل المنشأ في عام ٢٠١٥، وتطوير علاقات العمل بين المنبرين، وكذلك منبر المرأة التابع للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وواصل أيضا الاتصال بانتظام مع المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية من أجل تبادل الآراء بشأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية وحالة حقوق الإنسان والنظر في المبادرات المشتركة لمعالجة التحديات المتصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٢٦ - من المتوقع أن يظل الطلب على تقديم المساعي الحميدة ودعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة الأزمات والتحديات العابرة للحدود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كبيرا ويتطلب اهتماما مستمرا من الأمم المتحدة في السنة المقبلة. وفي عام ٢٠١٧، واستنادا إلى الرؤية الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن متطلبات السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، سيعمل المكتب على ضمان استمرارية جهود الدبلوماسية الوقائية في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل منع نشوب النزاعات، وحشد الدعم الدولي من أجل معالجة أسباب النزاع، وتوطيد جهود بناء السلام والاستقرار السياسي. وسيستمر المكتب في استخدام قدراته في مجالات التحليل والإنذار المبكر والدعوة وتنظيم الاجتماعات من أجل حشد الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية من غير الدول سعيا إلى توطيد المكاسب الديمقراطية ودرء الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والاستقرار. ويعتزم المكتب أيضا أن يواصل دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، ومعالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن معالجة أسبابها الجذرية، وفقا للبيانات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة مجلس الأمن (انظر S/PRST/2013/10 و S/PRST/2014/17 و S/PRST/2015/24).

٢٧ - وبالنظر إلى التوقعات لعام ٢٠١٧، ولا سيما الحاجة الماسة إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية في سياقات ما بعد الانتخابات، ومعالجة تدهور الأمن الإقليمي الناجم عن الحالة في شمال مالي، وضرورة دعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديدات العابرة للحدود، يتعين على المكتب أن يحتفظ بدوره الاستباقي حتى يتدخل في الوقت المناسب لحل التوترات السياسية قبل أن تتحول إلى أزمة وعنف شاملين. وسيكون من الضروري نشر الموظفين بسرعة من أجل دعم جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، من أجل المواءمة بين المبادرات الإقليمية بما في ذلك في إطار دعم بناء السلام. وإضافةً إلى ذلك، يعتزم المكتب مواصلة الدعوة لدى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ى من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، يعتزم المكتب أن يواصل دعم المبادرات الإقليمية من اجل مواجهة التحديات العابرة للحدود والمتعددة الأوجه. وسيركز أيضا على تحسين التنسيق والاتساق بين جهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وهو يعتزم أن يظل على اتصال وثيق ببعثات الأمم المتحدة في المنطقة لاستغلال الفرص المتاحة للمبادرات المحلية لبناء السلام وللاضطلاع بجهود مشتركة لتحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة لخطر نشوب النزاعات ومعالجة مسائل مراقبة الحدود على وجه الخصوص. ويمكن تحقيق ذلك مع مراعاة الآثار المترتبة على الخفض التدريجي المنتظر لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والحاجة في الوقت نفسه إلى تعزيز الآليات المحلية من قبيل الوحدات الحدودية المشتركة التابعة لاتحاد نهر مانو.

٢٨ - وتستند ولاية المكتب إلى ولايتي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، مع أخذ طلب مجلس الأمن اتباع نهج متكامل في الاعتبار. واستنادا إلى الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبعثة، فضلا عن متطلبات السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ستكفل الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠١٧ استمرارية جهود المساعي الحميدة في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل منع نشوب النزاعات، وحشد الدعم الدولي اللازم لمعالجة أسباب عدم الاستقرار، وتوطيد جهود بناء السلام والاستقرار السياسي.

٢٩ - وستكون الأهداف الاستراتيجية للمكتب في عام ٢٠١٧ في المجالات التالية:

(أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبذل جهود المساعي الحميدة والاضطلاع بالمهام الخاصة نيابةً عن الأمين العام؛ وتعزيز القدرات على

الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام وتوطيد الاستقرار؛ وتعزيز دعم الأمم المتحدة لجهود المساعي الحميدة والوساطة في المنطقة؛

(ب) الدعوة إلى تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والتطرف العنيف، والإرهاب؛

(ج) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل؛

(د) تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني، من خلال مبادرات الدعوة والمشورة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي إطار التعاون الوثيق مع الشركاء دون الإقليميين، فضلا عن المجتمع المدني والجهات الوطنية المعنية؛

(هـ) تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في مجال منع نشوب النزاعات وحل النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعبئة كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل العمل مع بلدان منطقة الساحل على تنفيذ المشاريع المتصلة بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛

(و) تعزيز قدراته في مجالات التحليل والإنذار المبكر والمنع من خلال توفير التحليل المتعمق في الوقت المناسب للاتجاهات والتطورات في المناطق، بما في ذلك تحليل المسائل المتعددة الأوجه والعابرة للحدود؛

(ز) تعزيز التوعية والظهور من أجل تعزيز دوره وولايته من خلال حملات دينامية في مجالي التوعية والاتصال.

٣٠ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: صون السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بأساليب منها دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) مضاعفة جهود المساعي الحميدة والوساطة، وتحسين الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي	’١‘ عدد بعثات الإنذار المبكر وتقصي الحقائق الموفدة إلى بلدان غرب أفريقيا بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو	الأداء المستهدف	٦	٤	٢
		الأداء المقدر		٤	٢
		الأداء الفعلي			١
	’٢‘ عدد أنشطة المساعي الحميدة والوساطة الجارية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	٤	٤	٤
		العدد المقدر		٤	٤
		الأداء الفعلي			٤

النواتج

- إيفاد ٧ بعثات للإنذار المبكر وتقصي الحقائق بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و/أو اتحاد نهر مانو إلى بلدان غرب أفريقيا
- إيفاد ٣٠ بعثة للمساعي الحميدة إلى غرب أفريقيا
- إيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية إلى البلدان التي تجري انتخابات في عام ٢٠١٧ أو ٢٠١٨
- تنظيم ٣ زيارات تقنية بالاشتراك مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، وتوطيد الاستقرار، وبناء السلام، وتحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	’١‘ بدء عمل شعبة التيسير والوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متضمنة قائمة خبراء في مجال الوساطة من غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	نعم		
		الأداء المقدر		نعم	
		الأداء الفعلي			نعم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	'٢' عدد عمليات إصلاح القطاع الأمني في بلدان غرب أفريقيا التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الأداء المستهدف	٢		
		الأداء المقدر		٢	
		الأداء الفعلي			١
	'٣' عدد المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون	الأداء المستهدف	١٤		
		الأداء المقدر		١٠	
		الأداء الفعلي			١٢

النواتج

- إيفاد بعثة واحدة لتقييم للمتابعة وعقد اجتماع لفريق الدعم الدولي التابع لآلية توطيد الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في بوركينا فاسو.
- إيفاد ٤ بعثات للوساطة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إيفاد بعثة واحدة لاكتساب الدروس دعما لإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
- عقد مؤتمر سنوي واحد مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ج) تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي الأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والتطرف العنيف والإرهاب، فضلا عن مواجهة التحديات في مجال الحوكمة والقدرة على التكيف	'١' عدد المبادرات الداعمة لخطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	١		
		الأداء المقدر		١	
		الأداء الفعلي			لا ينطبق
	'٢' عدد وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المُنشأة والعاملة في غرب أفريقيا	الأداء المستهدف	٥		
		الأداء المقدر		٤	
		الأداء الفعلي			٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء		
		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٣‘ عدد القرارات المنفَّذة من بين القرارات المعتمدة في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين	الأداء المستهدف ١ الأداء المقدر ١ الأداء الفعلي لا ينطبق		
	’٤‘ عدد الوثائق الختامية التي تتمخض عنها الاجتماعات التشاورية مع حكومات منطقة الساحل الرامية إلى التأكد من صحة التقدم المحرز في المشاريع الإقليمية المتعلقة بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستعراض ذلك التقدم	الأداء المستهدف ١ الأداء المقدر ١ الأداء الفعلي لا ينطبق		
	’٥‘ عدد الاجتماعات المنعقدة لتعزيز اتساق الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الدولية في منطقة الساحل من خلال منتدى التنسيق وفريق الاتصال غير الرسمي لشركاء الدوليين المعنيين بمنطقة الساحل	الأداء المستهدف ٦ الأداء المقدر ٤ الأداء الفعلي ٢		

النواتج

- عقد اجتماع نظامي واحد في المنطقة دون الإقليمية بشأن الأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والاستقرار
- عقد اجتماعين مع وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن الأخطار العابرة للحدود والأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إيفاد بعثتين استشاريتين تقنيتين إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنظيم حلقتين دراسيتين على مستوى السياسات من أجل: (أ) إصلاح قطاع الأمن وإطار الحوكمة؛ و (ب) مدونة قواعد السلوك بشأن قوات الأمن والدفاع
- إجراء تقييمين سنويين بالتنسيق مع المكتب الدولي للهجرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين، مع التركيز بوجه خاص على الهجرة، والاتجاهات والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار غير المشروع في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

- تنظيم حلقة عمل إقليمية واحدة مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها بهدف المواءمة بين الأطر الإقليمية ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة النزعة الراديكالية والتطرف العنيف في بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- عقد اجتماعين رفيعي المستوى لأغراض الدعوة بشأن النزوع إلى التطرف والهجرة والشباب وتمكين المرأة، بالاشتراك مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الأفريقي
- عقد اجتماع تشاوري واحد للاتحاد الأفريقي بشأن منطقة الساحل والصحراء في سياق منظومة السلم والأمن الأفريقية
- عقد ٤ اجتماعات على المستوى التقني لموظفي مراقبة الحدود من الدول الأعضاء في منطقة الساحل
- عقد اجتماع واحد للتنسيق الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والشركاء المتعددي الأطراف من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل
- عقد اجتماعات نصف سنوية لكل من اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والأفرقة العاملة المواضيعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(د) تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في إطار منع نشوب النزاعات وحل النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعبئة كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛	’١‘ عدد المشاركين في العمليات السياسية والانتخابية الرفيعة المستوى في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	الأداء المستهدف	١١٠	٧٠	٥٠
		الأداء المقدر		٧٠	٥٠
		الأداء الفعلي			٥٠
	’٢‘ عدد البلدان التي تشارك فيها النساء والشباب في مبادرات التفاوض والوساطة	الأداء المستهدف	٦	٤	٢
		الأداء المقدر		٤	٢
		الأداء الفعلي			٢
	’٣‘ عدد المشاريع المتعلقة بالمسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل	الأداء المستهدف	٤		
		الأداء المقدر		١	
		الأداء الفعلي			–

النواتج

- الاحتفال باليوم المفتوح لعام ٢٠١٧ بشأن المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد ورقة مناقشة واحدة بشأن دور الشباب في جهود بناء السلام والوساطة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- إعداد تقرير واحد عن مشاركة المرأة في السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- وضع برنامج توجيهي واحد للشباب المشاركين في الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لتحقيق السلام والأمن

العوامل الخارجية

٣١ - تتحقق الأهداف بناء على الافتراض التالي: (أ) لا تنشأ أية نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر في الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو على الصعيد دون الإقليمي فينشأ عنها تغيير في الأولويات وفي مجال تركيز الاهتمام؛ و (ب) تواصل الآليات الوطنية والإقليمية بذل الجهود لدعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية؛ و (ج) يبدي رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزاما بحشد الموارد من أجل مواجهة التحديات التي تعوق تحقيق السلام والاستقرار، ويتحلون بالإرادة السياسية اللازمة لتوفير الوسائل التي تكفل تفعيل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛ و (د) تفعيل آلية الإنذار المبكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات؛ و (هـ) استمرار الجهود المبذولة من أجل بناء السلام، بما في ذلك في السياقات السائدة في فترة ما بعد الانتخابات، وكذلك في البلدان المتضررة في مرحلة ما بعد التعافي من وباء إيبولا؛ و (و) استمرار الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في إبداء التزام سياسي قوي بالعمل مع الأمم المتحدة وتنفيذ مشاريع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	اعتمادات الميزانية[أ]	المصروفات المقدّرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[ب]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٨٢,٨	١١٣,٤	٦٩,٤	١٨٢,٨	١١٢,٢	–	(٧٠,٦)	٤٢,٨
تكاليف الموظفين المدنيين	٦٦٢٢,٠	٦٥١١,٥	١١٠,٥	٦٦٢٢,٠	٦٥٠٨,٣	–	(١١٣,٧)	٦٣٩٧,٨
التكاليف التشغيلية	٦٥٢٥,٤	٦٤٣٠,٤	٩٥,٠	٦٥٢٥,٤	٦٦٦٢,٨	٢٠,٧	١٣٧,٤	٦٥٦٧,٨
المجموع	١٣٣٣٠,٢	١٣٠٥٥,٣	٢٧٤,٩	١٣٣٣٠,٢	١٣٢٨٣,٣	٢٠,٧	(٤٦,٩)	١٣٠٠٨,٤

(أ) تمثل مجموع اعتمادات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

(ب) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٤

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	١	–	٢	٧	١٣	٧	–	٣١	٧	–	٣٨	٦	١٩	–	٦٣
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	١	–	٢	٧	١٣	٧	–	٣١	٧	–	٣٨	٦	١٩	–	٦٣
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٣٢ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ في المقام الأول إلى متوسط معدل الشغور المتوقع البالغ ١٧ في المائة في وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٧ في المائة) و ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين من الرتبة المحلية (مقارنة بمعدل الشغور

المعتمد لعام ٢٠١٦ والبالغ ٩ في المائة)؛ ومعدل الشغور البالغ ٢٩ في المائة المتعلق بوظيفتي مراقبين عسكريين (مقارنةً بمتوسط معدل الشغور المعتمد البالغ صفر في المائة)؛ وترشيد الاحتياجات من الخدمات الاستشارية والسفر، نتيجة لاندماج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل.

٣٣ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٧ بمبلغ ٣٠٠ ٢٨٣ ١٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل الاحتياجات المتعلقة بمستشارين عسكريين اثنين (٢٠٠ ١١٢ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بملاك الموظفين الذي يتألف من ٣٨ وظيفة دولية مؤقتة (١ وكيل أمين عام و ١ أمين عام مساعد و ٢ مد-١ و ٧ ف-٥ و ١٣ ف-٤ و ٧ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٥ موظفا وطنيا (٦ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ١٩ من الرتبة المحلية) (٣٠٠ ٥٠٨ ٦ دولار) والاحتياجات التشغيلية الأخرى، وتشمل خدمات الاستشاريين (٣٠٠ ٢٧٦ دولار) والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٩١٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٢٨٨ دولار) والنقل البري (٨٠٠ ٩٥ دولار) والنقل الجوي (٢٠٠ ٠٧٨ ٤ دولار) والاتصالات (٧٠٠ ٥٥٣ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ١٤٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٣١١ دولار).

٣٤ - ويمثل عدد الوظائف ورتبها المعتمدة لعام ٢٠١٦ لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عدد الوظائف ورتبها المعتمدة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مجتمعَين. وفي عام ٢٠١٧، يُقترح إدراج ٦٣ وظيفة في هيكل ملاك الموظفين في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (١ وكيل أمين عام و ١ أمين عام مساعد و ٢ مد-١ و ٧ ف-٥ و ١٣ ف-٤ و ٧ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمة الميدانية و ٦ من فئة الفنيين الوطنيين و ١٩ من الرتبة المحلية)، إضافةً إلى وظيفة واحدة (١ ف-٥) في نواكشوط، ووظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) في إدارة الشؤون السياسية في نيويورك.

٣٥ - وتُقترح التغييرات في هيكل ملاك الموظفين دون أن تترتب عليها أي آثار في عدد الموارد من الموظفين ورتبهم وهو ما سينشأ عنه أيضا تغييرات في الهيكل التنظيمي للمكتب. وتقترح البعثة إجراء تغيير في مهام الوظائف التالية، ناجم عن إعادة ترتيب أولويات الموارد من الموظفين:

(أ) اقتراح نقل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (١ ف-٤) من باماكو إلى داكار؛

(ب) اقتراح نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (١ ف-٥) من داكار إلى نواكشوط؛

(ج) اقتراح إلغاء وظيفة واحدة لموظف معني بالتقيد بالمعايير التقنية (١ من فئة فني وطني)؛

(د) اقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمشغِّل مقسم الهاتف (١ من الرتبة المحلية)؛

(هـ) اقتراح إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري (١ من فئة فني وطني)؛

(و) اقتراح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد شؤون نظم المعلومات (١ من الرتبة المحلية).

٣٦ - ويعزى الفرق بين احتياجات عام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ (النقصان) في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات في المجالات التالية: (أ) ترشيد الاحتياجات من الخدمات الاستشارية، بما في ذلك في مجالات مراعاة المنظور الجنساني ومنع التطرف العنيف؛ و (ب) انخفاض المعدلات المقررة لبدل الإقامة المقرر للبعثة لمستشار عسكري واحد، فضلا عن بلوغ معدل الشغور ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧؛ و (ج) متوسط معدل الشغور المتوقع البالغ ١٧ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين من الرتبة المحلية (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٧ في المائة و ٩ في المائة على التوالي)؛ و (د) ترشيد الاحتياجات من السفر؛ و (هـ) من الترجمة التحريرية وغيرها من الخدمات المتصلة بالمؤتمرات نتيجة لدمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل؛ وهذا الانخفاض يقابله جزئيا زيادة في تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين على أساس مبلغ التكاليف المضمونة لأسطول الطائرات في عقد عام ٢٠١٧.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣٧ - لم تُتح لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٦، ولا يُتوقع أن تُتاح له في عام ٢٠١٧.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(٣٠٠ ٠٣٣ ١٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٨ - أنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بموجب قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩). وفي وقت لاحق مدد المجلس ولاية المكتب بموجب قراراته ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤) و ٢١٨٦ (٢٠١٤) و ٢٢٠٣ (٢٠١٥). وبموجب القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، مدد المجلس ولاية المكتب مرة أخرى لمدة ١٢ شهرا من ١ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ من أجل التركيز على الأولويات التالية:

(أ) دعم إجراء حوار سياسي وعملية مصالحة وطنية يشملان الجميع لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى السلطات الوطنية والجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها الأمنية في غينيا - بيساو وغيرهما من الشركاء الدوليين، فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(ج) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو من أجل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعما للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، صدر في القرار نفسه تكليف للمكتب بأن يواصل قيادة الجهود الدولية في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) دعم حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون قادرة على حفظ الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(هـ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(و) العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو.

٤٠ - ويجري تنفيذ الولاية في ظل بيئة سياسية وأمنية واقتصادية هشة. فالانقسامات السياسية، بما في ذلك داخل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، والتوترات القائمة بين مؤسسات الدولة تخلِّف أثرا عميقا على البيئة السياسية وتعيق المؤسسات عن أداء عملها بصورة طبيعية. وأدت الأزمة السياسية والمؤسسية، التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٥، إلى شلل البرلمان. ونتيجة لذلك، لم يُعتمَد برنامج الحكومة و لم تُقَرّ ميزانية الدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. كما منعت الأزمة البرلمانية البلد من المضي قدما في تنفيذ خطة الإصلاح الوطنية.

٤١ - وأصبح الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة السياسية يبعث على القلق. فقد أدت الإضرابات في قطاعي التعليم والصحة إلى تعطيل تقديم الخدمات الأساسية الذي كان ضعيفا أصلا في بلد يعيش فيه أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في حالة فقر. وباتت المكاسب المتحققة في مجال التمويل العام معرَّضة للخطر، بسبب وقف الشركاء الرئيسيين مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي دعمها للميزانية وميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك، ثمة تباطأ الشركاء في الوفاء بالتعهدات التي

قدموها في اجتماع المائدة المستديرة في آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل ببلجيكا، وذلك بسبب تقلُّب الوضع السياسي.

٤٢ - ونتيجة لذلك، فإن الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار سوف لا تعالج بصورة كاملة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كما أن الإصلاحات التي تم الشروع فيها لهذا الغرض سوف لا تُنجز خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤٣ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء السلام، والشركاء الرئيسيين لغينيا - بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي)، وذلك لدعم جهود البلد من أجل بناء السلام وتوطيد الاستقرار. وسيواصل المكتب أيضاً تعزيز التعاون بشأن تعبئة الموارد مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

٤٤ - وسيكون التعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى كما يلي:

(أ) التعاون، في ما يتعلق بولاية المكتب المتكامل، مع إدارات مقر الأمم المتحدة وفرق العمل المختصة المشتركة بين الوكالات؛

(ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المجالات السياسية والإدارية واللوجستية، التي تشمل القضايا المتعددة الجوانب مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ودعم خدمات الطيران على أساس تقاسم التكاليف؛

(ج) تبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، مع عمليات السلام التي هي أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما منها بعثات الأمم المتحدة في المنطقة المشاركة في مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛

(د) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن مضاعفة الدعم المقدم في مجالي العدالة الجنائية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو؛

(هـ) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري في غينيا - بيساو واستدامته؛

(و) مواصلة التعاون مع الفريق القطري من أجل كفالة الاتساق في النهج المشترك، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية. وسيواصل المكتب المتكامل أيضاً تبادل الخدمات، من قبيل المرافق الصحية والأمن وخدمات الاتصالات؛

(ز) تنفيذ أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكيانات الأمم المتحدة الميدانية الأخرى التي توجد بالمنطقة، مثل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية في غرب أفريقيا؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛

(ط) في إطار ترتيب جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، سوف يقود المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسيف والوكالات الأخرى، الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج المشترك المتعلق بسيادة القانون في غينيا - بيساو؛

(ي) التعاون مع لجنة بناء السلام بشأن مسائل بناء السلام.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

٤٥ - في عام ٢٠١٦، شملت إنجازات المكتب المتكامل في مجال الحوكمة الديمقراطية ودعم الحوار الوطني الشامل وعملية المصالحة، ما يلي:

(أ) دعم تنظيم حلقة دراسية لمدة يومين بشأن الاستقرار لمساعدة الرئيس ورئيس الوزراء والجمعية الوطنية الشعبية والسلطة القضائية على التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن الاستقرار وإبرام اتفاق سياسي (ميثاق الاستقرار) أو إيجاد حل للأزمة السياسية؛

(ب) دعم إعداد واعتماد مشروع صندوق بناء السلام لمساعدة اللجنة البرلمانية التنظيمية لمؤتمر المصالحة الوطنية في تنفيذ ولايتها؛

(ج) دعم تنظيم مشاورات إقليمية على مستوى القواعد الشعبية، تشمل ٦٦٠ مشاركاً من منظمات المجتمع المدني وقوات الدفاع والأمن، وكذلك الزعماء التقليديين والدينيين، دعماً للأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني؛

(د) تنظيم ثلاث مشاورات وحلقات عمل تدريبية بشأن الاتصال وكسب التأييد وأنشطة الدعوة في مناطق كينارا وبافاتا وكاشيو، تستهدف ٢٠ مشاركاً في كل منطقة. وستساهم نتائج المشاورات في تعزيز تواصل البرلمانيين وتفاعلهم مع دوائرهم الانتخابية وفي الجهود الجارية لتنظيم المؤتمر الوطني.

٤٦ - وفي مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، واصل المكتب المتكامل متابعة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة في النظام الأمني وسيادة القانون والاستقرار بصفة عامة، ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتشمل أهم إنجازات المكتب المتكامل في هذا المجال ما يلي:

(أ) إعداد واعتماد المشاريع التي يدعمها كل من صندوق بناء السلام وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن من أجل مساعدة مؤسسات الدولة على تجديد القوات المسلحة، من خلال إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي، وتعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتعزيز التحقيقات الجنائية، وتعزيز الأمن الحدودي والبحري، وتحسين الاستجابة في حالات الطوارئ لفائدة المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق الخفارة المجتمعية؛

(ب) إنشاء المكتب الإقليمي في بوباكي التابع للمكتب المتكامل من أجل دعم الإدارة والاستقرار على الصعيد الإقليمي، لا سيما من خلال تعزيز الأمن الحدودي والبحري، وذلك بهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولحماية الموارد الطبيعية؛

(ج) وضع أربعة أطر قانونية وسياسية واستراتيجية لسيادة القانون في مجالات العدالة الجنائية والقضاء العسكري ونظام السجون، وفقاً للمعايير الدولية لإضفاء الطابع المهني على الخدمات ومقاومة الإفلات من العقاب؛

(د) تنظيم حملة للتوعية بشأن سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن؛

(هـ) نشر كتاب عن الجرائم البيئية، موجه إلى شبكات الشركاء البيئيين وصانعي القرار على الصعيد الوطني؛ وكتيبين عن مبادئ إقامة العدل موجهين إلى موظفي قطاع العدالة؛ ودليل بشأن إصلاح قطاع الأمن والمسائل الجنسانية؛ ودليل بشأن الحماية اللصيقة المتقدمة؛ ودليل لسلامة المرور على الطرق، ومصنف للإجراءات التشغيلية الموحدة لمراكز الشرطة النموذجية؛

(و) تنظيم ست حلقات عمل تدريبية لفائدة مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون، شارك فيها ٣٩٢ شخصا، وبلغت نسبة النساء المشاركات فيها ١٦,٥ في المائة، في المجالات التالية: '١' المهارات في مجالي التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع؛ '٢' والاتجار بالمخدرات؛ '٣' والعنف الجنسي والجنساني؛ '٤' والجرائم المرتكبة ضد البيئة واستغلال الموارد الطبيعية؛ '٥' والعلاقات المدنية - العسكرية؛ '٦' ودورات في الحماية اللصيقة المتقدمة؛ '٧' ومسائل تتعلق بالإدارة الأمنية.

٤٧ - وفي مجال حقوق الإنسان، واصل المكتب مساعدة السلطات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك في الرصد والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو. وفيما يلي إنجازات المكتب المتكامل في هذا المجال:

(أ) طبع وتوزيع ثلاثة أدلة عن حقوق الإنسان، موجهة على التوالي للمجتمع المدني والقوات المسلحة والأشخاص المحرومين من حريتهم؛

(ب) تقديم وثيقة استراتيجية إلى للجنة البرلمانية التنظيمية المعنية بالمؤتمر الوطني بشأن موضوع ''من أجل توطيد السلام والتنمية'' تتعلق بالإفلات من العقاب والعفو استناداً إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) تنظيم ثلاث بعثات لرصد حقوق الإنسان في مناطق كينارا وتومبالي وبولاما - بيجاغوس. وجرى تشارك التقارير النهائية مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين، وتضمنت توصيات بشأن إعادة فتح المحاكم واستعادة السيطرة على مراكز الاحتجاز؛

(د) تقديم الدعم التقني إلى البرلمان لصياغة/مراجعة الوثائق التالية: (أ) مشروع قانون بشأن حصص تمثيل المرأة في البرلمان وفي الأحزاب السياسية؛ (ب) ومشروع قانون الأراضي؛ (ج) ومشروع قانون القضاء العسكري؛

(هـ) تنفيذ ستة أنشطة تدريبية لفائدة الجهات المستفيدة التالية: (أ) القضاة والمدعون العامون والمحامون وموظفو إنفاذ القانون بشأن إقامة العدل؛ (ب) والمحتجزون والسجناء بشأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملتهم؛ (ج) ٦٣ ممثلا، من بينهم ٢٣ امرأة، ينتمون إلى وكالات إنفاذ القانون والمجتمع المدني، بشأن حقوق المرأة والعنف الجنساني؛ (د) ٣٥ امرأة من النساء العاملات في المجال الإعلامي بشأن المساواة بين الجنسين ؛

(و) تنظيم حملة للتوعية بحقوق الإنسان في منطقة بافاتا، مع التركيز على قضايا الحقوق والحريات الأساسية، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتمييز، والعنف المترلي، وحماية الطفل، والاغتصاب والاعتداء الجنسي؛

(ز) تنظيم خمس زيارات رصد إلى السجون و ٢٠ زيارة لرصد حقوق الإنسان إلى مركز الاحتجاز التابع للشرطة في بيساو.

٤٨ - وفي المجال الجنساني، واصل المكتب توفير الدعم إلى الحكومة من أجل تعميم المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وكذلك تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية لكفالة إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات. وفيما يلي إنجازات المكتب المتكامل في هذا المجال:

(أ) تنظيم المؤتمر الدولي الثاني بشأن العنف الجنساني في قرية واكي، في منطقة أويو، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) بناء القدرات والتوعية لفائدة ٦٠ رجلاً و ٦٠ امرأة بشأن قانون الحصص في منطقتي غابو وبولاما؛

(ج) التدريب بشأن تعميم المنظور الجنساني لفائدة ٤٠ شرطياً (١٠ في المائة منهم نساء) و ٤٠ ضابطا من كبار الضباط العسكريين من أجل زيادة مشاركة المرأة في قطاع الأمن واستعراض سياسات استقدام الموظفين؛

(د) تقديم الدعم التقني واللوجستي اللازم لتصديق منظمات المجتمع المدني على مشروع قانون الحصص؛

(هـ) تنظيم ثلاث دورات تدريبية بشأن العنف ضد المرأة لفائدة ٢٢٠ مشاركاً، من بينهم ٧٠ رجلاً؛

(و) تنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الوساطة وإدارة التراعات وإنشاء شبكة الوسيطات.

٤٩ - وفي مجال الاتصال، واصل المكتب المتكامل التوعية بأنشطة الأمم المتحدة وأسهم في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايته. وفيما يلي إنجازات المكتب المتكامل في هذا المجال:

(أ) تزويد المكاتب الإقليمية بالموظفين من متطوعي الأمم المتحدة المحليين وبمعدات التواصل الإعلامي؛ وقد عُين حديثاً ثلاثة موظفين جدد من فئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين في بافاتا وبوبا وساو دومينغوس؛

(ب) إنشاء صفحة على موقع فيسبوك تحمل عنوان "ONU na Guiné-Bissau" (باللغة البرتغالية = صفحة مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة الخاصة بغينيا - بيساو). وبحلول نهاية أيار/مايو، بلغ مجموع المستخدمين الذين أعربوا عن إعجابهم بالصفحة ما يناهز ١ ٠٠٠ مستخدم. وتضمنت الصفحة تعليقات لحوالي ٤ ٠٠٠ شخص معظمهم من مواطني غينيا - بيساو الذين يعيشون في الشتات؛

(ج) تجديد الموقع الشبكي للمكتب باللغتين البرتغالية والإنكليزية، وكذلك تحديث المحتويين المكتوب والسمعي البصري؛

(د) نشر محتوى برنامج إذاعة الأمم المتحدة وما تبثه عن أنشطة الأمم المتحدة من خلال محطة إذاعية وطنية واحدة و ٢٧ إذاعة للمجتمعات المحلية؛

(هـ) إنتاج فقرات تلفزيونية وإذاعية لدعم المنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني، شارك فيها ١٥٠ شخصاً، ٣٠ في المائة منهم نساء، وكان الهدف منها مناقشة أولويات البلد، وأُطر التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين.

٥٠ - وفيما يتعلق بالتخطيط للأنشطة المتكاملة الذي يضطلع به كل من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، تم التوقيع على إطار الشراكة بين غينيا - بيساو والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وجرت صياغة خطط عمل النتائج المتكاملة وقدمت إلى السلطات الوطنية للموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية المعنية ببناء السلام على سبعة مشاريع لصندوق بناء السلام تهم مسببات النزاع الحالي وتفوق قيمتها ٧ ملايين دولار، تمشياً مع خطة أولويات بناء السلام لعام ٢٠١٥. وتشمل المشاريع المعتمدة ثلاثة مجالات، هي: (أ) الحوار السياسي والمصالحة؛ (ب) وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن؛ (ج) وإصلاح العدالة الجنائية. أما المشاريع المتبقية التي يتعين تقديمها فتتعلق بما يلي: (أ) مراجعة الدستور؛ (ب) وتعزيز الشفافية الحكومية ونُظم المساءلة؛ (ج) ومشاركة المرأة والشباب في السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب المتكامل مع الفريق القطري على وضع الصيغة النهائية للرؤية والاستراتيجية المشتركتين للأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم سيادة القانون في مجالات الشرطة والعدالة والسجون في إطار ترتيب جهة التنسيق العالمية.

٥١ - والإنجازات المتوقعة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ هي كما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى اللجنة البرلمانية التنظيمية للتحضير للمؤتمر الوطني بشأن موضوع ''من أجل توطيد السلام والتنمية''؛ (ب) ودعم عملية مراجعة الدستور مع مجموعة من الخبراء الدستوريين في حال توافقت آراء أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن ضرورة مراجعة الدستور؛ (ج) ودعم تواصل البرلمانيين مع دوائرهم الانتخابية؛ (د) وتعزيز المؤسسات الديمقراطية دعماً لتوطيد سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية؛ (هـ) وتقديم الدعم إلى وزارة الخارجية لوضع استراتيجية وطنية للشرطة؛ (و) واستعراض وثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠١٦؛ (ز) وموافقة السلطات الوطنية على منهج تدريب أساسي للشرطة قبل منح الشهادات إلى أفراد مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأمنية كآخر مرحلة في عملية التدقيق في سجلاتهم؛ (ح) وإنشاء وتنفيذ نظام أمني وطني لإدارة الحوادث؛ (ط) وإنشاء نظام للإخطار بالحوادث الجنائية ونظام لتسجيل الحالات في مكتب المدعي العام وفي دوائر الشرطة القضائية في بيساو؛ (ي) ووضع برنامج مشترك لسيادة القانون يكون تحت مظلة جهة التنسيق العالمية؛ (ك) ونشر تقريرين مواضيعيين عن حقوق الإنسان. وفي مجال الاتصالات، سوف تجرى دراسة استقصائية تجريبية عن تصور وسائط الإعلام في غينيا - بيساو. وسوف يساعد المكتب المتكامل أيضاً القطاع الإعلامي في المجالات التالية: (أ) صياغة مدونة الأخلاقيات لوسائط الإعلام؛ (ب) ومساعدة وزير الدولة للاتصالات الاجتماعية في وضع سياسة وطنية لقطاع وسائط الإعلام ؛ (ج) وتنظيم حملة بشأن المواطنة وتعزيز الثقافة الديمقراطية.

٥٢ - وهناك بعض الإنجازات المتوقعة التي قد لا تتحقق بحلول نهاية عام ٢٠١٦ بسبب استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية، وهي تتصل بما يلي: (أ) تسريح العسكريين والمقاتلين السابقين في غياب الموارد المالية المخصصة لصندوق المعاشات التقاعدية والمكافآت؛ (ب) وتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراض الدوري الشامل؛ (ج) وعقد مؤتمر إقليمي عن إقامة العدل والإفلات من العقاب بالتعاون مع محكمة العدل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوزارات المعنية ؛ (د) وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان؛ (هـ) واعتماد نظام أساسي منقح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٥٣ - لن تتم معالجة الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار في غينيا - بيساو بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٦ ولن تبلغ الإصلاحات المخطط لها نقطة الإنجاز، بسبب الحالة السياسية والمؤسسية الحالية. ويفترض أن البيئة الإقليمية الخارجية ستظل مستقرة على الرغم من العديد

من التهديدات، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتطرف العنيف والإرهاب.

٥٤ - واستناداً إلى هذا الافتراض، يفترض أن تظل الأولويات الاستراتيجية الرفيعة المستوى للمكتب المتكامل في عام ٢٠١٧ هي نفسها كما في عام ٢٠١٦، وستكون كما يلي:

(أ) دعم إجراء حوار سياسي جامع وعملية مصالحة وطنية لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون، وتعزيز نظامي القضاء المدني والعسكري ونظام السجون بما يتوافق مع المعايير الدولية، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح القوانين والسياسات؛

(ج) دعم ى حكومة غينيا - بيساو من أجل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعما للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

٥٥ - وسوف يواصل المكتب، في إطار تنفيذ ولايته، العمل على تعزيز التكامل والفعالية لدى مختلف الجهات الفاعلة للأمم المتحدة على أرض الواقع، دعماً للأولويات الوطنية وتنفيذاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، وعلى وجه التحديد تعزيزاً للمجتمعات السلمية والشاملة للجميع (الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة)، وكذلك تعزيزاً للقدرات المؤسسية الوطنية.

٥٦ - وكان مجلس الأمن قد مدد في قراره ٢٢٦٧ (٢٠١٦) ولاية المكتب دون أي تعديلات هامة على المهام التي صدر بها تكليف. وبالتالي، فإن العوامل الرئيسية المحدِدة للموارد ستظل كما هي في عام ٢٠١٧.

٥٧ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٥

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تهيئة بيئة أمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة سياسياً في غينيا – بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) تعزيز سيادة القانون وتدعيم نظم الدفاع والشرطة والعدالة والسجون وإنفاذ القانون في غينيا – بيساو	'١' عدد الدورات التدريبية للشرطة المقدمة ضمن البرنامج الوطني الموحد وخطة العمل الخاصة بها، في إطار عملية منح الشهادات	الأداء المستهدف	١		
		الأداء المقدر		–	
		الأداء الفعلي			لا ينطبق
	'٢' النسبة المئوية للتحقيقات التي تغطي الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبالمخدرات وتزوير الوثائق المستخدمة في المراكز الحدودية (الجوية والبرية والبحرية)	العدد المستهدف	١٢		
		العدد المقدر		غير متاح	
		العدد الفعلي			غير متاح
	'٣' عدد الأطر القانونية والسياساتية من أجل تنفيذ استراتيجية للخفارة المجتمعية تعالج التحديات الأمنية	الأداء المستهدف	٢		
		الأداء المقدر		–	
		الأداء الفعلي			–
	'٤' عدد الأطر القانونية والسياساتية والاستراتيجية التي تم وضعها أو تنقيحها في مجالات العدالة الجنائية والقضاء العسكري ونظام السجون، وفقا للمعايير الدولية	الأداء المستهدف	٦	٦	٣
		الأداء المقدر		٤	٢
		الأداء الفعلي			٣
	'٥' النسبة المئوية للسجناء في الاحتجاز التعسفي والمطول	الأداء المستهدف	٢٥		
		الأداء المقدر		٤٠	
		الأداء الفعلي			غير متاح
	'٦' عدد الموظفين السابقين في المؤسسات العسكرية والأمنية المستفيدين من عمليات التسريح أو إعادة الإدماج	الأداء المستهدف	٥٠٠	٥٠٠	٣٥٠
		الأداء المقدر		٥٠٠	٥٠٠
		الأداء الفعلي			–

النواتج

- تقديم الدعم الفني والمالي إلى حلقتي عمل للمنتدى الإقليمي لتعزيز سياسة الشمول في المجتمعات المحلية وتيسير التنسيق والحوار والنُهج المتكاملة في معالجة قضايا الحوكمة الأمنية
- تقديم الدعم الفني والمالي إلى أربع حملات توعية تقودها الشرطة الوطنية بشأن تعاطي المخدرات والاتجار بالبشر وسلامة المرور على الطرق ومنع التطرف العنيف من خلال الخفارة المجتمعية
- عقد ثلاث دورات لتدريب المدربين في بيساو وفي الأقاليم لفائدة شرطة النظام العام بشأن أدلة مراكز الشرطة النموذجية وبشأن التخطيط التشغيلي للمناسبات العامة وإمكانية الوصول ومكافحة الشغب، بما في ذلك استخدام معدات مكافحة الشغب
- عقد دورتين لتدريب المدربين على إنفاذ القوانين المتعلقة بالمرور على الطرق
- عقد دورة واحدة لتدريب المدربين على إجراء المقابلات والاستجواب والمسائل المتعلقة بالأدلة (سلسلة المسؤوليات والتوثيق والأمن) لفائدة الشرطة القضائية وشرطة النظام العام والحرس الوطني ووحدة الجريمة عبر الوطنية والمدعين العامين، ويشمل وضع إجراءات ونماذج موحدة
- تقديم الدعم الفني والمالي إلى حلقة عمل واحدة تعقدها اللجنة التنفيذية الوطنية لوضع اللمسات النهائية على عملية إقرار الاستراتيجية الوطنية للخفارة المجتمعية والأمن الداخلي في غينيا – بيساو
- تقديم الدعم الفني والمالي إلى حلقة عمل واحدة تعقدها اللجنة التنفيذية الوطنية لإنشاء خريطة طريق وخطة عمل لتنفيذ استراتيجية الخفارة المجتمعية والأمن الداخلي
- عقد دورتين لتدريب المدربين على الأخلاقيات المهنية من أجل التحلي بالسلوك المهني والمساءلة وإصلاح قطاع الأمن بشكل فعال بما يتماشى مع المعايير الدولية واحترام حقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية
- تقديم الدعم الفني والمالي إلى حملتين للإعلام والتوعية عن قرب على نطاق البلد بشأن التسريح وإعادة الإدماج في الوحدات العسكرية ووحدات الأمن الداخلي
- عقد ثلاثة مؤتمرات لفائدة أعضاء البرلمان وحكومة الرئيس والمسؤولين الحكوميين، بشأن قضايا الأمن والدفاع التي تغطي الرقابة المدنية والعلاقات المدنية العسكرية والتخطيط للميزانية الوطنية وأدوات القوة الوطنية
- عقد أربع دورات تدريبية بشأن إدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة ووضع خطط العمل، لفائدة كبار المسؤولين في وزارة الدفاع والإدارة الداخلية
- تقديم الدعم للاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها لأفرقة العاملة بشأن مراجعة ونشر خطة عمل استراتيجية سياسة الأمن الوطني وتقييم المخاطر المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن والأولويات في مجال سيادة القانون
- عقد منتدى وطني رفيع المستوى لجميع مؤسسات العدالة الجنائية من أجل تحسين قدرتها الوظيفية
- إسداء المشورة إلى وزارة العدل بشأن صياغة وتنقيح إطار قانوني وإطار سياساتي بشأن العدالة الجنائية والقضاء

العسكري، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والخيارات البديلة للعقوبات بالنسبة للجرائم البسيطة

- عقد خمس حلقات عمل تدريبية محددة الهدف لفائدة موظفي السجون العسكرية والمدنية في المناطق الثلاث بشأن المجالات المحددة ذات الأولوية، بما في ذلك أمن السجون وإدارة البيانات
- عقد حلقة دراسية للتصديق بشأن الاستراتيجية الوطنية للسجون التي وُضعت في عام ٢٠١٦
- إنشاء نظام إدارة بيانات أساسي ويؤدي وظائفه لفائدة دائرة السجون في غينيا بيساو
- عقد خمس دوارات مواضيعية للأفرقة العاملة بشأن مواضيع مختارة تتعلق بإصلاح العدالة الجنائية والقضاء العسكري، بما في ذلك ودون حصر الإرهاب والجرائم الإلكترونية وغسل الأموال والإجرام البيئي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين
- عقد اثنتي عشرة حلقة عمل لدعم السلطات الإقليمية من أجل زيادة المعرفة بشأن سيادة القانون، تحت مظلة المهام المقررة للإصلاح الشامل للقطاع الأمني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وزيادة احترامها في غينيا – بيساو	’١‘ عدد التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي نفذت وأبلغ عنها للعمل بها في برنامج أنشطة السنة الثانية	الأداء المستهدف	٣٠	٤٠	
		الأداء المقدر		٢٠	٦
		الأداء الفعلي			٤
	’٢‘ عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي يبلغ عنها أفراد المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان لسلطات إنفاذ القانون	العدد المستهدف	٩٠	١٠٠	٨٠
		العدد المقدر		٦٠	٨٠
		العدد الفعلي			١٢٨
	’٣‘ عدد الدعاوى القضائية التي ينظر فيها امتثالا للمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل	الأداء المستهدف	٨	٧	٤
		الأداء المقدر		٥	٤
		الأداء الفعلي			٢
	’٤‘ عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي تنقح لموافقة القوانين الوطنية للمعايير الدولية	الأداء المستهدف	٢	٥	٤
		الأداء المقدر		٢	٢
		الأداء الفعلي			٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٥‘ عدد التقارير المقدمة من الحكومة إلى الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية المنشأة بموجب معاهدات عن حالة تنفيذ المعاهدات المصدق عليها	الأداء المستهدف	٦		
		الأداء المقدر		٤	
		الأداء الفعلي			١

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى حلقة عملٍ واحدة وعقد اجتماع واحد للتصديق على خطة عمل وطنية وجدول زمني للأنشطة المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والتصديق عليهما
- تقديم الدعم لإنشاء وتشغيل لجنة وزارية لحقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان
- تنظيم ثلاث حلقات دراسية للجهات الفاعلة في مجالات إنفاذ القانون والقضاء والجيش والمجتمع المدني لوضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني الأول المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، وصياغة مشروع قانون جديد بشأن حماية الضحايا والشهود وصياغة صكوك هامة أخرى لتعزيز المساءلة والمضي قدما في مكافحة الإفلات من العقاب
- عقد دورتين لتدريب المدربين لفائدة المدرسين والمسؤولين العسكريين دعما لإدراج حقوق الإنسان في المناهج التدريبية المقررة للمدارس والقوات المسلحة
- إعداد برامج إذاعية أسبوعية للتواصل والتوعية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان داخل المجتمع وفيما بين الشركاء المحليين
- تجميع ونشر سياسات ومعايير حقوق الإنسان التي توجه المؤسسات الوطنية في مجال الامتثال للالتزامات الدولية
- الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وتنظيم ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس
- تنفيذ ثمانية برامج ومناقشات للتوعية بحقوق الإنسان مع المنظمات المجتمعية ونقابات العمال والأحزاب السياسية والزعماء التقليديين والدينيين
- تنظيم دورة تدريبية لأعضاء البرلمان على تعميم حقوق الإنسان في مشاريع القوانين المعروضة للمناقشة في البرلمان، وخاصة بمراعاة الجوانب الجنسانية
- تنظيم دورة تدريبية مدتها أربعة أسابيع في مجال حقوق الإنسان وإقامة العدل لممارسي مهن القضاء وفقا لخطة الحكومة وبشراكة مع مركز تدريب القضاة العدليين

- تنظيم ثلاث حلقات عمل للمجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك قانون مكافحة العنف المترلي وغيره من القوانين الجديدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ج) تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو	'١' تنظيم المؤتمر الوطني بشأن موضوع ''نحو توطيد السلام والتنمية''	الأداء المستهدف	١	١	١
		الأداء المقدر		–	١
		الأداء الفعلي			–
	'٢' عدد الوثائق الختامية التي تحيلها المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني إلى اللجنة التنظيمية البرلمانية للمؤتمر الوطني وإلى المؤتمر ذاته	العدد المستهدف	٣	٦	
		العدد المقدر		٣	٢
		العدد الفعلي			٢
	'٣' عدد التقارير الصادرة عن المرصد الجديد للاستقرار	الأداء المستهدف	١		
		الأداء المقدر		لا ينطبق	
		الأداء الفعلي			لا ينطبق

النواتج

- تيسير عقد ١١ جلسة للتشاور/استخلاص الفوائد، وتقديم التدريب في مجال العدالة الانتقالية تحت إشراف خبراء، وتقديم المشورة بشأن المصالحة والمشورة التقنية بشأن المسائل القانونية واللوجستية والاجتماعية والسياسية في إطار التحضير للمؤتمر الوطني بشأن موضوع ''من أجل توطيد السلام والتنمية''.
- تنظيم أربع حلقات عمل إقليمية لفائدة قادة نحو ١٥٠ منظمة من المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المشاركة الديمقراطية والتثقيف المدني
- إعداد تقرير عن احترام الأجهزة السيادية للتوصيات الصادرة عن المرصد الوطني للاستقرار

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(د) تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة لصيانة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي	'١' عدد المنتديات العامة المعقودة مع البرلمانيين لتعزيز اتصالات أعضاء البرلمان بدوائرهم الانتخابية ومشاركة المواطنين في المجال السياسي	الأداء المستهدف	٣	٨	٥
		الأداء المقدر		٢	٥
		الأداء الفعلي			٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٢‘ عدد القوانين المراعية لنوع الجنس التي يتم اعتمادها	العدد المستهدف	٣	٤	٣
		العدد المقدر		٣	٣
		العدد الفعلي			٣

النواتج

- تنظيم اثنتي عشرة حلقات عمل مع المواطنين من أجل توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الأساسية وبالثقافة والقيم الديمقراطية العامة، بما في ذلك من خلال تحسين فهم الدستور والقوانين الأساسية
- عقد ثماني جلسات عمل مع الجهات الوطنية المعنية لمعالجة النزاعات التي تقع ضمن الاختصاص المؤسسي
- إعداد تقريرين مرحليين عن تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام وفقا لشروط مكتب دعم بناء السلام واللجنة التنفيذية لصندوق بناء السلام في غينيا – بيساو
- إعداد ورقتي إحاطة إعلامية لاجتماعات تشكيل لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو
- تنظيم حملة لإذكاء الوعي وتقديم المشورة للتجمع النسائي لاعتماد قانون بشأن الحصص الانتخابية للنساء (١)
- عقد أربعة منتديات لتعزيز التثقيف المدني وتشجيع المشاركة الديمقراطية والحكم الديمقراطي والثقافة الديمقراطية لدى المواطنين ووسائل الإعلام على الصعيد الوطني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(هـ) تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل اتباع نهج متسق بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بتعبئة الموارد	’١‘ عدد البيانات المشتركة الصادرة عن الشركاء الدوليين بشأن الاستجابات المشتركة للحالة السياسية في غينيا – بيساو	الأداء المستهدف	١٢	١٢	١٢
		الأداء المقدر		١٢	١٢
		الأداء الفعلي			١٦
	’٢‘ عدد اجتماعات منتدى الشركاء الخمسة (جماعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الافريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) المعقودة في العاصمة بيساو	العدد المستهدف	١٢		
		العدد المقدر		١٢	
		العدد الفعلي			٨

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	'٣' عدد اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا – بيساو	الأداء المستهدف	٢	٢	١
		الأداء المقدر		١	١
		الأداء الفعلي			–

النواتج

- المشاركة في ١٢ اجتماعا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأفريقي بشأن غينيا – بيساو
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لتعزيز المساعدة المالية والتقنية المقدمة لغينيا – بيساو والاتفاق على النُّهج المشتركة
- إعداد تقريرين عن آلية رصد وتنسيق فعالية المعونة
- إنشاء منتدى الشركاء الدوليين بالتنسيق مع الحكومة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(و) زيادة قدرة الحكومة على تعزيز وتنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والبرامج المتعلقة بالتنمية والسلام والاستقرار	'١' عدد اجتماعات اللجنة التوجيهية لإطار الشراكة مع الأمم المتحدة	الأداء المستهدف	١		
		الأداء المقدر		١	
		الأداء الفعلي			–
	'٢' عدد اجتماعات فريق السياسات المعني بإطار شراكة الأمم المتحدة الاستراتيجية	العدد المستهدف	٤		
		العدد المقدر		٣	
		العدد الفعلي			٢
	'٣' عدد خطط العمل السنوية المشتركة المعتمدة لتنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة	الأداء المستهدف	٤		
		العدد المقدر		٤	
		العدد الفعلي			–

النواتج

- اعتماد التقرير المرحلي في الاجتماع السنوي للجنة التوجيهية لإطار الشراكة مع الأمم المتحدة
- تقديم أربعة تقارير اجتماعات الفريق المعني بالسياسات الاستراتيجية التابع للأمم المتحدة
- تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار الشراكة مع الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠
- عقد مؤتمر لنشر تقرير التقييم المتعلق بالمنظمات النسائية التي تشجع المرأة والسلام والأمن
- إعداد تقرير معتكف الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي
- وضع برنامجين مشتركين ضمن إطار شراكة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ز) إعلام سكان غينيا - بيساو والجماهير المعنية الأخرى وتوعيتهم وإشراكهم في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة والإصلاحات	'١' النسبة المئوية من السكان الذين هم على دراية بوجود الأمم المتحدة وولايتها	الأداء المستهدف	٧٠	٧٠	
		الأداء المقدر		٤٠	لا ينطبق
		الأداء الفعلي			لا ينطبق
	'٢' عدد الأشخاص الذين يشاركون في برنامج التوعية المجتمعية، بما في ذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني والصحفيون وأصحاب وسائل الإعلام	العدد المستهدف	٦ ٠٠٠	٥ ٨٠٠	
		العدد المقدر		٣ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
		العدد الفعلي			٣ ٠٠٠
	'٣' عدد الأشخاص الذين يحصلون على النشرة الإخبارية المطبوعة التي تصدرها الأمم المتحدة ومنشورات الأمم المتحدة الأخرى بشأن مشاركة المواطنين	الأداء المستهدف	٢٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	
		الأداء المقدر		١٤ ٠٠٠	لا ينطبق
		الأداء الفعلي			لا ينطبق
	'٤' عدد الأشخاص الذين يعربون عن إعجابهم بالمكتب على صفحة الفيسبوك الخاصة به، مما يدل على زيادة وعي المغتربين من سكان غينيا - بيساو بالإصلاحات	الأداء المستهدف	٢ ٠٠٠	١ ٠٠٠	
		الأداء المقدر		١ ٠٠٠	لا ينطبق
		الأداء الفعلي			لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٥‘ عدد المجالس الاستشارية المجتمعية المحلية العاملة التي شكلتها المجتمعات المحلية	الأداء المستهدف	٣٨		
		الأداء المقدر	–		
		الأداء الفعلي			لا ينطبق

النواتج

- تنفيذ برنامج متكامل للتوعية المجتمعية على نطاق البعثة في ٣٠ قطاعا بشأن الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان والمسؤولية الفردية والأخلاقيات، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة
- القيام بثلاثين زيارة إلى المجتمعات المحلية لإنشاء مجالس استشارية محلية
- تنظيم حلقة عمل للأحزاب السياسية حول التواصل السياسي وإطار حقوق الإنسان المتعلق بالمشاركة السياسية
- نشر وتوزيع نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية عن طريق الإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي
- إنتاج ٥٢ برنامجا إذاعيا و ٥ برامج تلفزيونية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة وولايات الأمم المتحدة
- صياغة السياسة الوطنية لقطاع الإعلام بناء على توصيات منتدى الإعلام
- ٥٢ تحديثا للموقع الشبكي وصفحة الفيسبوك اللذين يغطيان أنشطة المساعي الحميدة التي تقوم بها قيادة البعثة
- إصدار ٦ نشرات عامة تستهدف السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمواطنين والشركاء الدوليين بشأن الأنشطة التي كلف بها المكتب وأعمال الأمم المتحدة في غينيا – بيساو
- تنظيم ٦ منتديات مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في العاصمة بيساو
- إنتاج ١٠ حلقات تلفزيونية تهدف إلى تغيير السلوك، والتثقيف المدني والمصالحة
- نشر ١٠ ملصقات بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة لرفع مستوى الوعي بأهمية خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وإشراك المواطنين في تحقيقها
- ٣ احتفالات بأيام الأمم المتحدة الدولية بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة

العوامل الخارجية

٥٨ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه شريطة ما يلي: (أ) أن تتم تسوية الخلافات والتوترات السياسية القائمة بين المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية وأن تشارك الأحزاب السياسية في تنفيذ الأولويات الوطنية؛ (ب) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن تلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون؛ (ج) أن يظل أصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون ملتزمين ببناء السلام؛ (د) أن يلتزم الشركاء الدوليون بتقديم الدعم لبرامج بناء السلام والإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات؛ (هـ) أن تظل البيئة الإقليمية مستقرة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)= (٥) - (٤)	(٨) =(٥)-(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥٦٤,٧	٥٩١,٤	(٢٦,٧)	٥٦٤,٧	٦٥٨,٧	-	٩٤,٠	٦٨٥,٤
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣٧١٢,٥	١١٩٧٤,٦	١٧٣٧,٩	١٣٧١٢,٥	١٢١٣٤,١	-	(١٥٧٨,٤)	١٠٣٩٦,٢
التكاليف التشغيلية	٥٦٤٢,٧	٥٦٥١,٣	(٨,٦)	٥٦٤٢,٧	٥٢٤٠,٥	١٤٤,٨	(٤٠٢,٢)	٥٢٤٩,١
المجموع	١٩٩١٩,٩	١٨٢١٧,٣	١٧٠٢,٦	١٩٩١٩,٩	١٨٠٣٣,٣	١٤٤,٨	(١٨٨٦,٦)	١٦٣٣٠,٧

(أ) صافي الاحتياجات بعد حساب النقص أو الزيادة في النفقات لعام ٢٠١٦.

الجدول ٧

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	المجموع	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	-	٢	٢	٦	١٣	٩	-	٣٣	٢٨	-	٦١	٢٦	١٠	١٣٧

	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	المجموع، الموظفون الدوليون	موظفو فئتي الرتبة المحلية وطني	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	–	٢	٢	٦	١٣	٩	–	٣٣	٢٨	–	٦١	٢٦	١١	١٣٨
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١

٥٩ - ويعكس الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٦ أساسا انخفاض استحقاقات شاغلي الوظائف عما أدرج في الميزانية تحت بند الموظفين الدوليين؛ وتأخر استقدام ٣ موظفين مقدمين من الحكومة؛ وانخفاض الاحتياجات المدرجة تحت بند النقل البري بسبب استخدام القدرات الداخلية في أعمال الصيانة والتصليح.

٦٠ - وتبلغ احتياجات المكتب من الموارد ٣٠٠ ٠٣٣ ١٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف مستشارَيْن عسكريَّيْن اثنين (٧٠٠ ١٢٩ دولار)، و ١٣ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (٠٠٠ ٥٢٩ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين (٩٠٠ ٦٢٠ ٩ دولار) والموظفين الوطنيين (٢٠٠ ٩٣٥ ١ دولار) ومتطوعي الأمم المتحدة (١٠٠ ٤٤٤ دولار) والموظفين المقدمين من الحكومة (٩٠٠ ١٣٣ دولار) والاستشاريين (٣٠٠ ٧٩ دولار) والسفر الرسمي (٧٠٠ ٦٦٨ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٧٨ ١ دولار) والنقل، بما فيه النقل الجوي (٩٠٠ ١٤٠ ١ دولار) والبري (٩٠٠ ١٦٩ دولار) والبحري (٤٠٠ ٢٧ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٨١٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٣٩٥ دولار)، والنفقات الطبية (١٠٠ ١٩٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٥٦٨ دولار).

٦١ - وفي عام ٢٠١٧، تمشيا مع تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، لا سيما فيما يتعلق بضرورة تعزيز الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في مجال المساعي الحميدة، يُقترح إنشاء وظيفة وطنية جديدة لمتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٦٢ - وسيساعد متطوع الأمم المتحدة المذكور على تقديم دعم إضافي إلى المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، وذلك بصياغة النشرات الصحفية وبيانات الإعلام العام وتسجيل الفقرات الإذاعية وأداء مهام أخرى في مجال الإعلام. وستقسم مهم وظيفة

متطوع الأمم المتحدة الجديد عمله بين المقر/بيساو والميدان/المنطقة، مما سيوفر مزيدا من القدرات الهامة وتغطية إضافية.

٦٣ - ويعكس الفرق (النقصان) بين الاحتياجات لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ بشكل رئيسي الاعتماد المرصود بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حاليا، ونسبة الإنفاق الفعلي من التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية استنادا إلى اتجاهات الإنفاق للموظفين الدوليين؛ والمرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك وقف التكاليف غير المتكررة لاقتناء المعدات الكهربائية ومعدات السلامة والأمن وغيرها من المعدات، وانخفاض تكاليف الوقود، وانخفاض تكلفة اللتر من الوقود؛ وانخفاض تكاليف النقل البري الناشئ عن إنجاز أعمال الصيانة والتصليح داخليا والحدّ من اقتناء قطع الغيار بسبب توافرها في المخزونات؛ وانخفاض تكاليف اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، وانخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة بناء على المخزونات المتاحة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٤ - في عام ٢٠١٦، تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية قدرها ١,٤ مليون دولار لتعزيز إدارة الحدود من أجل مكافحة الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية، وإقامة النظام الوطني لإدارة الحوادث، وتعزيز قدرات نظام وسجل الإبلاغ بالحوادث الإجرامية، وتعزيز إصلاح قطاع الدفاع والأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم الدعم لعمليات الحوار، ودعم الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في غينيا - بيساو.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٧، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية التي يتوقع أن تكمّل الميزانية العادية للمكتب بنحو ٢,٩ مليون دولار. ومن المتوقع الحصول على هذه الموارد من صندوق بناء السلام، وحكومة نيوزيلندا، ومفوضية حقوق الإنسان، وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وإدارة الشؤون السياسية، ومن شأنها أن تساعد على تقديم الدعم لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو، بما في ذلك تعزيز إدارة الحدود لمكافحة الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية.

جيم - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(٩٦ ٠٩٤ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٦ - أُنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، بعد إجراء تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وجُدّدت ولاية البعثة بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٥٨ (٢٠١٤) و ٢٢٢١ (٢٠١٥) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٧٥ (٢٠١٦). ويستمر سريان الولاية الحالية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

٦٧ - وتشمل ولاية البعثة ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة لدى الحكومة الاتحادية في عملية السلام والمصالحة؛ و (ب) تقديم المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية فيما يتعلق ببناء السلام وتشكيل الولايات، بما في ذلك المجالات التالية: '١' الحوكمة؛ و '٢' إصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، وتسريح المقاتلين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن البحري، والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ و '٣' إنشاء نظام اتحادي، ويشمل ذلك مراجعة الدستور المؤقت لعام ٢٠١٢ والتحضير لإجراء عملية انتخابية في عام ٢٠١٦؛ و (ج) تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية في مجال تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية؛ و (د) بناء قدرات الحكومة الاتحادية في مجالات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل، بما في ذلك رصد الانتهاكات والاعتداءات.

٦٨ - وقد شدد مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٥ (٢٠١٦) على أهمية الدعم الذي تقدمه البعثة للعملية السياسية، بما في ذلك استكمال تشكيل الولايات وعمليات مراجعة الدستور والتحضير لإجراء عملية انتخابية شاملة وشفافة في عام ٢٠١٦ وانتخابات عامة بحلول عام ٢٠٢٠. وطلب المجلس إلى البعثة أن تعزز وجودها في جميع عواصم الولايات الاتحادية الأعضاء الحالية والناشئة لدعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة، وأن تزيد في تواصلها مع المجتمع المدني الصومالي لضمان إدراج آرائه في العمليات السياسية.

٦٩ - وبالإضافة إلى بونتلاند، تم تشكيل ثلاث إدارات إقليمية مؤقتة في جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية وغالمودوغ. وفي عام ٢٠١٦، واصلت الحكومة الاتحادية المفاوضات بشأن إنشاء إدارة إقليمية مؤقتة في هيران وشبيلي الوسطى، على أن يتم تحديد موقع العاصمة في وقت لاحق. ومن المرجح أن تستمر الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية في التخطيط لنقل عاصمتها من بايدوا إلى باراوي. ويظل وضع مقديشو ومنطقة بنادير مسألة يتعين النظر فيها.

٧٠ - وحافظت البعثة على وجودها وعززته في جميع أنحاء الصومال في عام ٢٠١٦ لتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة، وذلك من خلال مكاتبها في كيسمايو (الإدارة المؤقتة في جوبا) وبايدوا (الإدارة المؤقتة في المنطقة الجنوبية الغربية) وغاروي (بونتلاند) وبلدوين (هيران وشبيلي الوسطى) وهرغيسا (''صوماليلاند'') ونيروبي في كينيا. وسيتم توسيع نطاق البعثة إلى دوساماريب (الإدارة المؤقتة في غالمودوغ) حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وتعمل البعثة بأقصى قدر من المرونة في جميع أنحاء الصومال لكي لا تعرّض أمن موظفيها للخطر.

٧١ - وتظل مجمعات الأمم المتحدة في الصومال عرضة لهجمات حركة الشباب ولا يزال أمن الطيران يشكل مصدر قلق خاص. وعلى الرغم من أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وشركاء آخرين نفذوا عدة عمليات عسكرية كبيرة ضد حركة الشباب في عام ٢٠١٦، لا تزال البيئة الأمنية في الصومال تتسم بعدم الاستقرار.

٧٢ - وسيُجرى التقييم الاستراتيجي للأمم المتحدة الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٥ (٢٠١٦) بعد العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، كما ستوفد بعثة مقرَّرة لتقييم الاحتياجات الانتخابية لتضطلع بتقييم العملية المؤدية إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٣ - أضفت البعثة على جهودها طابع التكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتعاونت عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الآخرين لتنفيذ ولايتها بفعالية في جميع أنحاء الصومال.

٧٤ - وعملت البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، في تعاون وثيق جدا مع الحكومة الاتحادية على وضع إطار شراكة ما بعد عام ٢٠١٦ من أجل الصومال حين ينتقل البلد من ميثاق الاتفاق الجديد إلى الخطة الإنمائية الوطنية. وتحدد الخطة الإنمائية الوطنية أولويات البلد حتى عام ٢٠١٩، وهي تُعدّ محطة هامة في عملية انتعاش البلد ومساره نحو الاستقرار والتنمية في الأمد الطويل.

٧٥ - وظل منتدى الشراكة الرفيع المستوى، الذي يشترك في رئاسته الرئيس الصومالي والممثل الخاص للأمين العام للصومال، هو المحفل الرئيسي للحوار ومناقشة السياسات والدعوة التي تقوم بها البعثة والخراط الشركاء الدوليين بشأن خارطة الطريق السياسية والعملية الانتخابية، وتنفيذ الاتفاق الصومالي وإعداد الخطة الإنمائية الوطنية وغير ذلك من المسائل.

٧٦ - وفي عام ٢٠١٦، تم تعزيز منتدى التنسيق للقيادات العليا بانضمام الممثل الخاص المعني بالصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وذلك لضمان اتساق أولوياتهم الاستراتيجية وجهودهم التنفيذية.

٧٧ - ونجحت ترتيبات جهة التنسيق العالمية في الصومال، التي وُضعت في عام ٢٠١٣، في أداء دور المحفل المشترك بين فريق سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، في التخطيط لقطاع سيادة القانون وتنفيذ برامج بناء القدرات لتقديم الدعم للمؤسسات والجهات الفاعلة الصومالية المعنية بالشرطة والعدالة والسجون.

٧٨ - وأحرز المكتب المتكامل للشؤون الجنسانية التابع للبعثة تقدما في مسائل منها زيادة المشاركة السياسية للمرأة والقضاء على العنف والتمييز، وذلك بتعاون وثيق مع وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان ومع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري.

٧٩ - وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال فريق الدعم الانتخابي المتكامل، المشورة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية، دعما لولاية كل منها. وقدمت البعثة دعمها أيضا للتحضيرات الفنية والتشغيلية واللوجستية للعملية الانتخابية الصومالية لعام ٢٠١٦، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

٨٠ - وعقد الفريق العامل المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اجتماعات مرة كل شهرين لمناقشة قضايا حقوق الإنسان التي لها آثار على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعقدت فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي تضم كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الجيش الوطني الصومالي، اجتماعات كلما اقتضى الحال لاستعراض تقييمات المخاطر واعتمادها ومناقشة مزاعم الانتهاكات التي تؤثر على تقديم الدعم، بما في ذلك ما يتعلق بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

٨١ - وفي عام ٢٠١٦، عززت البعثة مهام الحماية المتخصصة (حماية الطفل وحماية المرأة) تحت مظلة الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع للبعثة، على كما أوصى بذلك الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره.

٨٢ - وواصل فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة التابع للبعثة المشاركة في رئاسة ندوات شهرية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين حول تقديم الدعم في مجال الاتصالات إلى العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦، وخطط أنشطة الاحتفال بأيام الأمم المتحدة القادمة، مثل يوم السلام واليوم الدولي لحقوق الإنسان، وقدم الدعم في مجال الاتصالات للتقارير القادمة التي ستقدمها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وخطط الزيارات التي ستقوم بها المؤسسات الإعلامية في المستقبل إلى الصومال.

٨٣ - وأنشأت وحدة دعم البعثة ضمن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال فريقا متخصصا لتخطيط وتنفيذ الدعم الإداري واللوجستي والتشغيلي العام المقدم للبعثة من مكتبها في مقديشو ومكتبيها في مومباسا ونيروبي. وعملا بالقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، قام الممثل الخاص للبعثة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بوضع اتفاق قابل للقياس بشأن تقديم المكتب للخدمات والدعم إلى البعثة، وذلك للتأكد من أ اتساق الدعم الذي يقدمه المكتب مع ولاية البعثة وأولوياتها الاستراتيجية. ووفقا لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، قدم مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي الدعم الإداري إلى البعثة من خلال المكتب.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

فريق الشؤون السياسية والوساطة

٨٤ - في عام ٢٠١٦، نجح فريق الشؤون السياسية والوساطة في دعم الحكومة الاتحادية للمضي قدماً بالعمليات السياسية المتعدّدة، في إطار تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالصومال والهادفة إلى تنظيم انتخابات عامة في هذا البلد في عام ٢٠٢٠. ولم يألُ الفريق جهداً في تقديم الخدمات للسلطات الصومالية وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من خلال مساعيه الحميدة والمشورة السياسية والتحليلات والوساطة وتيسير الحوار والتنسيق اللوجستي والدعم. وبسبب تأخر البرلمان المتكرّر في الموافقة على العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ المدعومة دولياً، قدّم الفريق دعماً فعّالاً للمفاوضات التي أجراها الممثل الخاص مع رئيس الصومال وأسفرت عن إصدار مرسوم رئاسي أضفى الشرعيةَ على العملية الانتخابية وحال دون حدوث انتكاسة سياسية كبيرة في الصومال.

٨٥ - ودعم فريق الشؤون السياسية والوساطة وفريق الدعم الانتخابي المتكامل استراتيجيةً ذات مسارين بهدف تشجيع عملية انتخابية أكثر تمثيلا وشمولا في عام ٢٠١٦، وتعزيز

التزامات الصومال فيما يتعلق بالانتخابات العامة المزمَع عقدها في عام ٢٠٢٠. وتعاملت البعثة بشكل مكثف مع الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية القائمة والناشئة، وأسدت إليها المشورة، من أجل تيسير نجاح عملية الانتقال السياسي.

٨٦ - وأسفرت جهود الدعوة المتواصلة التي بذلتها البعثة من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الصومال، وفي مقدّمتها فريق الشؤون السياسية والوساطة ومكتب الشؤون الجنسانية المتكاملة، عن التزام السلطات الصومالية سياسيا بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلسَي البرلمان للنساء.

٨٧ - وأسدت البعثة المشورةَ وقدمت التوجيه بشأن عملية مراجعة الدستور لكل من وزارة الشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة البرلمانية على تنفيذ الدستور، واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، ومكتب رئيس الوزراء، والبرلمان الاتحادي. ونظراً إلى أنّ العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ استحوذت على القدر الأكبر من الاهتمام، لم يتم في عام ٢٠١٦ التوصل إلى اتفاق حول التعديلات الدستورية. ومع ذلك، وبفضل جهود البعثة، أسفرت عملية مراجعة الدستور عن تمديد العمل بالدستور الاتحادي المؤقت لغاية عام ٢٠٢٠، مما حال دون اندلاع أزمة سياسية كبيرة ووفّر دعماً للبرلمان في استكمال مسودّة التعديلات الأولى المقترحة على الدستور الاتحادي المؤقت والتي سُلِّمت إلى البرلمان التالي. ومن المتوقع أن تكتسي عملية مراجعة الدستور أهمية كبرى في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٨٨ - وشهد تشكيل الإدارة الأخيرة المتبقّية في هيران وشيبيلي الوسطى حالةً من الركود بسبب الشواغل المتصلة بمدى شمول هذه العملية للجميع. وما برحت البعثة تبذل مساعيها الحميدة لتيسير التوصل إلى حل توفيقي.

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

٨٩ - قدّم فريق الدعم الانتخابي المتكامل الدعمَ إلى الفريقِ الصومالي المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة والأفرقةِ المعنية بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة على مستوى الولايات المسؤولة عن إجراء العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، بما في ذلك التدريب على إجراءات العملية الانتخابية. وقدم الفريق المشورة بشأن مواقع الاقتراع، ودعمَ تدريب ١٧٠ موظفا مشرفا على الاقتراع، ويسّر نشر المواد الانتخابية. كما أنشأ فرقةَ عمل معنية بتنسيق أمن الانتخابات شاركت فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسلطات الصومالية، من أجل تنسيق دعم أمن الانتخابات.

٩٠ - وقدّم الفريق خدمات المشورة التقنية وبناء القدرات للّجنة الانتخابية الوطنيّة المستقلة ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية، المسؤولتَين على التوالي، عن إجراء الاستفتاء الدستوري المرتقب والذي ستليه انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠، وعن إعداد إطار قانوني للانتخابات. ونظم الفريق دورات تدريبية بشأن الانتخابات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وبشأن الاتصالات الاستراتيجية، والحوكمة، والقيادة، وتسجيل الناخبين والأحزاب السياسية، وإعداد التقارير المالية، وتنظيم الإطار القانوني للانتخابات. وبدعم من فريق الدعم الانتخابي المتكامل، شاركت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في جولات دراسية لزيادة للإلمام بعمليات تسجيل الناخبين وعمليات الاقتراع، ونشرتا في عام ٢٠١٦ أول معجم صومالي للمصطلحات الانتخابية.

الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٩١ - قدّم الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والإرشاد والتوجيه إلى السلطات الصومالية، بما في ذلك عن طريق البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال واتفاق مركز التنسيق العالمي لشؤون سيادة القانون.

٩٢ - ويسّرت البعثة إحراز تقدّم في إطار الفريقَين العاملين المعنيَّين بالأمن (الهدف ٢) والعدالة (الهدف ٣) في إطار أهداف السلام وبناء الدولة المنصوص عليها في الميثاق الصومالي، من خلال إسداء المشورة والتوجيه للسلطات الصومالية بشأن وضع تقييم للتهديدات على الصعيد الوطني، الأمر الذي أسهم في صياغة سياسة الأمن القومي التي اعتمدها القادة الاتحاديون والإقليميون الصوماليون في منتدى القيادة الوطنية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٦. وتشكّل سياسة الأمن القومي ركيزة أساسية في عملية وضع هيكلٍ لقطاع الأمن. ويسرت البعثة إبرامَ اتفاق بشأن نموذج جديد للشرطة في الصومال ذي مستويين، ووافقت على تحديث ومراجعة ”خطة هيغان“ المتعلقة بتجهيز قوات الشرطة الصومالية. ويسّرت البعثة أيضاً المناقشات في ما بين أصحاب المصلحة المعنيين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نموذجي العدالة والإصلاحيات ووضع استراتيجيةٍ بحرية وطنية. وقدّمت البعثة الدعم لتوسيع نطاق الخدمات القضائية على المستوى دون الاتحادي، عن طريق التواصل مع المسؤولين في الأقاليم لمناقشة مبادئ سيادة القانون، وتقييم الاحتياجات التقنية والتشغيلية وعقد حلقات عمل للقضاة والمدّعين العامين ومسجلي المحاكم.

٩٣ - وقدمت البعثة دعماً تقنياً للمؤسسات الأمنية الصومالية، من أجل وضع أطر قانونية وإجراءات تشغيلية موحّدة لتحقيق المساءلة في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة وتنظيم عمل شركات الأمن الخاصة. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق

الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات والشرطة الصومالية، الدعم للحكومة الاتحادية بإسدائها المشورة والتوجيهات الاستراتيجية، وبدعمها تقنيا في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٩٤ - ومن خلال البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين السابقين والتعامل معهم في الصومال، دعمَت البعثة برنامجَ الحكومة الاتحادية لإعادة تأهيل المقاتلين المنفصلين عن حركة الشباب والذين لا يشكلون خطرا كبيراً، وشرعَت في التحضير لوضع برنامج لنزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، التي لم تدمج في قوات الأمن الصومالية النظامية، وتسريحها وإعادة إدماجها.

الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية

٩٥ - قدّم الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية المشورةَ إلى الحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ خارطة طريق وخطة عمل حقوق الإنسان، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، ووثّق أكثر من ٥٠٠ إصابة في صفوف المدنيين في الصومال في عام ٢٠١٦. ودعت البعثة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، صدر قانون هذه اللجنة، ممهّدا بذلك الطريق لإنشاء اللجنة. ونشرت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً حول حرية التعبير والمشاركة السياسية، وهما يواصلان دعم منظمات المجتمع المدني. ويسّرت البعثة واليونيسيف نقل ٦٩ طفلاً (٤٣ طفلاً من غالكايو و ٢٦ طفلاً من غاروي) إلى مركز تدعمه اليونيسيف في مقديشو. ومن خلال تنظيم حلقات العمل بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، درّبت البعثة أكثر من ٥٠٠ فرد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووحدة الشرطة المشكّلة وما يزيد عن ٥٠٠ ١ جندي في الجيش الوطني الصومالي على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، قبل نشرهم.

٩٦ - وقدّمت البعثة المشورةَ والتمويل والإرشاد للحكومة الاتحادية بشأن مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، التي جرى فيها استعراض سجل حقوق الإنسان في الصومال وقبِلت الصومال ١٦٨ توصية بشأن سُبُل تحسين حقوق الإنسان فيها. وقدمت البعثة المشورة والدعم التقنيين إلى مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في بونتلاند وإلى لجنة صوماليلاند لحقوق الإنسان في إعداد تقريريهما السنويين، وقد أصدرت بونتلاند تقريرها الأول في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٩٧ - ودعمت البعثة حكومة الصومال الاتحادية لتنفيذ البيان المشترك من أجل إنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وخطة العمل الوطنية ذات الصلة من خلال الدعوة مع الجهات المانحة لكفالة ترشيد الدعم، وبناء قدرات الشرطة عن طريق إنشاء وحدات متخصصة تُعنى بحماية المرأة والطفل وكذلك لتوعية العاملين في النظام القضائي من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة الاستجابة لاحتياجات الضحايا والناجين. ورصدت البعثة أيضا حالات من الاعتداءات والتجاوزات والتمييز المرتَكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

مكتب الشؤون الجنسانية المتكامل

٩٨ - تمشيا مع نهج البعثة المتكامل، أنشئ مكتب الشؤون الجنسانية المتكامل في عام ٢٠١٤ لتقديم المشورة إلى الممثل الخاص ونائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ولتيسير اتباع نهج منسّق إزاء القضايا الجنسانية على مستوى وجود الأمم المتحدة ككل في الصومال. ويرأس المستشار الأقدم في الشؤون الجنسانية لدى البعثة هذا المكتب. وقدّم مكتب الشؤون الجنسانية المتكاملة، بالاشتراك مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) المشورةَ والإرشاد إلى وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان لدعم اعتماد السياسة الجنسانية الوطنية وخارطة الطريق من أجل اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وحقق مكتب الشؤون الجنسانية المتكامل، بالإضافة إلى فريق الشؤون السياسية والوساطة، تقدما في تنفيذ الالتزام السياسي الصومالي بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة من مقاعد مجلسَي البرلمان الاتحادي للنساء، بما في ذلك من خلال التواصل مع العشائر ومع المرشّحات المحتملات لتشجيعهن على المشاركة. كذلك، دعمت البعثة وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان لتعزيز مكانة المرأة في العمليات السياسية الصومالية، وعملت مع منظماتٍ وهيئاتٍ من قبيل مبادرة القيادة النسائية الصومالية ولجنة سفراء النوايا الحسنة.

الفريق المعني بالاتفاق الجديد وتحقيق الاستقرار

٩٩ - قدّمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري الدعمَ للحكومة الاتحادية في تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد، بما في ذلك من خلال دعم المحافل الرفيعة المستوى واللجان التوجيهية والأفرقة العاملة، ومنها مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال؛ داعمين بذلك التحول السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في البلد. وخصّص مرفق التنمية وإعادة الإعمار في

الصومال، الممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، جزءاً متزايداً من الأموال الممنوحة من جهات دولية لأولويات بناء السلام في الصومال؛ وموّل، على وجه الخصوص، جميع برامج الأمم المتحدة المشتركة الجديدة من الصندوق الاستئماني.

١٠٠ - وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري بالتنسيق والتعاون، عن كثب، مع الحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ ورصد واستعراض الإطار الاستراتيجي المتكامل، وكفالة اتساقه مع ميثاق الاتفاق الجديد. كما عملا عن كثب مع الحكومة الاتحادية والشركاء من أجل وضع إطار للتعاون والشراكة بين الصومال والمجتمع الدولي لما بعد عام ٢٠١٦، لدعم الالتزامات الرفيعة المستوى التي تعهّد بها جميع أصحاب المصلحة بشأن الأهداف الأساسية السياسية والأمنية والمتصلة بسيادة القانون في الصومال. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً وضع هيكل منقّح للمعونة في الصومال، على صعيد الاتحاد والولايات.

إنعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة

١٠١ - في عام ٢٠١٦، وبسبب التحديات التي كانت قائمة في عام ٢٠١٥، صمّمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري، بالتعاون مع السلطات الصومالية والشركاء الدوليين، نهجاً جديداً إزاء تحقيق الاستقرار اتّسم بزيادة التركيز على الإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة. وتم فصل الفريق المعني بالإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة والمساءلة عن الفريق المعني بالاتفاق الجديد وتحقيق الاستقرار. ونظراً إلى أنّ عدد المقاطعات التي تم استردادُها كان دون التوقعات، ووقوع المقاطعاتِ المحررة سابقا في يد حركة الشباب، سعت البعثة إلى توسيع النطاق الجغرافي للتدخلات ليشمل المناطق والفئات السكانية المهمشة، حيث أدّى غياب الدولة وانعدام فرص الإنعاش إلى زيادة احتمال حدوث نكسات عسكرية. ودعماً للإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة، ساندت الأمم المتحدة الحكومةَ الاتحادية من أجل تعديل تصميم استراتيجية وبرنامج تحقيق الاستقرار ومواءمتِه مع استراتيجية وبرنامج الشركاء، ومن أجل ترتيب تدخلاتها في سلسلة متعاقبة وتجميعها بهدف زيادة تأثير كل برنامج. وزادت الأمم المتحدة أيضاً دعمها التحليلي للحكومة الاتحادية وسائر الجهات الشريكة بغية تعزيز معرفتها بديناميات النزاعات المحلية ومواطن ضعفها. ونسّقت الأمم المتحدة كذلك برمجة استثمارات بقيمة ١٣ مليون دولار من صندوق بناء السلام خصّصت لتمويل المبادرات في مجال الإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة والمساءلة، وذلك من خلال استخدام نافذة الأمم المتحدة الوطنية للتحويلات المالية المباشرة من الحكومة الاتحادية إلى الأقاليم والمقاطعات المستهدفة.

فريق الاتصالات الاستراتيجية والشؤون العامة

١٠٢ - طوّر فريق الاتصالات الاستراتيجية والشؤون العامة محتوى ومراسلات وسائط الإعلام بهدف تعزيز الدعم العام للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ وزيادة مشاركة المرأة. وقامت بعثة الأمم المتحدة بمشاركة الحكومة الاتحادية، بتنسيق حملات الإعلام والتوعية المجتمعية باستخدام منابر متعددة، مثل إعداد مسلسل درامي من عشر حلقات يجري تبثه الإذاعة في جميع أنحاء البلد ويهدف إلى شرح العملية الانتخابية والسبُل التي يمكن أن تشجع من خلالها المجتمعات المحلية والأسر مشاركة المرأة في السياسة. ودعماً لمكافحة أنشطة التطرّف العنيف، دربت البعثة صحافيين واستضافت حلقات عمل مع ممثلين عن السلطات الاتحادية والإقليمية والشركاء الدوليين والجهات المعنية الرئيسية في مجال معالجة الأسباب الجذرية للتطرف؛ ووضعت استراتيجيات اتصال متعددة الوسائط قائمة على الأدلّة، مثل حملات التراسل للتصدي لحركة الشباب، بما في ذلك تنظيم حملات لثني الشباب عن الانضمام إلى هذه الحركة ولتشجيع الانشقاق عنها.

الفريق المعني بالاتساق والفعالية

١٠٣ - يتألف الفريق المعني بالاتساق والفعالية، بقيادة رئيس الأركان في البعثة، من وحدة التخطيط المشتركة وفريق التحليل المتكامل ومركز المعلومات المتكامل. وفي عام ٢٠١٦، عززت وحدة التخطيط المشترك قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي المتكامل والإشراف على إيفاد الموظفين المدنيين المعنيين بالتخطيط إلى العواصم الإقليمية، بهدف تحسين الفعالية والاتساق بين أقسام بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القُطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والإدارات الإقليمية المؤقتة والشركاء الآخرين على الصعيد الإقليمي. واضطلعت وحدة التخطيط المشتركة بدور الأمانة لفريق الإدارة العليا ومنتدى التنسيق للقيادات العليا. وواصلت الوحدة العمل عن كثب مع مكتب المنسّق المقيم على تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل، والإعداد لترتيبات ما بعد منتدى الشراكة الرفيع المستوى، ووضع استراتيجيات إقليمية مشتركة للأمم المتحدة.

١٠٤ - ووضع فريق التحليل المتكامل في متناول الإدارة العليا للبعثة قدراته في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية ووفّر لها تحليلات متكاملة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي. وفي عام ٢٠١٦، أعدّ فريق التحليل المتكامل قرابة ٥٠ ورقة بحث تحليلي وبرقيات مشفرة وتقارير شهرية عن الحالة السياسية والأمنية التي تشهد تطورات متسارعة في الصومال. وعمّق الفريق معارف البعثة بشأن مكافحة التطرف العنيف، عموماً، وبشأن حركة الشباب، خصوصاً.

١٠٥ - وعمل مركز المعلومات المتكامل، وهو أساس مركز إدارة الأزمات، على كفالة الإلمام - على نطاق البعثة - بالتطورات الرئيسية المتصلة بالأمن والتهديدات في الصومال، بما في ذلك عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الهجومية ضد حركة الشباب. وفي عام ٢٠١٦، أنشأ مركز المعلومات المتكامل منصةً للرصد والإبلاغ وقاعدة بيانات لإدارة المعلومات، من أجل تعزيز الإبلاغ عن الحالة القائمة وتحليلها في ما بين الأقسام الفنية التابعة للبعثة والمكاتب الإقليمية. وتمت مراجعة إطار إدارة الأزمات وخطط استمرارية تصريف الأعمال واستكمالها إثر عملية محاكاة أزمة وإجراء استعراض لاحق في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لتعزيز التأهب للأزمات ومواجهتها والتنسيق داخل البعثة وفي ما بينها وبين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٠٦ - سيكون عام ٢٠١٧ حاسماً بالنسبة للصومال. فبعد إنشاء حكومة اتحادية جديدة وانتخاب برلمان جديد، ستواصل البعثة دعمَ الصومال للنهوض بالنظام الاتحادي وتحقيق تقدّم في تنفيذ خارطة الطريق السياسية لغاية عام ٢٠٢٠، بما في ذلك بذل الجهود لتحقيق الأمن والإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة، وفي الوقت نفسه دعم التعزيز والتخطيط المؤسسيين في الولايات القائمة والناشئة الأعضاء في الاتحاد، التي يجب أن تفاوض بفعالية بشأن حيزها السياسي في المستقبل الاتحادي للبلد. بيد أن هذا التقدم سيتحقق في ظلّ مناخ يشوبه انعدام الأمن نتيجةً لاستمرار حركة الشباب في إثبات قدرتها على شن هجمات تقليدية وغير تقليدية. وبالتالي، ستركز البعثة في عام ٢٠١٧ على وضع وتنفيذ خارطة طريق لتقديم دعم متّسق لقطاع الأمن في الصومال.

١٠٧ - وتشكل افتراضات التخطيط التالية أساسَ الأولويات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة واحتياجاتها من الموارد:

(أ) لا يزال الوضع الأمني في الصومال بشكل عام أمراً لا يمكن التنبؤ به وتتخلله حوادثُ تنطوي على أساليب غير متناظرة ومتطورة تعتمدها حركة الشباب والجماعات الإرهابية الأخرى. وقد جرى تمكين بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الصومالية المرتبطة به لمواصلة شنّ الحملات العسكرية ضد حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية الممعنة في عرقلة العمليات السياسية باستهداف السلطات الاتحادية والإقليمية، والأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى؛

(ب) لا تزال شراكة قوية تجمع بين البعثة والحكومة الاتحادية الجديدة التي أفرزتها العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦. ويواصل النظام الاتحادي التقدّم مع اكتمال عملية تأسيس الدولة؛ فقد تم إنشاء أربع إدارات إقليمية مؤقتة بالإضافة إلى بونتلاند وصوماليلاند، مع عواصم إقليمية دائمة، وجرت تسوية مسألة الإدارة المحلية لمقديشو وبنادر؛

(ج) على إثر نجاح المرحلة الانتقالية الانتخابية في عام ٢٠١٦، تبذل السلطات الصومالية مزيداً من الجهود لوضع الصيغة النهائية للسياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، والالتزام بهيكل مستدام للأمن الوطني وبالنجاح في تنفيذ نماذج الشرطة والعدالة والإصلاحيات؛

(د) وتتقدم عمليتا السلام والمصالحة التي يقودها الصوماليون على وقع التقدم السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في المناطق المتضررة. وفي الوقت الذي تستعيد فيه بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني مناطق إضافية من حركة الشباب، تُكثَّف الجهود من أجل فض الاشتباكات المحلية بين العشائر وداخلها ومعالجة العنف الإجرامي المتفاقم بسبب بطء الإجراءات القضائية. ولا تزال المنازعات على الأراضي والموارد وتدفقات العائدين عواملَ محرّكة للنزاع والعنف؛

(هـ) يؤثر عدم وعي الشرطة وقوات الجيش وغيرها من قوات الأمن الحكومية والاتحادية بمبادئ حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تأثيراً سلبياً على حماية المدنيين ويثير سخط السكان المحليين؛

(و) يملك مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال القدرة على تقديم دعم يتّسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية للجهتين المستفيدتَين من خدماته، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف تيسير تعزيز عمل الأمم المتحدة في جميع المناطق، نظراً إلى أنّ أماكن تواجد بعثة الأمم المتحدة في المناطق تُحدَّد حسب مواقع العواصم الجديدة للولايات الصومالية.

١٠٨ – واستنادا إلى افتراضات التخطيط هذه، ستوجِّه الأولويات الاستراتيجية التالية عمل بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧:

(أ) زيادة الاستخدام الفعّال للمساعي الحميدة والدعوة لدى الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء القائمة والناشئة، من أجل المضي قدماً في تطوير النظام الاتحادي وإحراز تقدّم في سائر القضايا والعمليات والمؤسسات السياسية والإدارية الحاسمة. وستقوم البعثة بمواءمة أماكن مكاتبها الإقليمية مع مواقع عواصم الولايات الجديدة، حينما يتقرر ذلك وحسب ما تسمح به الحالة الأمنية. وتعمل البعثة مع القادة السياسيين الصوماليين لحل القضايا السياسية العالقة، مثل الإدارة المحلية لمدينة مقديشو وبنادر؛

(ب) تسهيل إنشاء آليات الحوار ودعمها من أجل تحسين العلاقات بين السلطات المركزية والإقليمية، وفي الوقت نفسه تعزيز جهود السلام والمصالحة على المستويين المركزي والإقليمي؛

(ج) دعم الشروع في مشاورات واسعة النطاق وإدارتها لمراجعة الدستور الاتحادي والدساتير الإقليمية، لتشمل المرأة والأقليات، ومناقشة تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين المركز والمناطق، إلى جانب الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء استفتاء على الدستور؛

(د) دعم المبادرات والأولويات المتصلة بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، بما في ذلك: '١' دعم تمثيل المرأة ومشاركتها في المؤسسات والعمليات السياسية في الصومال؛ '٢' زيادة حماية المدنيين عن طريق توسيع نطاق رصد حقوق الإنسان وإعداد التقارير بشأنها، فضلاً عن بناء قدرات لجنة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي. ودعم إنشاء آلية للمساءلة وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ودعم عمليتَي السلام والمصالحة في الصومال، بما في ذلك استيفاء الشرط الدستوري القاضي بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وتحقيق المصالحة؛

(هـ) بناء قدرات المسؤولين الصوماليين والمؤسسات الصومالية لدعم إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠. وتعزيز القدرات المؤسسية للّجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وأعضائها، وتقديم المشورة التقنية لهم، وتقديم دعمٍ مماثل للجان الإقليمية، من أجل التحضير لعملية تسجيل الناخبين. وزيادة الدعم لوضع إطار قانوني للانتخابات في الصومال. وزيادة دعم الاتصالات والتراسل بهدف توعية الناخبين وتثقيفهم؛

(و) تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات على المستوى الاتحادي ودون الاتحادي من أجل تنفيذ سياسة الأمن الوطني. وستقوم البعثة بوضع خارطة طريق شاملة من أجل تعزيز قوات الأمن الصومالية. وتيسير الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هيكلٍ للأمن الوطني ونموذجٍ للعدالة والإصلاحيات في إطار نظامٍ اتحادي في الصومال، وتنفيذ نموذج الشرطة الجديد، من خلال الاستخدام الفعّال لجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، حسب الاقتضاء. وتنفيذاً لطلب مجلس الأمن من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز وجودها في جميع عواصم الإدارات الإقليمية المؤقتة بهدف دعم إصلاح قطاع الأمن، اقتُرح إيفاد أربعة موظفين مسؤولين عن شؤون الموظفين مقدَّمين من الحكومة إلى مكتب هرجيسة، لتيسير بناء القدرات الأمنية في صوماليلاند (بما في ذلك الأمن البحري) وقدرات مؤسسات سيادة القانون، ولدعم إنشاء آلية ملائمة للتنسيق مع المؤسسات في بونتلاند وجنوب وسط الصومال؛

(ز) إسداء المشورة وتقديم الدعم التنسيقي لعملية إدماج الميليشيا وإدارة المقاتلين المسرحين على الصعيد الإقليمي، والتأكد من أن المؤسسات الانتقالية تعمل وتؤدي وظائفها وتقدم المساعدة الكافية للمقاتلين المسرحين الذين يُستبعَد أن يشكلوا خطراً. ومساعدة المقاتِلات المسرحات ومُعاليهنّ للاندماج مجدداً في المجتمعات المحلية، من خلال إنشاء البيوت الآمنة؛

(ح) تحسين وتنفيذ نهج الأمم المتحدة الشامل في مجال الإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة في المناطق التي قامت بتطهيرها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وفي المناطق المعرضة للوقوع تحت نفوذ حركة الشباب. وتيسير تنفيذ خطة الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار وكفالة اتساقها مع عملية الإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة؛

(ط) وضع وتنفيذ نهج استراتيجي شامل ومتكامل مع الجهات المعنية من أجل منع التطرف العنيف في الصومال ومكافحته. ودعم نهج الحكومة الاتحادية الشامل، بما في ذلك من خلال تحليل الدوافع، والدروس المستفادة، وتحديد الجهات المعنية، واستحداث أدوات مختلفة لمكافحة التطرف العنيف.

١٠٩ - واستناداً إلى الافتراضات الواردة أعلاه، والأولويات الاستراتيجية والأولويات على مستوى الموارد، ستظل البعثة تسترشد في تخطيطها وعملها في عام ٢٠١٧ بالعوامل الرئيسية والأحداث الكبرى المسببة للتكاليف التالية:

(أ) نشوء احتياجات أمنية غير متوقعة. وتشمل مواردَ إضافية من الموظفين ومن المعدات التي تحتاج إليها البعثة لتأمين الحماية المباشرة للقيادة العليا، عملاً بالتوصية الناشئة عن استعراض أُجري بالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن في شباط/فبراير ٢٠١٦، ولكفالة حماية جميع الموظفين في مكاتب وأماكن إقامة محصّنة. كذلك، أسفر تغيّر مستوى المخاطر المحدِقة بمطار مقديشو الدولي، من متوسط إلى مرتفع، عن نشوء تكاليف إضافية غير متوقّعة وكبيرة لخفض مستوى المخاطر الكبيرة؛

(ب) وعلى الرغم من تعزيز وجود البعثة في المناطق في عام ٢٠١٦، يُقترَح تخصيص موارد بشرية إضافية لضمان التشغيل الكامل للمكتبين الإقليميين في غالمودوغ وهيران/شبيلي الوسطى، حيث يُقترح إيفاد موظفَين للشؤون السياسية (٢ ف-٤) للقيام بمهام نائبَي رئيسَي هذين المكتبين؛ وإيفاد أربعة مسؤولين عن شؤون الموظفين مقدَّمين من الحكومة إلى مكتب هرجيسة، بهدف تعزيز القدرات في مجال سيادة القانون، على النحو المبيّن أعلاه؛

(ج) ستواصل البعثة السعي من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بشأن وضع استراتيجيات ونُهج متسقة في الصومال في ما بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والشركاء الإقليميين، والمجتمع الدولي.

١١٠ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٨
الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز إنشاء مؤسسات حكومية في الصومال تكون ذات قاعدة عريضة وطابع تمثيلي	'١' زيادة عدد الإدارات الإقليمية المؤقتة المشكّلة والمشارِكة مع حكومة الصومال الاتحادية في مبادرات التوعية والمصالحة مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: ٣ إدارات إقليمية مؤقتة، إضافة إلى بونتلاند وصوماليلاند الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: ٤ إدارات إقليمية مؤقتة، إضافة إلى بونتلاند وصوماليلاند الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: ٥ إدارات إقليمية مؤقتة، إضافة إلى بونتلاند وصوماليلاند. وإحراز تقدم صوب الاعتراف بالولايات الأعضاء في الاتحاد على أساس أن لها نفس المركز والإدارة المحلية اللتين في مقديشو وبنادير، والمحددين من خلال عملية المراجعة الدستورية
	'٢' إحراز تقدم في عملية المراجعة الدستورية مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إعادة إنشاء لجنة مستقلة جديدة معنية بمراجعة وتنفيذ الدستور، ولجنة الرقابة، ووزارة الشؤون الدستورية، عقب التعديل الحكومي، وتعيين وزير جديد ومستشارين جدد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنجاز لجنة الرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور لمشروع مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، وتقديمه إلى البرلمان
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: موافقة أصحاب المصلحة الرئيسيين على خريطة طريق لعملية المراجعة الدستورية؛ وتقديم مشروع تعديلات على المواد المعلقة الرئيسية إلى البرلمان
’٣‘ الإعداد لانتخابات ديمقراطية في الصومال	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إجراء عملية انتخابية سلمية وشفافة في آب/أغسطس ٢٠١٦
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إنشاء أمانة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بما في ذلك تعيين أمينها العام، وإنشاء مكاتب على مستوى الولايات.
’٤‘ تمثيل المرأة في جميع العمليات السياسية الوطنية والإقليمية والمحلية	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تمثيل المرأة بنسبة ١٠ في المائة في الحكومة الاتحادية وغيرها من هيئات صنع القرار
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تمثيل المرأة بنسبة ٢٠ في المائة في الحكومة الاتحادية وغيرها من هيئات صنع القرار
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الحكومة الاتحادية وغيرها من هيئات صنع القرار

النواتج

- تنظيم ١٢ منتدى استشاريا لقادة الرأي في مقديشو وعواصم الولايات حضرها ٤٠ من صناع الرأي، ومن جماعات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية

- عقد ١٢ اجتماعا للفريق العامل المعني بالهدف ١، ”هدف بناء السلام وبناء الدولة“ – السياسات الشاملة (أو الفريق الذي يخلفه)، بما في ذلك توفير خدمات الدعم بأعمال الأمانة وإسداء المشورة في مجال السياسات لضمان التنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة وبين الشركاء الدوليين، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القُطري
- تيسير عقد ٦ مشاورات في مقديشو وفي عواصم الولايات فيما بين الحكومة الاتحادية ومجموعات المجتمع المدني بشأن عملية المراجعة الدستورية، ودور المجتمع المدني فيها
- تيسير عقد ٣ حلقات عمل لفائدة وزارة الشؤون الدستورية والبرلمان من أجل صوغ التعديلات الدستورية، وعقد ٤ مشاورات دعما لعملية مراجعة الدستور على نطاق البلد
- تنظيم ٥ مؤتمرات مصالحة محلية بالاشتراك مع الإدارات الإقليمية المؤقتة لفائدة العشائر والفئات المنظمة والمهمشة الأخرى المستاءة من عملية تكوين الدولة
- المشاركة في تنظيم ٤ منتديات وطنية للقيادات بالاشتراك مع الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة لإجراء محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل الخلافية من الناحية السياسية
- تيسير ٤ زيارات لخبراء دستوريين دوليين إلى مقديشو، لإسداء المشورة للحكومة الاتحادية بشأن المضي قدما في عملية مراجعة الدستور
- تيسير ٩ زيارات للإدارات الإقليمية المؤقتة للتوعوية على مستوى المقاطعات
- تقديم المشورة والتوجيه في المجال السياسي إلى الحكومة الاتحادية من خلال لقاءات أسبوعية مع البرلمان الاتحادي ولجنة الحدود والاتحاد من أجل وضع إطار للاعتراف بالإدارات الإقليمية المؤقتة كولايات أعضاء في الاتحاد من خلال آلية الفريق العامل المعني بالهدف ١ (السياسات الشاملة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة المنبثقة عن الميثاق الصومالي
- تقديم المشورة السياسية وتوفير القدرات التخطيطية للإدارات الإقليمية المؤقتة وللجمعيات الإقليمية من خلال المكاتب الإقليمية الخمسة، من أجل دعم بناء قدرات المؤسسات دون الاتحادية، وتعزيز علاقاتها مع الحكومة الاتحادية
- توفير الخبرة التقنية إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية لصياغة قانون انتخابي وتيسير عقد ١٥ حلقة عمل لدعم إجراء مشاورات على نطاق البلد في مقديشو وفي عواصم الولايات بشأن النظم الانتخابية
- تيسير عقد حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام لتمكين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، بما في ذلك توفير مساهمات تقنية بشأن وضع واعتماد القانون الانتخابي، وتسجيل الناخبين، وإجراء استفتاءات دستورية وانتخابات عامة في عام ٢٠٢٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إنشاء مؤسسات قضائية ومرافق إصلاحية عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة وقادرة على تلبية الاحتياجات القضائية لشعب الصومال من خلال تحقيق العدالة للجميع؛	’١‘ تنفيذ البرنامج المشترك لبسط سيادة القانون في الصومال مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إقرار كل من المرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار واللجنة التوجيهية للبرنامج المشترك لبسط سيادة القانون، وتنفيذ ٥ في المائة من خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ ١٠٠ في المائة من خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: وضع برنامج سيادة القانون للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ استنادا إلى خطة التنمية الوطنية وتنفيذ ٣٠ في المائة منه
	’٢‘ إنشاء آلية لتنسيق عمل مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: الفريق العامل المعني بالهدف ٣ (العدالة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة يؤدي مهامه ويعقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر، ولكنه يفتقر إلى القدرة على تنظيم مناقشات على المستوى الاستراتيجي وعلى صنع القرار الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنشاء الفريق العامل الفرعي المعني بالسلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية وعقده اجتماعين كل ثلاثة أشهر. واجتماع الفريق العامل المعني بالهدف ٣ (العدالة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة كل ثلاثة أشهر واتخاذه قرارات استراتيجية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: عقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر لآلية التنسيق، وعقد اجتماعين كل ثلاثة أشهر للآلية التي تخلف الأفرقة العاملة الفرعية للهدف ٣ (العدالة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، وإجراء مناقشات على المستوى الاستراتيجي وتعزيز عملية صنع القرار

’٣‘ وضع نموذج للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: صياغة مذكرة مفاهيمية بشأن حلقة العمل التشاورية الأولى المتعلقة بنموذج العدالة	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: وضع المبادئ الأساسية لهيكل نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وإجراء مشاورة وطنية واحدة على المستوى السياسي ومشاورة واحدة على المستوى التقني في كل هيئة اتحادية فرعية	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل في الحكومة الاتحادية من أجل صياغة القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، والقانون المتعلق بمكتب المدعي العام	
’٤‘ توسيع نطاق خدمات العدالة في الهيئات الاتحادية الفرعية من خلال تنظيم المحاكم المتنقلة	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لا ينطبق	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنظيم مجموعة واحدة من المحاكم المتنقلة في الإدارتين المؤقتتين لولاية جوبالاند وللمنطقة الجنوبية الغربية	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إنشاء ٣ مجموعات من المحاكم المتنقلة في الإدارات لولاية جوبالاند وللمنطقة الجنوبية الغربية وغالمودوغ	

النواتج

- تدريب ١٨٠ مديرا من كبار مديري السجون والأفراد التابعين لحرس السجون الصومالي على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، على إدارة السجون، والقيادة، والأمن، والعمليات، والتحكم والمراقبة، واستخدام القوة، وحالات الانفلات الأمني، وإجراءات التفتيش
- تقديم المشورة والمساعدة بشأن عملية انتقاء ٣٠ مرشحا للعمل في المؤسسات الإصلاحية ليتلقوا التدريب كمبتدئين على أيدي حرس السجون
- تنظيم وعقد ٦ حلقات عمل بشأن وضع خطة الرعد (Onkod) الخاصة بحرس السجون
- إسداء المشورة التقنية وخدمات الأمانة لدعم الفريق العامل المنبثق عن الميثاق الصومالي والمعني بالهدف ٣ (العدالة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة (العدالة) وإلى الأفرقة العاملة الفرعية التابعة له،

من خلال عقد اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر ومن خلال دعم آلية تنسيق المتابعة التي أنشأتها الحكومة الاتحادية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات شهرية

- عقد ثلاث دورات تدريب أساسي بشأن القوانين المدنية والجنائية والمهارات المهنية لفائدة ١٠٠ فرد من القضاة والمدعين العامين
- عقد دورة تدريبية واحدة بشأن السياسات المتعلقة بالآليات التقليدية لتسوية المنازعات، وبشأن حقوق الإنسان والوساطة لفائدة ٦٠ فردا من شيوخ القبائل
- عقد حلقة عمل إقليمية واحدة في كل إدارة من الإدارات الإقليمية الناشئة والقائمة لعرض نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية على أصحاب المصلحة في الإدارات الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القطاع الأمني في الصومال	’١‘ قيام الحكومة الاتحادية بتفعيل وتعزيز مكتب الأمن الوطني وأمانة مجلس الأمن الوطني مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: موافقة الحكومة الاتحادية على برنامج الدعم من أجل وضع وتنفيذ هيكل لقطاع الأمن والشروع في تنفيذ البرنامج، بما في ذلك مشروع لتعزيز مكتب الأمن الوطني ودعم عملية صنع القرار فيه الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: موافقة الحكومة الاتحادية على مشروع السياسة الأمنية الوطنية وإنجاز ٥ مشاورات إقليمية. وإصدار قانون السياسات الأمنية الوطنية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ سياسات الأمن الوطني واستخدامها من أجل استكمال الاستراتيجية الدفاعية ووضع نموذج الشرطة الجديد. وتحسين الرقابة المدنية من خلال بناء قدرات لجنتي الدفاع والأمن البرلمانيتين ليتيسر عقد اجتماعات شهرية للجان البرلمانية والشروع في تنظيم قطاع الأمن الخاص، من خلال تقديم الخيارات اللازمة رسميا من أجل تنظيم الشركات الأمنية الخاصة إلى مجلس الأمن الوطني ’٢‘ استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة لدعم إنشاء قطاع أمن يمكن تحمُّل تكاليفه ويتسم بالشفافية المالية

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تجميع البيانات اللازمة للاسترشاد بها في إعداد تقرير استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنجاز استعراض النفقات العامة المتعلقة ببسط الأمن والعدالة لإتاحة تحسين عملية صنع القرار من قبل الحكومة الاتحادية والأقاليم بشأن إنشاء هياكل ميسورة التكلفة متوسطة الأجل وطويلة الأجل لقوات الأمن الصومالية وتحسين إدارة المالية العامة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تمكين الحكومة الاتحادية والأقاليم من وضع ميزانيات مفصلة لتكاليف قوات الأمن استنادا إلى مبادئ الإدارة المالية العامة

'٣' إنشاء آليات لدعم التزام الحكومة الاتحادية بزيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للقطاع الأمني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عملية تجهيز كشوف المرتبات وعملية منسقة لدفع مرتبات العاملين في قطاع الأمن، تتسمان بالشفافية والاستدامة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: قيام الحكومة الاتحادية بوضع مشروع لإصلاح إدارة كشوفات مرتبات العاملين في قطاع الأمن

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: انتقال المسؤولية عن كشوفات مرتبات قطاع الأمن إلى الحكومة الاتحادية مع تقليل الاعتماد على الرواتب التي تمولها الجهات المانحة

'٤' وضع وتنفيذ استراتيجية للموارد البحرية والأمن البحري للصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لا ينطبق

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: وضع استراتيجية الأمن البحري وتقديمها إلى البرلمان للمصادقة عليها؛ وتقديم المبادئ التوجيهية لإنشاء الإدارة البحرية في الصومال إلى الحكومة الاتحادية للمصادقة عليها. وصياغة مشروع قانون خفر السواحل ريثما يصدر

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: المصادقة على استراتيجية الأمن البحري وبدء تنفيذها. والمصادقة على مشروع قانون خفر السواحل ليصبح قانونا

'٥' تنفيذ الحكومة الاتحادية لإدارة أسلحتها وذخيرتها باتباع أساليب آمنة وشفافة، وزيادة القدرات على المستويين الاتحادي ودون الاتحادي في مجال إدارة أخطار المتفجرات

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: اعتماد الحكومة الاتحادية مفهوم إدارة الأسلحة والذخائر، وعقد اللجنة التوجيهية لإدارة الأسلحة والذخائر اجتماعات منتظمة. وصياغة خطة الحماية (Badbaado) الوطنية الخاصة بالسلطة الصومالية لإدارة المتفجرات، وإقرارها والشروع في تنفيذها. وإدراج بناء القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة للشرطة الصومالية في ''خطة هيغان'' على المستويين الاتحادي ودون الاتحادي

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تصميم نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخائر. وتنسيق تصدي الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات لأخطار المتفجرات تمشيا مع خطة الحماية (Badbaado). وموافقة الحكومة الاتحادية المتعلقة على بناء قدرات في مجال التخلص من الذخائر المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع داخل هياكل الشرطة الاتحادية ودون الاتحادية تمشيا مع نموذج الشرطة الجديد

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إنشاء نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخائر، وتولي الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات مزيدا من المسؤولية عن إدارة المتفجرات وتنظيمها. إنشاء قدرات ملائمة في مجال التخلص من الذخائر المنفجرة ومن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع داخل هياكل الشرطة الاتحادية ودون الاتحادية

'٦' إرساء الهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء قوات شرطة اتحادية صومالية وقوات شرطة على صعيد الولايات تكون موحدة وقادرة وخاضعة للمساءلة وقائمة على الحقوق

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إعادة تنظيم المديريات لمواجهة التحديات التي تعوق ممارسة عمل الشرطة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنشاء قوة شرطة اتحادية من خلال تنفيذ نموذج الشرطة الجديد

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ نموذج الشرطة الجديد؛ وتنقيح خطة هيغان (التأهب) لتعكس نموذج الشرطة الجديد والبدء في التنفيذ

'٧' زيادة عدد المقاتلين المسرحين المشاركين في برامج إعادة الاستيعاب و/أو إعادة الإدماج

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إكمال ٥٠٠ مقاتل من المقاتلين المسرحين بنجاح لبرنامج إعادة الإدماج

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إكمال ٥٠٠ مقاتل جديد من المقاتلين المسرحين بنجاح لبرنامج إعادة الإدماج

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إكمال ٣ ٠٠٠ مقاتل جديد من المقاتلين المسرحين بنجاح لبرنامج إعادة الإدماج

'٨' تنفيذ خطة النصر لتدريب وتجهيز ١٠ ٩٠٠ فرد من أفراد جيش الصومال الوطني

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إقرار الفريق العامل المعني بالهدف ٢ (الأمن) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة لخطة النصر (غولواد) ودعمه لها

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ ٥٠ في المائة من خطة النصر

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: التنفيذ الكامل لخطة النصر

النواتج

- عقد ١٢ اجتماعا للأفرقة العاملة و ٤ اجتماعات للأفرقة العاملة الفرعية في قطاعات الدفاع وإصلاح قطاع الأمن، والأمن البحري والشرطة
- عقد ١٢ اجتماعا شهريا للفريق العامل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مقديشو وفي كل إقليم مع الحكومة الاتحادية ومع فريق الأمم المتحدة القُطري والجهات المانحة، لتنسيق البرامج والموارد
- عقد ١٢ اجتماعا شهريا على المستوى العملي لتقديم المساعدة التقنية والإدارية إلى الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات
- عقد ٦ حلقات عمل لمؤسسات الشرطة الصومالية على المستويين الاتحادي والإقليمي بشأن نموذج الشرطة الجديد في نظام اتحادي
- عقد ١٢ اجتماعا شهريا مع مكتب خدمات المشاريع وسائر الشركاء المعنيين للإشراف على حزمة المواد غير الفتاكة لدعم الشرطة
- عقد ٦ اجتماعات وتنظيم حلقة عمل واحدة مع مؤسسات الشرطة الاتحادية ومؤسسات الشرطة في الأقاليم لدعم تنقيح ''خطة هيغان'' (التأهب) لكي تعكس نموذج الشرطة الجديد وتستعرض تنفيذه
- الشروع في تنفيذ ٣ برامج أمنية في الأقاليم لدعم بناء قدرات الإدارات في الأقاليم ولتعزيز التنسيق مع أجهزة الأمن الوطنية
- إسداء المشورة الاستراتيجية والسياسية والتقنية إلى المؤسسات الأمنية الرئيسية لتنفيذ نظام إدارة الأسلحة والذخائر من خلال ٤ دورات تدريبية و ٤ حلقات عمل و ١٢ مشاورة منتظمة
- إسداء الدعم التقني والمشورة من أجل إدماج المنظور الجنساني في مؤسسات وسياسات القطاع الأمني، مثل قوات الشرطة والدفاع الوطنية الصومالية، والسياسات الأمنية الوطنية
- عقد ١٢ اجتماعا لتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لإدماج وتدريب أفراد الشرطة على التخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الصعيدين الاتحادي ودون الاتحادي
- تقديم المشورة الاستراتيجية في ما يتعلق بتحديد أدوار ومسؤوليات قوات الأمن البحري من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحسين التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل	'١' زيادة قدرة الحكومة الاتحادية على حماية حقوق الإنسان وضمان احترامها مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: اعتماد خطة عمل لتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ ٣٠ في المائة من الأنشطة المقترحة في خطة العمل المتعلقة بخريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ ٦٠ في المائة من الأنشطة المبينة في خطة العمل المتعلقة بخريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان
	'٢' وضع وتنفيذ خطة عمل لإنشاء وتعزيز لجنة حقوق الإنسان في الصومال وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في بونتلاند وصوماليلاند مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: صياغة مشروع قانون لإنشاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية في الصومال وعرضه على البرلمان الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: صدور القانون الذي اعتُمد لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الصومال؛ وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في بونتلاند وصوماليلاند من خلال تحسين أنشطة الإبلاغ والتدخلات التي تقوم بها السلطات الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: قيام لجنة حقوق الإنسان في الصومال بتعيين جميع المفوضين التسعة (من بينهم ٣ نساء) من خلال عملية شفافة؛ وإنشاء اللجان الإقليمية، والرصد والإبلاغ المتعلقان بحقوق الإنسان
	'٣' تحسين رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، بما في ذلك العنف الجنسي، المرتبط بالنزاعات، والإبلاغ عنها مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إنشاء آليات لرصد حقوق الإنسان، والإبلاغ عنها بما في ذلك ترتيبات رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والإبلاغ عنه؛ وتنفيذ ٢٥ في المائة من خطط عمل

الحكومة الاتحادية المتعلقة بخريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان، وبالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ ٥٠ في المائة من خطط عمل الحكومة الاتحادية المتعلقة بخريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان، وبالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والأطفال في النزاعات المسلحة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ ٧٥ في المائة من خطط عمل الحكومة الاتحادية المتعلقة بخريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبطة بالنزاع، والأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح. واضطلاع مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمزيد من المسؤولية عن الرصد والإبلاغ والتحقيق بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المزاعم ضد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية

'٤' تحسين امتثال المؤسسات الأمنية لسياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: قيام بعثة الاتحاد الأفريقي بتنفيذ ٣٠ في المائة من التدابير التخفيفية المنبثقة عن سياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والمقترحة في إطار تقييم المخاطر الخاص بالبعثة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ ٣٠ في المائة من التدابير التخفيفية المنبثقة عن سياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان للجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية؛ وتدريب كبار الأفراد العسكريين وكبار أفراد الشرطة المشكلة التابعين للبعثة على حقوق الإنسان وحقوق الإنسان الدولية، وذلك قبل النشر

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ ٥٠ في المائة من التدابير التخفيفية المنبثقة عن سياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان للجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية

النواتج

- تنظيم ٢٠ بعثة رصد من أجل رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك فرز الجنود وفحص سجلات إدماج الميليشيات
- إيفاد ١٥ بعثة لرصد حالة حقوق الإنسان إلى أماكن الاحتجاز، ومناطق تواجد المشردين داخليا ومستوطنات اللاجئين في بونتلاند جنوب وصوماليلاند وجنوب وسط الصومال وصوماليلاند
- تيسير ١٢ حلقة عمل و ١٢ اجتماعا للجان حقوق الإنسان الاتحادية والإقليمية، بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، بشأن تنسيق رصد التحقيقات وتقديم التقارير عنها
- عقد ١٢ اجتماعا للفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، مع فريق الأمم المتحدة القُطري؛ وعقد منتدى استشاري واحد بشأن البحوث المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومنهجية جمع البيانات والبروتوكولات المتصلَين بها
- إيفاد ٨ بعثات رصد إلى السلطات الإقليمية، وزيارات كل شهرين إلى الأقاليم، وعقد مشاورات سنوية، من أجل المساعدة في تحديد القضايا وتقديم المشورة إلى مسؤولي الحكومة الاتحادية ومسؤولي الأقاليم بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح
- عقد ٦ اجتماعات للجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية من أجل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ومن أجل رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية
- عقد ٦ مشاورات مع الحكومة الاتحادية من أجل التوجيه الاستراتيجي في تنفيذ خطط العمل ذات الصلة، وعقد حلقة عمل واحدة للاستعراض/التصديق من أجل وضع الصيغة النهائية لبرنامج تدريبي بهدف إضفاء الصبغة المؤسسية على حماية الطفل
- عقد ٥ اجتماعات مع الحكومة الاتحادية، بما في ذلك قوات الأمن وكذلك الوزارات المعنية في الأقاليم، بشأن تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان وخارطة الطريق وخطة العمل المتعلقتين بحقوق الإنسان
- عقد ٥ حلقات عمل تدريبية تقنية لفائدة الحكومة الاتحادية وللإدارات الإقليمية المؤقتة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الطفل، وبشأن وضع استراتيجيات للقيام بحملات لتوعية الجمهور باتفاقية حقوق الطفل
- تنظيم ٥ دورات تدريبية لفائدة مراكز الاتصال التابعة للوزارات والأقاليم، ومنظمات المجتمع المدني بشأن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، تشمل التشريعات والسياسات وآليات الإحالة ومسائل الحماية/الوقاية

- تنظيم ٥ اجتماعات مشتركة مع الفريق العامل المعني بسياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و ٣ اجتماعات لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بسياسات الأمين العام المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأفريقي، لاستعراض تنفيذ التدابير التخفيفية، ومناقشة الانتهاكات والتدابير الملموسة للحد منها
- تنظيم ٤ حلقات عمل لفائدة وزارات شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، والدفاع، والإعلام، والهيئات الحكومية الاتحادية الأخرى ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل وضع ونشر خطط العمل، وإطلاق حملة واحدة على نطاق البلد لإنهاء تجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم
- إجراء ٤ تقييمات للمخاطر بشأن سياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي، والجيش الوطني الصومالي، والشرطة الوطنية الصومالية وقوات الأمن في الأقاليم؛ وعقد ٤ دورات تدريبية بشأن سياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن
- عقد ٦ دورات تدريبية لبناء القدرات لفائدة اللجان الاتحادية والإقليمية لحقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل بالتعاون مع قطاع العدل والشرطة بشأن التصدي لحالات العنف الجنسي ومعالجتها، بما في ذلك إجراء لقاءات مع الضحايا، وإجراء التحقيقات، وجمع الأدلة، والعمل مع المدعين العامين
- تقديم المشورة التقنية والإرشادات إلى الوزير وإلى المسؤولين الآخرين في وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان بشأن إشراك أصحاب المصلحة في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) وضع استراتيجيات ونهج متّسقة وفعالة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي في الصومال	’١‘ عمل فريق القيادة العليا المشترَك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عقد ٦ اجتماعات لمنتدى التنسيق التابع للقيادات العليا وتنظيم معتكف واحد مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: عقد ٨ اجتماعات لمنتدى التنسيق التابع للقيادات العليا وتنظيم معتكف واحد مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: عقد ١٠ اجتماعات لمنتدى التنسيق التابع للقيادات العليا وتنظيم معتكف واحد مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

'٢' وضع إطار استراتيجي متكامل لدعم الأولويات الوطنية

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وفق الأطر الزمنية المحددة، واستعراضه كل ثلاثة أشهر

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وفق الأطر الزمنية المحددة، وبدء التخطيط لما بعد عام ٢٠١٦

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تصميم وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح تمشيا مع إطار عمل الصومال مع المجتمع الدولي لما بعد عام ٢٠١٦

'٣' تعزيز التنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين بشأن ميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تلقي ١١ برنامجاً تمويلا في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء وصندوق البنك الدولي المتعدد الشركاء

الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تمويل غالبية برامج الأمم المتحدة المشترَكة الجديدة من خلال مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال

الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إقرار خطة التنمية الوطنية ووضع إطار جديد لما بعد عام ٢٠١٦ مع توفير هياكل المرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار لمعظم التمويل لأغراض البرمجة الجديدة للأمم المتحدة

’٤‘ وضع وتنفيذ استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: دعم الحكومة الاتحادية لـ ١٣ مقاطعة مسترَدة بهدف الحصول على دعم منسق من الشركاء الدوليين لإنشاء إدارات مؤقتة من أجل عمليات المشاورة والمصالحة المحلية ولتلبية احتياجات الاستقرار الفورية	
الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: قيام الحكومة الاتحادية بتنقيح سياسات تحقيق الاستقرار لمعالجة عملية تشكيل الإدارات الإقليمية المؤقتة وإطلاق إطار برنامجي لدعم مبادرات الحوكمة والإنعاش المجتمعي في جميع المقاطعات في المناطق الوسطى الجنوبية السابقة	
الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إدماج سياسات الحكومة الاتحادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في خريطة طريق شاملة لعملية نقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك المواءمة مع الاستراتيجيات والسياسات الأخرى للحكومة الاتحادية، ومن بينها الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمكافحة/منع التطرف العنيف	

النواتج

- عقد ١٢ اجتماعا لفريق الإدارة العليا المكون من بعثة الأمم المتحدة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري
- تقديم ١٢ إحاطة للجهات المانحة بشأن حالة البرمجة المشتركة للأمم المتحدة وعمليات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء
- عقد ٨ اجتماعات لمنتدى التنسيق التابع للقيادات العليا لبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك
- تنظيم معتكف مشترك واحد للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
- عقد ٦ اجتماعات للجنة التوجيهية التابعة للمرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار من أجل تنسيق المساعدة الدولية والموافقة على تمويل برامج بناء السلام وبناء الدولة
- عقد ٤ اجتماعات لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى مع الرئيس الصومالي لمعالجة قضايا السياسات الرفيعة المستوى وتنفيذها
- تنظيم معتكف واحد لتيسير التخطيط الاستراتيجي والبرمجة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القُطري

- إصدار تقارير تحليلية أسبوعية ومخصصة عن التطورات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في الصومال وفي المنطقة وعرضها على الشركاء الرئيسيين
- تقديم المشورة والتوجيه المنسقين إلى السلطات الصومالية من خلال ٣ أفرقة عاملة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القُطري
- تنفيذ وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لبرنامجين بشأن إنعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة عن التنفيذ من أجل دعم إنعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة، واستخدام برنامج واحد منهما للنافذة الوطنية للأمم المتحدة

العوامل الخارجية

١١١ - يتوقع أن تحقق بعثة الأمم المتحدة أهدافها شريطة ما يلي: (أ) أن يستمر تحسن الحالة الأمنية في جنوب وسط الصومال؛ و (ب) أن تكون العلاقات الدولية بين الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الاتحادية الناشئة علاقات مثمرة وقائمة على الاحترام؛ و (ج) أن تحافظ الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية على التزاماتها في الصومال؛ و (د) أن يقدم المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	المصروفات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٢ ٦٣٤,٤	١٢ ٦٣٤,٤	-	١٢ ٦٣٤,٤	١٣ ٣٥٢,٨	-	٧١٨,٤	١٣ ٣٥٢,٨
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٦ ٢٩١,٥	٢٦ ٣٦٧,٧	(٧٦,٢)	٢٦ ٢٩١,٥	٢٩ ٠٨٧,٧	-	٢ ٧٩٦,٢	٢٩ ١٦٣,٩
التكاليف التشغيلية	٥٤ ٥٦٠,٧	٥٣ ٧٠٨,٩	٨٥١,٨	٥٤ ٥٦٠,٧	٥٣ ٦٥٤,٠	٢ ٨٢٧,٣	(٩٠٦,٧)	٥٢ ٨٠٢,٢
المجموع	٩٣ ٤٨٦,٦	٩٢ ٧١١,٠	٧٧٥,٦	٩٣ ٤٨٦,٦	٩٦ ٠٩٤,٥	٢ ٨٢٧,٣	٢ ٦٠٧,٩	٩٥ ٣١٨,٩

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ١٠

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	فئة الخدمة الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الوظائف الوطنية من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	٢	١	٧	٣٠	٣٧	٢٩	١	١٠٨	٤٥	–	١٥٣	٦٩	٣٩	٤	٢٦٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	٢	١	٧	٣٠	٣٩	٣١	١	١١٢	٤٩	–	١٦١	٦٩	٤٩	٤	٢٨٣
التغيير	–	–	–	–	–	٢	٢	–	٤	٤	–	٨	–	١٠	–	١٨

ملاحظة: لا يعكس الجدول أعلاه وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

١١٢ - الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ يعكس أساسا انخفاض النفقات عما كان مدرجا في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات الناجم عن إبرام عقد جديد لخدمات الإنترنت القائمة على تكنولوجيا الألياف الضوئية؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات من النقل الجوي، المتعلقة بالاستخدام المتوقع في البعثة؛ و (ج) انخفاض تكاليف الخدمات الطبية، الناشئ عن التأخير في اقتناء المعدات واللوازم؛ و (د) انخفاض في الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، يعزى إلى انخفاض تكاليف الشحن. ويقابل الانخفاضات جزئيا زيادة في الاحتياجات (أ) من المرافق والهياكل الأساسية بسبب زيادة تكاليف الإيجار وخدمات الصيانة عما كان مدرجا في الميزانية؛ و (ب) تكنولوجيا المعلومات بسبب اقتناء مجموعة البرامجيات والتراخيص اللازمة لتركيب معدات الأمن المادي للتقيد بالمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا والزيادة في تكاليف صيانة المعدات وإصلاحها؛ و (ج) الموظفين الدوليين، مما يعكس انخفاض معدلات شغور وظائف الموظفين الدوليين عما كان مدرجا في الميزانية (معدل شغور معتمد قدره ٢٥ في المائة مقابل معدل شغور متوسط متوقع قدره ٢٢ في المائة).

١١٣ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للبعثة لعام ٢٠١٧ مقدار ٥٠٠ ٠٩٤ ٩٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف ٥٣٠ فردا من أفراد وحدة الحراسة (٧٠٠ ٠٨٥ ١٣ دولار)، و ١٤ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (١٠٠ ٢٦٧ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الخاصة بملاك الموظفين الذي

يتألف من ١٦١ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين (٠٠٠ ٣٨٧ ٢٤ دولار) و ١١٨ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين (٨٠٠ ٧٤٢ ٢ دولار) و ٤ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة (١٠٠ ١٩٣ دولار)، و ١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لتوفير الدعم الانتخابي (٩٠٠ ٤٥٩ ١ دولار) و ٢٢ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات (٩٠٠ ٣٠٤ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٠٠٠ ٦٥٤ ٥٣ دولار) وتشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٧٧٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٧٧٤ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٨٦٢ ٢١ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٣٥٧ ٣ دولار)، والنقل الجوي (٥٠٠ ١٥٠ ١٠ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٠١٩ ٦ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ١٦٥ ٢ دولار)، والخدمات الطبية (٥٠٠ ٩٦٦ ٣ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٥٨٣ ٣ دولار).

١١٤ - ويعكس مجموع ملاك الموظفين المقترح للبعثة لعام ٢٠١٧ اقتراح إنشاء ١٨ وظيفة مدنية (٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ من الرتبة المحلية) المبينة في الجدول أعلاه، والموارد المخصصة لأربعة أفراد جدد مقدمين من الحكومات. وطلب مجلس الأمن إلى البعثة، في قراره ٢٢٧٥ (٢٠١٦)، أن تواصل تعزيز وجودها في جميع عواصم الإدارات الإقليمية المؤقتة، من أجل تقديم الدعم الاستراتيجي لعملية السلام والمصالحة السياسية وإصلاح قطاع الأمن. وبناء على ذلك، تشمل الوظائف المدنية المقترحة (أ) وظيفتين لموظفي شؤون سياسية (٢ ف-٤)، يكون مقرهما في طوسمريب وبيليتوين على التوالي، لدعم إدارة وليدة يجب بناء مؤسساتها، وضمان مشاركة الجميع في عملية بناء الدولة، وبذل المساعي الحميدة نيابة عن الممثل الخاص للأمين العام، ودعم العمل السياسي؛ و (ب) وظيفتين مؤقتتين لموظفي شؤون حقوق الإنسان (٢ ف-٣) يكون مقرهما في طوسمريب وبيليتوين على التوالي، لقيادة العمل المتعلق بحقوق الإنسان والحماية في المنطقة الفرعية وتقديم الدعم في مجال حقوق الإنسان والحماية؛ و (ج) أربع وظائف لضباط حماية مباشرة (٤ من فئة الخدمة الميدانية) لتعزيز عمليات البعثة في مجال الحماية المباشرة من خلال ضمان تغطية مسؤولي البعثة بالحماية الكافية وفقا للسياسات والإجراءات القائمة؛ و (د) ١٠ وظائف من الرتبة المحلية (٢ من الرتبة المحلية لمساعدين في شؤون الأمن و ٨ وظائف لمشغلي اللاسلكي). وسيقوم المساعدان المحليان في شؤون الأمن بالتنسيق فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك وسيقوم مشغلو اللاسلكي الثمانية بتتبع الموظفين في المكاتب الإقليمية. وستنشر البعثة مشغلين للاسلكي في كل واحد من مراكز العمل الأربعة (كيسمايو وبيليتوين وبايدوا وطوسمريب) لأداء هذه المهمة الأمنية الحاسمة الإلزامية. أما الموارد المخصصة لوظائف أربعة من أفراد جدد

مقدمين من الحكومة (مستشار في شؤون الشرطة، ومستشار عسكري، ومستشار في شؤون العدالة ومستشار في شؤون السجون) فستعزز قدرة البعثة في مكتب هرغيسا الإقليمي في مجال إصلاح القطاع الأمني وعمل الشرطة وسيادة القانون.

١١٥ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٧ واعتمادات عام ٢٠١٦ أساسا إلى (أ) الزيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين الناجمة أساسا عن اقتراح إنشاء ١٨ وظيفة مدنية إضافية، وأثر النشر الكامل لـ ١٨ وظيفة جديدة معتمدة للفترة ٢٠١٦ وانخفاض معدلات شواغر وظائف الموظفين الدوليين (٢٠١٦: ٢٥ في المائة، ٢٠١٧: ٢٢ في المائة)، والنشر الكامل لمدة ١٢ شهرا في عام ٢٠١٧ للوظائف الوطنية المنشأة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة مقارنة بالنشر التدريجي في عام ٢٠١٦؛ و (ب) ارتفاع المعدلات القياسية لتسديد تكاليف القوات ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٨ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ و (ج) الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات بسبب النشر المقرر لتسع ناقلات أفراد مدرعة ومعدات إضافية للاكتفاء الذاتي. وهذه الزيادات يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، وهو يتعلق أساسا بما يلي: (أ) النقل الجوي بسبب انخفاض تكاليف استئجار وتشغيل طائرتين ثابتتي الجناحين وطائرتي هليكوبتر نتيجة التغير في نسبة تقاسم التكاليف بين مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة من ٥٢: ٤٨ في عام ٢٠١٦ (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر) إلى ٧٠: ٣٠ بالنسبة لعام ٢٠١٧ (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر) تمشيا مع الاستخدام العادي لخدمات الطائرات في البعثتين، وانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم نظرا لانخفاض عدد ساعات الطيران، و (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات تحت بندي النقل البري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١١٦ - تدير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الصندوق الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال. وفي بداية عام ٢٠١٦، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني نحو ٢,٦ مليون دولار. وتعمل البعثة عن كثب مع شركائها في الصومال وتتوقع أن تحصل على مساهمات إضافية لدعم عملها في البلد. وفي عام ٢٠١٦، سيبلغ مستوى التمويل الإجمالي المتوقع ٣ ملايين دولار ومن المتوقع أن يرتفع في عام ٢٠١٧، إلى ٥ ملايين دولار، لأن الحكومة تلتمس دعما إضافيا لميثاق الاتفاق الجديد في الصومال، وتسعى إلى تحديد

شكل الآلية التي ستحل محله وإطار الشراكة من أجل الصومال لما بعد عام ٢٠١٦ ودعمهما على نحو فعال.

دال - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى (١٠٠ ٠٧٥ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١١٧ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على إثر تبادل الرسائل بين الأمين العام ومجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2007/279 المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ والوثيقة S/2007/280 المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧).

١١٨ - والمهمة الرئيسية للمركز هي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى من خلال تنفيذ اختصاصاته المبينة أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة بناء على موافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون والممثلون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة الأوسع نطاقا.

١١٩ - ويضطلع المركز بدور محوري في الجهود الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى ويتيح منبرا للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحا التي يواجهها الأمن والاستقرار. ويستعين

الممثل الخاص للأمين العام بمكاتبه المعنية بالمساعي الحميدة في آسيا الوسطى وخارجها على تعزيز التعاون الإقليمي في الاجتماعات التي يعقدها مع السلطات والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

١٢٠ - ويستخدم المركز قدرته على عقد الاجتماعات للجمع بين ممثلي حكومات آسيا الوسطى من أجل تيسير الحلول الدائمة للمسائل في حوض بحر الآرال. وبالتفاعل الوثيق مع السلطات الوطنية، واللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين، المركز الإقليمي يشدد المركز على بناء توافق الآراء بشأن إدارة المياه عبر الحدود في المنطقة، وبناء قدرات المسؤولين في آسيا الوسطى في مجال دبلوماسية المياه ووضع آلية للإنذار المبكر وتحديث الإطار القانوني الإقليمي في هذا الصدد.

١٢١ - ويتعاون المركز مع الحكومات في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى على تعزيز جهود مكافحة الإرهاب المشتركة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، يتولى المركز تيسير تبادل المعلومات وتنسيق جهود الأمم المتحدة في آسيا الوسطى.

١٢٢ - وتقدم إدارة الشؤون السياسية التوجيه السياسي والفني للمركز في مجال السياسة العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، وذلك لتمكينه من تنفيذ ولاية البعثة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٢٣ - يقدم المركز التوجيه العام بشأن السياسة العامة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة في مجال الدبلوماسية الوقائية لضمان اتساق وتكامل الجهود المبذولة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعزيز التنسيق، بما في ذلك الاستعانة بموظفيه الفنيين الوطنيين الذين يعملون في أستانا وبيشكيك ودوشانبي وطشقند. ويقيم المركز اتصالات منتظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتبادل التحليل، لا سيما فيما يخص الجوانب العابرة للحدود فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان التي قد تؤثر على بلدان آسيا الوسطى. وما برح المركز منذ عام ٢٠١٠ ينفذ مشروعا لمساعدة دول آسيا الوسطى على تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٥، عزز المركز علاقته مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، في إطار برنامج للتدريب في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويتعاون المركز بشكل وثيق أيضا مع البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو بشأن مسائل المياه، ومع مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة المخدرات. ويتفاعل المركز أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بنوع الجنس في المنطقة ويعمل على تعميم مراعاة تلك المسائل في الجهود الدبلوماسية الوقائية الإقليمية. ويقدم مكتب الدعم المشترك في الكويت خدمات الدعم المالي والإداري إلى المركز.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

١٢٤ - في عام ٢٠١٦، كثف المركز عمله من أجل تحقيق تقدم نحو تعزيز التعاون بين بلدان آسيا الوسطى على التصدي للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار. ونفذ المركز بنجاح المبادرات الثلاث المشتركة مع بلدان المنطقة والمتعلقة بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ و (ب) تعزيز قدرة المنطقة على تحقيق التقدم نحو وضع ترتيبات إقليمية دائمة فيما يتعلق بإدارة الموارد لمشتركة من المياه والطاقة؛ و (ج) تيسير الحوار وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية.

١٢٥ - واصل المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أنشطتهما البرنامجية دعما لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، بسبل منها عقد اجتماع إقليمي بشأن التعرُّف على التشدد المؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب في آسيا الوسطى والتصدي له. وقام المركز الإقليمي أيضا، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بتحديث وتعميم مصفوفة لأنشطة مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

١٢٦ - وواصل المركز تعزيز دوره كمنبر للمناقشة وتبادل المعلومات بشأن قضايا المياه والطاقة. واستمرت المشاورات بشأن تحديث الإطار القانوني ووضع إجراءات لتحسين تفسير وتطبيق المبادئ الرئيسية للقانون الدولي للمياه في حوض بحر الآرال. ويواصل المركز الإقليمي، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، الجهود الرامية إلى إنشاء آلية للإنذار المبكر بالحالات الإشكالية التي يمكن أن تنشأ بشأن الأنهار العابرة للحدود. ويعكف المركز على وضع أداة/مصفوفة محددة تشمل الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في مجال إدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر آرال لمواصلة تعزيز تنسيق الجهود وتكاملها.

١٢٧ - ويواصل المركز بذل جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي في آسيا الوسطى في عام ٢٠١٦ وذلك من خلال تنظيم مناسبات مثل سلسلة الحوار الاستراتيجي، وواصل أيضا تفاعله وتعاونه بانتظام مع المنظمات الإقليمية المعنية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٢٨ - في عام ٢٠١٧، سيواصل المركز تركيز الجهود على دعم بلدان آسيا الوسطى في السعي إلى إيجاد حلول يقبلها الطرفان لأشد المسائل الإقليمية تعقيدا وأكثرها إثارة للخلاف. وفي هذا الصدد، سيواصل المركز أداء دور منتدى إقليمي لإجراء مناقشات بشأن التحديات والتهديدات المشتركة، وتبادل المواد التحليلية وتشجيع المبادرات المشتركة.

١٢٩ - وسيواصل المركز أيضا رصد الحالة في المنطقة وتحليلها، وتوفير المعلومات والتحليلات لتمكين الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة من الاستجابة بصورة كافية للأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام بذل مساعيه الحميدة خلال الزيارات التي يقوم بها إلى بلدان المنطقة لدعم الحكومات في تعاملها مع الحالات التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

١٣٠ - وإدراكا للعلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية، يعتزم المركز إجراء بحوث إضافية من أجل تحديد الصلات بين الحالة الأمنية والتكامل الاقتصادي والترابط الإقليمي.

١٣١ - وسيواصل المركز جهوده الرامية إلى تحقيق توافق الآراء في المنطقة بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود بغية الحد من التوترات بين بلدان المنبع والمصب. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل المركز إجراء مشاورات سياسية مع قادة آسيا الوسطى، وبذل الجهود لبناء القدرات في مجال دبلوماسية المياه، وبناء توافق في الآراء بشأن اقتراحه المتعلق بتحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر آرال، والعمل على تعزيز آلية الإنذار المبكر بالحالات المستعصية المحتملة بشأن الأنهار العابرة للحدود في المنطقة.

١٣٢ - وسيواصل المركز، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وحكومات آسيا الوسطى وسائر أصحاب المصلحة، الاضطلاع بأنشطة محددة الهدف في إطار خطة العمل المشتركة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأنه من المقرر أن تُختتم المرحلة الحالية من المشروع المشترك في عام ٢٠١٧، سيقوم المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بإعداد مرحلة لاحقة والتماس مزيد من الموارد من خارج الميزانية لتمويلها.

١٣٣ - ولدعم مكافحة الاتجار بالمخدرات، سيواصل المركز بذل جهوده الرامية إلى تعزيز التنسيق الإقليمي لجهود مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى، بطرق منها تنظيم أنشطة مشتركة وتبادل المعلومات والدراسات التحليلية مع مكتب المخدرات والجريمة والحكومات والجهات المعنية الأخرى في آسيا الوسطى.

١٣٤ - وفيما يتعلق بالحوادث الأمنية المتكررة التي وقع معظمها على امتداد أجزاء من الحدود التي لم يجر ترسيمها بين البلدان في منطقة آسيا الوسطى، سيواصل المركز دعم الجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى لمعالجة أسباب النزاع. وسيقدم المركز الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طاجيكستان وقيرغيزستان في تنفيذ برنامج التعاون عبر الحدود بين البلدين.

١٣٥ - وسيواصل المركز ممارسة القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسهيل اتساق جهود الأمم المتحدة الوقائية في آسيا الوسطى. وسيظل المركز الإقليمي على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويدعم التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان ضمن الأطر ذات الصلة، وذلك للمساعدة على التخفيف من أثر أي جوانب عبر الحدود للحالة في أفغانستان.

١٣٦ - ولتقديم دعم إضافي إلى حكومات المنطقة في بناء القدرات لمنع نشوب النزاعات، يعتزم المركز بدء سلسلة من الأنشطة التدريبية من أجل بناء القدرات الوطنية، وتعزيز ثقافة الوقاية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في آسيا الوسطى. وسيطلب موارد خارجة عن الميزانية من الجهات المانحة لهذا الغرض.

١٣٧ - وسيواصل المركز والممثل الخاص للأمين العام، في إطار ولاية المركز، الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء المنطقة.

١٣٨ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١١

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مواجهة تهديدات الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية والاستجابات المشتركة للتحديات بإمكانية اتساع نطاق حالة انعدام الأمن إلى ما وراء حدود أفغانستان	'١' المبادرات المشتركة التي تتخذها حكومات آسيا الوسطى، بدعم من المركز، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة بخصوص (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ و (ب) تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية عبر الحدود في حوض بحر آرال؛ و (ج) تيسير الحوار وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية.	الهدف	٣	٣	٣
		الأداء المقدر		٣	٣
		الأداء الفعلي			٣

النواتج

- القيام بزيارات منتظمة إلى دول آسيا الوسطى وعواصم الجهات المعنية (الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وتركيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها) من أجل توفير المساعي الحميدة
- تنظيم مناسبتين بشأن المياه (حلقات دراسية وحلقات عمل) لفائدة بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان بغية تيسير الحوار الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود
- عقد مؤتمر واحد بشأن أثر ذوبان الأنهار الجليدية على المياه العابرة للحدود ونظم المياه الوطنية لبلدان آسيا الوسطى وأفغانستان
- عقد اجتماعين للخبراء بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لآسيا الوسطى من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى
- تنظيم حلقة دراسية واحدة مع معاهد الدراسات الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى والخبراء الأجانب والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الإقليمية الحالية

- عقد اجتماع واحد لنواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى لتقييم أولويات السلام والأمن
- المشاركة بشكل منتظم في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون؛ والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛ ورابطة الدول المستقلة؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاتحاد الأوروبي والعمليات الإقليمية مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومبادرة أمن الحدود في آسيا الوسطى وغيرها، لضمان تآزر العمل
- تقديم إحاطات إعلامية منتظمة للصحفيين وإصدار بلاغات صحفية وبيانات ونشر المستجدات أسبوعيا على الموقع الشبكي للمركز

العوامل الخارجية

١٣٩ - يتوقع المركز أن يحقق أهدافه شريطة أن يلتزم كل من الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين بالدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٠٣٦,٧	١ ٩٢٧,٠	١٠٩,٧	٢ ٠٣٦,٧	٢ ٠١٣,٣	-	(٢٣,٤)	١ ٩٠٣,٦
التكاليف التشغيلية	٩٨٦,٠	٩٨٦,٠	-	٩٨٦,٠	١ ٠٦١,٨	٧٨,٠	٧٥,٨	١ ٠٦١,٨
المجموع	٣ ٠٢٢,٧	٢ ٩١٣,٠	١٠٩,٧	٣ ٠٢٢,٧	٣ ٠٧٥,١	٧٨,٠	٥٢,٤	٢ ٩٦٥,٤

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ١٣
الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	–	١	–	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	٣٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	–	١	–	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	٣٠
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٤٠ - يعكس الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣ في المائة للموظفين الدوليين (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٥ في المائة لعام ٢٠١٦)، تعوضه جزئيا زيادة في تكاليف الموظفين الوطنيين بسبب جداول المرتبات السارية لأوزبكستان وكازاخستان في عام ٢٠١٦ ومعدل الشغور البالغ صفر في المائة (بالمقارنة مع معدل شغور معتمد قدره ٥ في المائة).

١٤١ - وستخصص الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ التي تبلغ ٣ ٠٧٥ ١٠٠ دولار (بعد خصم الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لتغطية تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بالإبقاء على ٣٠ وظيفة مؤقتة (وظيفة واحدة لأمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف لموظفين وطنيين فنيين، و ١٨ وظيفة لموظفين من الرتبة المحلية) (٣٠٠ ٢٠١٣ دولار)، ولتغطية التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ١٠٦١ دولار) التي تشمل الخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ٤٠ دولار)، والسفر الرسمي (٠٠٠ ٢٤٨ دولار)، والمرافق والبنية الأساسية (٩٠٠ ١٥٧ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٦٠ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٣٤٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٧٦ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١٣٦ دولار).

١٤٢ - وفي عام ٢٠١٧، لا توجد أي تغييرات مقترحة على عدد ومستويات وظائف المركز الإقليمي.

١٤٣ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى زيادة في تكاليف الموظفين الوطنيين بسبب جداول المرتبات السارية

بالنسبة لكازاخستان وأوزبكستان ومعدل الشغور البالغ صفر في المائة (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٥ في المائة)، وزيادة التكاليف التشغيلية، بما في ذلك (أ) زيادة في تكاليف تكنولوجيا المعلومات بسبب استبدال معدات وحواسيب أمن الشبكة؛ (ب) زيادة في تكاليف المرافق والهياكل الأساسية ذات الصلة بالزيادة في تكاليف الإيجار والصيانة لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أستانا الذي يشترك المركز الإقليمي في الموقع معه؛ (ج) زيادة في تكاليف النقل البري، استنادا إلى استبدال مركبة غير قابلة للإصلاح. ويقابل الزيادة جزئيا انخفاض في تكاليف الموظفين الدوليين بسبب معدل الشغور البالغ ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧ (مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ٥ في المائة لعام ٢٠١٦).

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٤٤ - في عام ٢٠١٦، يتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية مجموعها ٥٠٠ ٦٧٠ دولار لدعم ما يلي:

(أ) كما حدث في السنوات السابقة، يتوقع المركز تنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد آسيا الوسطى للدراسات الاستراتيجية (٠٠٠ ١٠٥ دولار) بوصفها نشاطا برنامجيا لعام ٢٠١٦ يمول من النداء المتعدد السنوات الصادر عن إدارة الشؤون السياسية؛

(ب) سيواصل المركز الاستفادة من مساهمة متعددة السنوات واردة من إحدى الدول الأعضاء دعما للتعاون الإقليمي في آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن مشروع تقاسم المياه العابرة للحدود (٥٠٠ ٢٦٥ دولار)؛

(ج) سيواصل المركز أيضا استخدام المساهمات المتعددة السنوات من الدول الأعضاء لدعم المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لآسيا الوسطى في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (٠٠٠ ٣٠٠ دولار).

١٤٥ - ويتوقع المركز في عام ٢٠١٧ الحصول على ما قدره ٣٠٠ ٤٩٩ دولار تقريبا من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل أنشطته المختلفة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لنواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى، يمول من النداء المتعدد السنوات الصادر عن إدارة الشؤون السياسية (٠٠٠ ٤٥ دولار)؛

(ب) دعم التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن مشروع تقاسم المياه العابرة للحدود بالاستمرار في الاستفادة من المساهمة المتعددة السنوات الواردة من إحدى الدول الأعضاء (١٦١ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) استخدام المساهمات المتعددة السنوات من الدول الأعضاء لدعم المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لآسيا الوسطى في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (١٤٣ ٣٠٠ دولار)؛

(د) جمع مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار تقريبا من الجهات المانحة لدعم سلسلة من أنشطة بناء القدرات لفائدة بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان، مع الهدف العام المتمثل في مساعدة ودعم الحكومات الإقليمية في بناء القدرات في مجال منع نشوب الصراعات.

هاء - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(١٠٠ ٣٨٥ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٦ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة حالة السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٤٧ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واكتمل تنفيذ قرار المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. وبتسوية قضية الحدود البحرية، بات دور الأمم المتحدة يتمثل في ضمان تطبيق ما جاء في الاتفاق تطبيقا متسقا في البيان المتعلق بالحدود وفي الخرائط النهائية من أجل اختتام عملية تعليم الحدود.

١٤٨ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفق الطرفان على ٢ ٠٠١ كيلومتر من الحدود البرية في ضوء تصاعد التحديات الأمنية، ولا سيما التحديات التي تطرحها الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم بوكو حرام في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا، الأمر الذي أعاق أنشطة التقييم الميدانية. ويعتقد أن الحدود البرية تمتد على مسافة ٢ ١٠٠ كيلومتر في مجملها. ويتناقض ذلك التقدير مع التقدير السابق الذي حددها بمسافة ١ ٩٥٠ كيلومترا، والذي استند أيضا إلى استقراء من التقييمات الميدانية. ولذلك السبب، سيتعين الاستمرار في إنجاز أعمال تعليم الحدود إلى عام ٢٠١٧.

١٤٩ - وتؤيد اللجنة أيضا صياغة تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حددت لتتخذ حكومتا الكاميرون ونيجيريا، المشار إليهما هنا ''بالطرفين''، إجراءات بشأنها، تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمياه، والهياكل الأساسية. وقد أعربت مؤسسات البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي عن التزامها بتوفير الدعم لمشاريع بناء الثقة لدى السكان المتضررين من تعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، إقرارا منها بأن العملية تشكل مثالا يحتذى في حل المنازعات بالوسائل السلمية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٥٠ - يستضيف مقر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والمالية، والميزانية، والمشتريات). ويقدم المكتب أيضا الدعم الفني إلى اللجنة بشأن المعلومات العامة، وحقوق الإنسان، والشؤون الاقتصادية.

١٥١ - ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم اللوجستي والإداري للجنة ولمراقبي الأمم المتحدة المدنيين الموفدين إلى البلدين على أساس استرداد التكاليف.

١٥٢ - وزادت اللجنة تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

١٥٣ - وفي إطار سعي اللجنة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، توفر لها إدارة الشؤون السياسية التوجيه السياسي والاستراتيجي وتيسر تنفيذ

أعمالها. وفيما يخص الأنشطة المتعلقة بالمشتريات، تتلقى اللجنة خدمات من مراكز الخدمات العالمية والإقليمية في إطار دائرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، وتساهم في عمل تلك المراكز. وتتلقى اللجنة أماكن مجانية في داكار من الحكومة المضيفة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

١٥٤ - منذ عام ٢٠١٤، احتلت جماعة بوكو حرام عدة قرى وقتلت آلاف الأشخاص في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من أواخر عام ٢٠١٤ إلى مطلع عام ٢٠١٦، ظلت السلطات النيجيرية تركز على إجراء الانتخابات العامة وتنصيب حكومة جديدة. وأعاقت تلك العوامل عقد اجتماعات اللجنة وتنظيم أنشطتها المقررة منذ عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تعقد اجتماعات اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٥٥ - وفي عام ٢٠١٦، واصلت اللجنة البناء على التقدم المحرز في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة المتصلة بالحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

١٥٦ - وأجرت الكاميرون ونيجيريا حتى الآن تقييما لحوالي ٢ ٠٠١ كيلومتر من الحدود البرية التي يبلغ طولها ٢ ١٠٠ كيلومتر تقريبا، واتفقتا بشأنها. وبغية كفالة إنجاز أعمال تعليم الحدود، وافقت اللجنة على تكييف طرائقها استجابة للتحديات الأمنية الراهنة المرتبطة بالعنف الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام على طول الحدود. وبالتالي، نظر الأطراف في استخدام ''تقييم المنهجية المكتبية'' لتحديد مسار الحدود في المناطق المتبقية التي بات الوصول إليها مستحيلا.

١٥٧ - وعقدت دورة التقييم المنهجية المكتبية في ياوندي في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بهدف تسوية ١٧ منطقة من المناطق المعلقة المتنازع عليها في تعليم الحدود البرية في المناطق الشمالية من الكاميرون ونيجيريا. وظلت ١٣ منطقة من المناطق المتنازع عليها لم تحل بعد. وعُقدت اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود على الفور عقب دورات عمل الفريق التقني المشترك؛ ومع ذلك، بعد يومين من المداولات، لم تتمكن اللجنة الفرعية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل طريقة لتمثيل مسار الحدود في المناطق المتنازع عليها، وقررت إحالة تلك المسائل إلى اللجنة.

١٥٨ - واجتمع رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في ياوندي من أجل معالجة المسائل المعلقة التي تعوق النجاح في إنجاز عملية تعليم الحدود. وفي

ذلك الصدد، استعرضت اللجنة جميع المسائل المعلقة المتصلة بتعليم الحدود ووجهت اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود والفريق التقني المشترك إلى استكشاف جميع الوسائل الواقعية لتسوية المناطق المعلقة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على الحاجة إلى التعجيل بتشييد الأعمدة المتبقية وتنفيذ المشاريع الاجتماعية – الاقتصادية التي تهدف إلى بناء الثقة فيما بين السكان المتضررين من ترسيم الحدود. وبناء على ذلك، فإن اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود والفريق التقني المشترك اجتمعا في الفترة من ٨ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦ ونظرا، على أساس كل حالة على حدة، في جميع مجالات الخلاف. وخرج الطرفان بمقترحات أولية سيجري النظر فيها في الاجتماعات المقبلة للجنة/رئيسي الوفدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٥٩ – وفيما يتعلق بوضع علامات الحدود البرية، بالإضافة إلى الأعمدة الـ ٦٦٥ المشيدة سابقا على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، شُيد ٢٣٨ عمودا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، بما يتجاوز التوقعات الأولية بتشييد ٢٣١ عمودا فقط، مما رفع العدد الإجمالي للأعمدة المشيدة إلى ٩٠٣ أعمدة. وبالنسبة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وضع المزيد من الترتيبات لتشييد ٤٦٢ عمودا إضافيا. وبصفة عامة، اتفق الطرفان على إحداثيات حوالي ٨٠٠ ١ عمود لاستكمال الترسيم المادي للحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا.

١٦٠ – وعلى الرغم من التحديات الأمنية التي تمثلها جماعة بوكو حرام، أحرزت اللجنة تقدما لا سيما في إعداد قاعدة بيانات لنقاط الحدود المتفق عليها تتسم بأهمية بالغة في رسم الخرائط النهائية. وواصل الفريق التقني العمل بشأن الأسماء الطبغرافية، حيث أعد مسودات خرائط سيتم تقاسمها مع الأطراف لتقييمها عندما يجتمع الفريق التقني المشترك لإنجاز عملية اختيار الأسماء الطبغرافية.

١٦١ – وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم، قام خبراء من حكومتي الكاميرون ونيجيريا وكذلك من الأمم المتحدة باستعراض وتحديث المشاريع الاجتماعية – الاقتصادية للإعراب عن التطورات الجديدة على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، أقرت حكومة الكاميرون وثيقة البرنامج المنقحة للكاميرون. ومن المقرر الاضطلاع بمشاريع مماثلة للسكان المتضررين في نيجيريا. وستنجز دراسات الجدوى وتقديرات التكاليف للمشاريع المختارة بحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا.

١٦٢ - وتبذل جهود أيضا لإقامة علاقة عمل مع لجنة حوض بحيرة تشاد لوضع مشاريع اجتماعية - اقتصادية يستفيد منها السكان المتضررون في منطقة بحيرة تشاد، وكذلك لصيانة الأعمدة وترميمها وتكثيفها.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٦٣ - ستواصل اللجنة تيسير التعاون بين الطرفين للقيام بما يلي: (أ) إنجاز التقييم الميداني للمناطق المتبقية؛ (ب) تسوية الخلافات المتعلقة بترسيم الحدود التي أرجئت بسبب التفسيرات المختلفة لقرار محكمة العدل الدولية والشواغل الأمنية المحلية أو بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق نتيجة لوعورة التضاريس؛ (ج) تشييد ٤٦٢ عمودا تقريبا من الأعمدة المتبقية التي يقدر عددها بـ ٨٠٠ ١ عمود؛ (د) دعم إعادة تأهيل الحدود التي تم ترسيمها في منطقة بحيرة تشاد وتكثيفها، وهي تشمل الجزء الواقع بين الكاميرون ونيجيريا الذي يمتد من النقطة الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وتشاد إلى العمود رقم ٥؛ (هـ) تقديم الدعم لوضع برامج الغرض منها تنفيذ تدابير بناء الثقة لدى السكان في المناطق المشمولة بالترسيم؛ (و) تقديم الدعم للجنة حوض بحيرة تشاد فيما يتعلق بتنفيذ خطتها الاستراتيجية للعمل السريع، فضلا عن المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لفائدة النساء والشباب؛ (ز) إعداد الخرائط النهائية وبيان ترسيم الحدود، بعد تسوية مسألة المناطق الخلافية المتبقية والمناطق المؤجلة، لكي يقرها الطرفان قبل إصدار خرائط الحدود النهائية والمحضر الرسمي.

١٦٤ - وستستمر الأنشطة العامة للجنة بتنفيذ المشروع المتعلق بالمرحلة النهائية من رسم خرائط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وتشييد ٤٦٢ من الأعمدة الحدودية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن المفهوم والمتوقع أن تشييد الأعمدة المتبقية سيكون مطلوبا بعد ذلك، لإنجاز الترسيم المادي للحدود البرية.

١٦٥ - وستركز اللجنة أيضا على مساعدة الطرفين في تعبئة أموال إضافية لاستكمال أعمال ترسيم الحدود إلى جانب مشاريع بناء الثقة.

١٦٦ - وإضافة إلى الفريق الحالي، ستظل هناك حاجة إلى الخبرة التقنية والقانونية المستقلة للمساعدة على وضع صيغة توافقية للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية، التي تنطوي على معالم جغرافية، مثل المنارات والأنهار والطرق والقرى. وعلاوة على ذلك، ولضمان الفعالية في إدارة المهام التقنية والإدارية المتعلقة باستئناف عمل نصب الأعمدة، لا بد من خبرة في مجال الهندسة، إلى جانب القدرات الإدارية المتاحة.

١٦٧ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) إحراز تقدم نحو إتمام ترسيم الحدود البرية، وإبرام اتفاق تعاون بشأن مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	'١' الإبقاء على عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة ويحضرها كل من الكاميرون ونيجيريا لمناقشة مسائل ترسيم الحدود	الأداء المستهدف	٣	٣	٣
		الأداء المقدر		٣	٣
		الأداء الفعلي			١
	'٢' زيادة النسبة المئوية من الحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا	الأداء المستهدف	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)	٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومترا)
		الأداء المقدر		٩٨ (٢ ٠٥٨ كيلومترا)	١٠٠ (٢ ١٠٠ كيلومتر)
		الأداء الفعلي			٩٥ (٢ ٠٠١ كيلومتر)
	'٣' ازدياد معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود المتصلة بالحدود البرية (النسبة المئوية التراكمية)	الأداء المستهدف	٨١	٨٠	٨٠
		الأداء المقدر		٧٨	٧٦
		الأداء الفعلي			٧٦
	'٤' ازدياد معدل التنفيذ فيما يتعلق بعدد الأعمدة المشيدة على طول الحدود البرية (النسبة المئوية التراكمية)	الأداء المستهدف	٥١	٥٥	
		الأداء المقدر		٣٣	٢٨
		الأداء الفعلي			٢٩

النواتج

- عقد اللجنة ثلاثة اجتماعات لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد تقارير التقييم الميداني وحل نقاط الخلاف الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشتركة والاتفاق على تدابير بناء الثقة بين السكان المتضررين في المناطق التي تأثرت بترسيم الحدود وإدارة أعمال نصب الأعمدة وترسيم الحدود

- عقد اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود اجتماعين استثنائيين، على مدى أسبوع واحد في المتوسط لكل اجتماع، لتنسيق عمل اللجنة المعنية بصياغة بيان الحدود والمصادقة على المرفق ١ لبيان الحدود
- عقد الفريق التقني المشترك اجتماعين استثنائيين، على مدى أسبوع واحد في المتوسط لكل اجتماع، للاتفاق على الأسماء الطبغرافية وعلى أعمال رسم الخرائط النهائية
- عقد اجتماعين استشاريين قانونيين وتقنيين مع الطرفين لتيسير تسوية مسألة المناطق الخلافية في أعقاب التقييم الميداني المشترك، واعتماد الطرفين المقترحات المقدمة للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق المتنازع عليها
- إيفاد بعثة ميدانية لمدة ٢٠ أسبوعا في المتوسط تقوم بالإشراف الإداري والتقني والرقابة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود ترسيم الحدود
- عقد ثلاثة اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لما تبقى من أعمال في عملية ترسيم الحدود ومبادرات بناء الثقة
- عقد ٤ اجتماعات للجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني بشأن أنشطة نصب الأعمدة الحدودية، في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية بشأن ما حققته اللجنة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وإصدار مواد إعلامية عن عملية ترسيم الحدود، بما في ذلك إنتاج فيلم وثائقي
- إيفاد اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود بعثة ميدانية لفترة تدوم أسبوعا واحدا في المتوسط على طول الحدود البرية لحل مسألة المناطق الخلافية وتقييم التقدم المحرز في أعمال ترسيم الحدود
- إصدار ١٤٠ خريطة بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البرية) ومشروعي خريطتين بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البحرية) و ٣ مشاريع خرائط بمقياس رسم ١: ٥٠٠ ٠٠٠ ومشروع خريطة بمقياس رسم ١: ١ ٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود بأكملها) تصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إيفاد بعثة تقنية للتحقق من البيانات الميدانية للخرائط النهائية وإقرار الخرائط
- إصدار مشروع بيان بشأن الحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إيفاد بعثة إلى إنجمينا للاجتماع بلجنة حوض بحيرة تشاد لجمع الوثائق اللازمة لمشروع رسم الخرائط النهائية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	’١‘ الإبقاء على عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكاميرون ونيجيريا إلى منطقة الحدود البرية ومنطقة بحيرة تشاد للتأكد من احترام حقوق السكان المتضررين وصيانتها	الأداء المستهدف	٣	٣	٣
		الأداء المقدر		٣	٣
		الأداء الفعلي			٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٢‘ عدد الحوادث على الحدود ووجود القوات بشكل غير قانوني بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة	الأداء المستهدف	صفر	صفر	صفر
		الأداء المقدر		صفر	صفر
		الأداء الفعلي			صفر
	’٣‘ الحفاظ على عدد المراكز الإدارية التابعة للكاميرون في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي	الأداء المستهدف	٢	٢	٢
		الأداء المقدر		٢	٢
		الأداء الفعلي			٢

النواتج

- إيفاد بعثتين ميدانيتين من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في المناطق الحدودية
- تقديم تقريرين من إعداد المراقبين المدنيين في أعقاب زيارتهم إلى منطقة الحدود البرية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد	’١‘ عدد الانتهاكات المبلغ عنها في منطقة بحيرة تشاد	الأداء المستهدف	صفر	صفر	صفر
		الأداء المقدر		صفر	صفر
		الأداء الفعلي			صفر
	’٢‘ مواصلة تقديم الدعم لمشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا (عدد المشاريع)	الأداء المستهدف	٤	٤	٤
		الأداء المقدر		٤	٤
		الأداء الفعلي			٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٣‘ المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها بمشاركة الكاميرون ونيجيريا بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة	الأداء المستهدف	٤	٤	٤
		الأداء المقدر		٤	٤
		الأداء الفعلي			٤

النواتج

- إجراء ٤ دراسات جدوى بالاشتراك مع فريقي الأمم المتحدة القطريين والجهات المانحة بعد التقييم المشترك للاحتياجات لأغراض تعبئة التمويل
- تنفيذ ٤ مشاريع على أساس دراسات الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر والمياه الصالحة للشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بالكهرباء، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وانتهاكات حقوق الإنسان
- تنفيذ ٤ مبادرات لتعبئة الموارد بالاشتراك مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثة ميدانية لتوعية السكان في المناطق المتأثرة بأعمال ترسيم الحدود
- قيام لجنة حوض بحيرة تشاد ببعثة لتقديم المساعدة على تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- إعداد ٣ تقارير عن البيئة والصحة والأمن الغذائي عقب الزيارات الميدانية التي يقوم بها المراقبون المدنيون

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(د) تعزيز التعاون في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود باستخلاص الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	'١' عدد الاجتماعات الإقليمية مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بتسوية المنازعات الحدودية	الأداء المستهدف	١	١	١
		الأداء المقدر		–	١
		الأداء الفعلي			١

النواتج

- تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود من أجل تبادل الدروس المستفادة والإبلاغ عن آخر المستجدات في التقدم المحرز في إنجاز عملية تعليم الحدود التي تضطلع بها اللجنة بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات
- تقديم إرشادات بشأن تعيين الحدود (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية، وتقديرات التكلفة، والتوصيات الخاصة بأعمال تعليم الحدود) إلى المسؤولين في حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- إصدار ورقتين عن القضايا القانونية والتقنية المتصلة ببيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية

العوامل الخارجية

١٦٨ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة، وأن تتحسن الظروف الأمنية، وأن تتوافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية، وأن يقدم الدعم لمبادرات بناء الثقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٥,٦	٨٤,٠	١١,٦	٩٥,٦	٧٨,٩	–	(١٦,٧)	٦٧,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	١٧٨٦,٩	١٦٣١,٠	١٥٥,٩	١٧٨٦,٩	١٧٠٦,٩	–	(٨٠,٠)	١٥٥١,٠
التكاليف التشغيلية	٣٠٧٥,٧	٣٠٣٥,٩	٣٩,٨	٣٠٧٥,٧	٢٥٩٩,٣	١٤,٤	(٤٧٦,٤)	٢٥٥٩,٥
المجموع	٤٩٥٨,٢	٤٧٥٠,٩	٢٠٧,٣	٤٩٥٨,٢	٤٣٨٥,١	١٤,٤	(٥٧٣,١)	٤١٧٧,٨

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ١٦

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ فئة الخدمات الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون المحلية الرتبة	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	–	–	–	–	٣	٦	–	–	٩	١	–	١٠	–	٢	–	١٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	–	–	–	–	٣	٦	–	–	٩	١	–	١٠	–	٢	–	١٢
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٦٩ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ أساسا إلى انخفاض التكاليف العامة الفعلية لشاغلي وظائف الموظفين الدوليين عما كان مدرجاً في الميزانية؛ وانخفاض معدلات بدل الإقامة المقررة للبعثة للمستشار العسكري؛ وانخفاض عدد بعثات التقييم الميداني في المناطق المختلف بشأنها وبعثات حل المشاكل، بسبب استخدام المنهجية المكتبية عقب التهديدات

الأمنية من جماعة بوكو حرام. وفي المقام الأول، يقابل ذلك جزئيا زيادة استئجار المركبات في سياق الشواغل الأمنية.

١٧٠ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٧ بمبلغ ١٠٠ ٣٨٥ ٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل بدل الإقامة المقرر للبعثة، وبدل الملبس، وسفر مستشار عسكري واحد لغرض التناوب (٩٠٠ ٧٨ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك موظفين يتألّف من ١٠ وظائف دولية (٣ ف-٥ و ٦ ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين من الرتبة المحلية (٩٠٠ ٧٠٦ ١ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى التي تشمل خدمات الخبراء الاستشاريين (١٠٠ ٩١١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٤٠٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٢٧٧ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ٧٢ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ٣١٨ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٢٥١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١١٦ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٢٤٥ دولار).

١٧١ - وفي عام ٢٠١٧، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد الوظائف ومستواها لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

١٧٢ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الاحتياجات لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى تخفيض عدد المراقبين المدنيين من ثمانية إلى خمسة. ومن المتوقع أن ينخفض عدد المراقبين المدنيين، نظرا لانخفاض عدد بعثات المراقبة التي سيمكن إرسالها في الأجزاء الشمالية من الكاميرون ونيجيريا بسبب التهديدات التي تمثلها جماعة بوكو حرام. ويعكس الفرق أيضا رصد الاعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حاليا، ونسبة الإنفاق الفعلي على التكاليف العامة للموظفين مقارنة بالمرتبات الفعلية، على أساس اتجاهات النفقات للموظفين الدوليين والوطنيين، فضلا عن انخفاض معدلات بدل الإقامة المقررة للبعثة للمستشار العسكري.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٧٣ - باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية، التي وردت من الكاميرون ونيجيريا، وكذلك من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، شُيد ما مجموعه ٩٠٣ أعمدة حدودية. وتبلغ الموارد المتاحة لعام ٢٠١٦ نحو ١,٨ مليون دولار. ولإتمام مشروع نصب الأعمدة الحدودية، ستكون ثمة حاجة إلى تشييد ما يقدر بـ ٨٠٠ ١ عمود على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. ومن أصل الأعمدة البالغ

عددها ٨٠٠ ١ عمود، شُيد حوالي ٢٣٨ عمودا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦. وسيُشيد ٤٦٢ عمودا حدوديا إضافية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وسيتوقف إنجاز جميع المهام المتعلقة بتعليم الحدود على الظروف الأمنية، واستمرار الدعم المؤسسي من الحكومتين معا، وتلقّي موارد إضافية خارجة عن الميزانية. ويبلغ حجم الموارد المطلوبة لتنفيذ أنشطة مماثلة في عام ٢٠١٧ حوالي ١,٨ مليون دولار.

١٧٤ - ومن المقرر عقد اجتماعات مع الجهات المانحة للتفاوض بشأن التزامات جديدة تتعلق بمواصلة أعمال تعليم الحدود البرية وبتنفيذ مبادرات بناء الثقة. وللتمكن من إتمام تشييد مجموع الأعمدة الحدودية المقدر عددها بـ ٨٠٠ ١ عمود، ستحتاج اللجنة إلى تعبئة موارد إضافية قدرها ١١,١ مليون دولار.

١٧٥ - ولتنفيذ البرامج المشتركة على جانبي الحدود بين فريقي الأمم المتحدة القطريَين في الكاميرون ونيجيريا دعما للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود، حُددت بعض المشاريع في البلدين معا لتنفيذ مبادرات بناء الثقة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. ولتمويل المشاريع المختارة في الكاميرون ونيجيريا، ستحتاج اللجنة إلى حشد حوالي ٣٠ مليون دولار.

واو - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٥٠٠ ٨٢١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٧٦ - في عام ٢٠٠٧، بعد نشوب النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله في تموز/يوليه ٢٠٠٦ واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عين الأمين العام منسقا خاصا لشؤون لبنان. وقد تطلب تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان ووقوع المزيد من التطورات السياسية والإنسانية والإنمائية والتحديات الأمنية تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتقديم دعم فعال إلى لبنان وشعبه.

١٧٧ - والمنسقة الخاصة هي أكبر مسؤول في الأمم المتحدة يتولى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي تمثل الأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. ويتولى المنسق الخاص أيضا تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، تمشيا مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان. ودعما لجهود المنسق الخاص، يقدم مكتب منسق

الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان التوجيه السياسي لكل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، ويقيم علاقات عمل وثيقة معهما، وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وزيادة التكامل بين مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ويساعد المنسقة الخاصة نائبُ المنسقة الخاصة، وهو أيضا المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية (منذ عام ٢٠١٢). ونائب المنسقة الخاصة هو المسؤول عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان

١٧٨ - وفي عام ٢٠١٣، واستجابةً لدعوة مجلس الأمن إلى تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره (انظر الوثيقة S/PRST/2013/9)، وإلى إبراز الحاجة إلى أن تقدم الجهات المانحة المساعدة في المجالات الإنسانية والإنمائية والأمنية، أنشأ الأمين العام مجموعة الدعم الدولية للبنان بصفتها قاعدةً للدعم السياسي. ومنذ ذلك الحين، تزايد دور التنسيق الرفيع المستوى الذي يضطلع به مكتب المنسق الخاص زيادة كبيرة في مواجهة التحديات المتفاقمة الناجمة عن النزاع السوري.

١٧٩ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من المنسق الخاص تحديدا، ومن الأمم المتحدة بشكل عام، بذل مساع حميدة وتقديم الدعم السياسي والدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وما زال من الضروري جدا أن يستمر الوجود السياسي للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتنسيق الدعم الدولي لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، أعرب مجلس الأمن في بيان صحفي بشأن الحالة في لبنان عن قلقه إزاء شغور منصب الرئاسة وبشأن الجمود السياسي في الحكومة، اللذين يضران بشكل خطير بقدرة لبنان على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهها البلد؛ وشدد على الدور الحاسم للجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية في بسط سلطة الدولة والمحافظة عليها وفي دعم استقرار البلد؛ وأعرب عن قلقه المستمر إزاء التأثير المتزايد والسلبي الناجم عن الأزمة السورية على استقرار لبنان وما تشكله من تهديد مباشر لأمنه؛ وأكد أهمية سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، وأهاب بجميع الأطراف اللبنانية أن تعدل عن أي تدخل في الأزمة السورية؛ وأعرب عن القلق البالغ الذي ما زال يساوره إزاء الأثر الناجم عن استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري مسجلين في لبنان. وتكرر الإعراب عن ذلك القلق مرة أخرى في البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. ويواصل المكتب تنظيم عمله على أساس ثلاث ركائز تدخُّل استراتيجية، وهي: (أ) السلام والأمن؛

(ب) الاستقرار؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار والتنمية. وتشكل التدخلات المنسقة على نطاق هذه الركائز الثلاث نهجا يشمل لبنان ككل.

١٨٠ - وبالنظر إلى التحديات المذكورة آنفا، يدعم مكتب المنسق الخاص الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخليين فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأثر النزاع في الجمهورية العربية السورية. ويواصل المكتب العمل مع جميع الأطراف اللبنانية من أجل التشجيع على التقيد التام بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان على النحو الوارد في إعلان بعبدا في عام ٢٠١٢، والذي أعيد تأكيده في الإعلان الوزاري الصادر عن الحكومة الحالية في عام ٢٠١٤، وعلى النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/7) وفي بيانيه الصحفيين المؤرخين ١٧ آذار/مارس و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. ويواصل المكتب التشجيع بقوة الحوار بين الأطراف بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الوقت المحدد، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقب النجاح الذي أحرز في تنظيم الانتخابات البلدية في أيار/مايو ٢٠١٦.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٨١ - يتعاون مكتب المنسق الخاص بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتواصل البعثتان على نحو وثيق من أجل تنسيق العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وفقا لولاية كل منهما. وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة في عام ٢٠١٤، يتعاون مكتب المنسق الخاص والقوة المؤقتة بشأن الجوانب الشاملة والمتداخلة في ولايتيهما. وترمي البعثتان معا إلى المضي في تعميق التعاون والأعمال المشتركة.

١٨٢ - ومن أجل تعزيز التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، تحافظ المنسقة الخاصة، بالاشتراك مع نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في لبنان، على التعامل المتكرر والمتعمق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة الدولية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وقد ساعد ذلك التفاعل على تحسين مستوى تبادل المعلومات وتنسيق السياسات فيما يتعلق بإدارة الأزمة والدعم الإنمائي الطويل الأجل المقدم إلى لبنان. والخطة المنقحة لمواجهة الأزمة في لبنان هي الإطار الاستراتيجي المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة في مجال الاستجابة لعام ٢٠١٦، وهي بمثابة الخطة الوطنية في لبنان في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وبغية تعزيز النهج المتكامل للأمم المتحدة في البلد، وتفعيل النهج ”الشامل للبنان ككل“،

تعمل منظومة الأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويستند هذا الإطار إلى نهج الركائز الثلاث المبين أعلاه، وسوف يلبي متطلبات كل من الإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبنان.

١٨٣ - وفي إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، ينسق مكتب المنسق الخاص مع الحكومة اللبنانية، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وإيطاليا، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وذلك من أجل الحفاظ على توافق الآراء القائم بشأن استقرار البلد وتعزيز الدعم للتمويل الدولي. وستواصل المنسقة الخاصة العمل مع مجموعة الدعم الدولية للبنان وتوجيه برنامجها نحو حشد الدعم للدولة واللاجئين والفئات الضعيفة من المجتمعات المستقبلة لهم. ومن أجل تعزيز سلطة الدولة، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سيواصل مكتب المنسق الخاص قيادة الآلية المشتركة للتنسيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة للجيش اللبناني، وتنسيق الدعم الدولي لخطة تنمية قدرات الجيش اللبناني من خلال المشاركة في رئاسة اللجنة التنفيذية العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الذي يقدمه مكتب المنسق الخاص إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات والقدرات الأمنية للدولة، بما يتفق مع بيان رئيس مجلس الأمن بشأن لبنان (انظر الوثيقة S/PRST/2015/7)، في مجالات تشمل دعم مكافحة الإرهاب وحماية الحدود والمسؤولية عن إعمال حقوق الإنسان، سوف يتطلب تنسيق جهود المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وتكاملها.

١٨٤ - ويستفيد مكتب المنسق الخاص من وجود وكالات وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبموجب مذكرة تفاهم مبرَمة بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمكتب، تقدّم القوة المؤقتة الدعم إلى المكتب في مجال الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات. وتقدم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدعم للمكتب على النحو التالي: الخدمات الأمنية من مركز المعلومات والعمليات الأمنية التابع للبرنامج الإنمائي؛ والخدمات الطبية في بيروت من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

١٨٥ - طوال عام ٢٠١٦، استمرَّ وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل وظلت منطقة جنوب لبنان مستقرة بوجه عام. ولا يزال مكتب المنسق الخاص يشارك في اجتماعات آلية التنسيق الثلاثية الأطراف. ويواصل المكتب أيضا إجراء اتصالات مكثفة مع الأطراف من

أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهدوء العام السائد على طول الخط الأزرق منذ عام ٢٠٠٦. وعمل مكتب المنسق الخاص بنشاط، من خلال مساعيه الحميدة، مع الجهات صاحبة المصلحة على جانبي الخط الأزرق وفي المنطقة من أجل التخفيف من حدة التوتر في أعقاب الحوادث الأمنية، ولا سيما في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد شجعت المنسقة الخاصة لشؤون لبنان على تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام وقف الأعمال العدائية، والعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقد أدت التفاعلات الإقليمية المتغيرة إلى تعقيد التوقعات المتعلقة بإنشاء آلية بمشاركة الأطراف لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنها، ومسألة الغجر، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وإحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية.

١٨٦ - وعمل مكتب المنسق الخاص بشكل وثيق مع الأطراف اللبنانية ومع أعضاء المجتمع الدولي للمساعدة في الحفاظ على الهدوء والاستقرار في لبنان في سياق تفاقم الخطر الناشئ عن النزاع في الجمهورية العربية السورية والتوترات المتزايدة عبر الخط الأزرق. وعقدت مجموعة الدعم الدولية للبنان اجتماعا على المستوى الوزاري في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واجتماعات منتظمة على مستوى السفراء في بيروت.

١٨٧ - وواصل مكتب المنسق الخاص تقييم أثر الأزمة السورية في لبنان وتقديم التقارير عنه، ولا سيما فيما يتعلق بتدفق اللاجئين ووجودهم، والحالة الأمنية في المناطق الحدودية الشمالية والشرقية. وساعد تعزيز تبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الجوانب الإنسانية والسياسية والأمنية على تحسين تحليلات الأمم المتحدة المشتركة والإلمام بالحالة السائدة.

١٨٨ - وتولى مكتب المنسق الخاص، من خلال نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في لبنان، قيادة الجهود الرامية إلى تنسيق خطة مواجهة الأزمة في لبنان ورصدها وتقديم التقارير عنها، وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة بالاشتراك بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وجرى تحديثها لعام ٢٠١٦ في نهاية عام ٢٠١٥. وأُعدت تقارير مرحلية شهرية وفصلية عن الخطة، وتكثفت جهود جمع الأموال. وتم حتى الآن تلقي مبلغ ١ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ويواصل الآن ما يقرب من ١٠٠ شريك عملهم في إطار الخطة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية. وبُذلت جهود خاصة لزيادة معدلات التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس.

١٨٩ - ونظرا لأن تأثير النزاع السوري في لبنان قد طال أمده، فقد بُذلت جهود خاصة لزيادة الدعم المقدم إلى المجتمعات المحلية والمؤسسات اللبنانية المستقبلة للاجئين. وفي ذلك السياق، يعمل مكتب المنسق الخاص مع المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على استكشاف سبل لتلبية الاحتياجات الهيكلية الطويلة الأجل في البلد بالنظر إلى هشاشته ورغم تصنيفه ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط. وكانت زيارة الأمين العام إلى لبنان في آذار/مارس ٢٠١٦ بعثة تاريخية مشتركة مع رئيسي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ركزت على إطلاق آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك المرفق المشترك للقروض الميسرة كجزء من مبادرة التمويل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الآليات التقليدية للمساعدة الإنمائية.

١٩٠ - وكرر مكتب المنسق الخاص دعوة الأمين العام إلى المساءلة المعيارية عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية إلى لبنان. وبعد صدور توصيات لجنة مناهضة التعذيب للبنان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٥، وتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام ٢٠١٦، أجرى مكتب المنسق الخاص مشاورات مع مفوضية حقوق الإنسان، ومع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الإنسان في لبنان ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ تلك التوصيات. وعمل المكتب أيضا مع هؤلاء الشركاء على وضع نهج إزاء حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري في لبنان. واستمر مكتب المنسق الخاص في إجراء مشاورات مع السلطات اللبنانية والجهات المانحة الرئيسية للجيش اللبناني بشأن تعزيز عناصر حقوق الإنسان في برامج المساعدة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٩١ - سيواصل مكتب المنسق الخاص اتخاذ مبادرات ترمي إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل المكتب العمل في تعاون وثيق مع القوة المؤقتة من أجل الحفاظ على وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق والاستفادة منه، والتشجيع على تحقيق الهدف المنشود في الأجل الأطول وهو الانتقال من هذا الوقف إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، على النحو المفصل في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيسعى المكتب إلى تعميق الحوار في هذا الشأن مع جميع الأطراف المعنية. وسيقوم المكتب بالضغط على جميع الأطراف في لبنان لاحترام سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة وإعلان بعبدا، وسيدعم جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى الحفاظ على الأمن الداخلي والتقليل إلى أدنى حد من الأثر المزعزع للاستقرار المترتب على النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، بوسائل منها

تقديم الدعم المتواصل للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية، والبحث عن فرص لتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة لتجنب التطرف العنيف من خلال نهج استراتيجي موحد. وسيواصل المكتب أيضا المشاركة في قيادة آلية التنسيق المشتركة بين الجيش اللبناني والأمم المتحدة والجهات المانحة وفي رئاسة اللجنة العسكرية التنفيذية المعنية بتقديم المساعدة للجيش اللبناني في مواجهة التوترات الإقليمية الأوسع نطاقا.

١٩٢ - وسيواصل المكتب تشجيع الحوار، بوسائل تشمل شتى عمليات الحوار الوطنية، من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية المحلية. وسيواصل كذلك تشجيع جميع الأطراف على أن تكفل احترام القواعد الدستورية، بما في ذلك فيما يتعلق بنزاهة المؤسسات الرئيسية وبأي انتخابات لم تُجر بعد. ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٧ ما لم يُنتخب رئيس جديد فيتعين عندئذ إجراؤها قبل ذلك. وسيسعى مكتب المنسق الخاص إلى زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك في الأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية. وسيشمل ذلك قيام المنسقة الخاصة ومكتبها بمساع حميدة وتقديم الدعم الاستشاري وبذل جهود الدعوة. وستُجرى مشاورات متكررة في شتى أنحاء البلد، مع جهات تشمل المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عواصم البلدان الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١٩٣ - وستسعى المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية إلى ضمان أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري والوجود المدني للأمم المتحدة الذي ازداد نطاق انتشاره في لبنان نتيجة للأزمة السورية، بطريقة متناسقة، ضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، وذلك لكفالة معالجة الاحتياجات الإنسانية في ظل استقرار المجتمعات المستقبلة للاجئين وتعزيز الحلول الطويلة الأجل لدعم تقديم الخدمات العامة الأساسية. ومع دخول الأزمة السورية عامها السادس، ستواصل الأمم المتحدة دعم لبنان في الدعوة إلى تقديم المساعدة المباشرة من الجهات المانحة لكل من خطة مواجهة الأزمة في لبنان، وأدوات التمويل الميسر الطويل الأجل، وذلك على النحو المتوخى في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان. وسيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز الدعم الدولي المستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لصالح ضمان تقديم الخدمات الكافية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية.

١٩٤ - وستواصل جهودُ الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة المنسقة الخاصة، التأكيدَ على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعمال حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي،

والشؤون الجنسانية، وحماية اللاجئين، بما يشمل النساء والأطفال بوجه خاص. وسيسعى المكتب إلى التوسع في أنشطة الاتصال الإعلامي في هذه المجالات. وسيبدأ في عام ٢٠١٧ تنفيذُ نهج شامل للأمم المتحدة قائم على حقوق الإنسان جاري إعداده خلال عام ٢٠١٦. وسيكون من المهم استمرار التواصل والتنسيق مع المحاورين الحكوميين، بما في ذلك قوات الأمن، لضمان التقيد بالتزامات حقوق الإنسان.

١٩٥ - وإضافة إلى ذلك، ستقود المنسقة الخاصة ونائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية فريقَ الأمم المتحدة القطري من أجل تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، الذي يجمع بين الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والاستقرار وتحقيق الاستقرار، ودعم التنمية، ويواصل العمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة الذي بدأ بمشاركة مع الحكومة في عام ٢٠١٦. وتمشيا مع سياسة الأمين العام بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين، سوف تراعي عملياتُ التخطيط في المستقبل التحدياتِ المتعددة الأبعاد التي يواجهها لبنان ككل. واستنادا إلى نهج ''لبنان ككل'' الذي تتبعه المنسقة الخاصة، سيمهد الإطار الاستراتيجي الطريقَ لتحقيق المزيد من الاتساق في المشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. واستنادا إلى المناقشات الجارية مع حكومة لبنان والمجتمع المدني، سوف ييسر فريق الأمم المتحدة القطري تعزيز أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الصبغة المحلية عليها، وسيعمل على تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق تلك الأهداف بطريقة منسقة ومتماسكة.

١٩٦ - وسيواصل المكتب رصد التطورات في منطقة الحدود اللبنانية السورية والخط الأزرق من أجل تقييم أثرها على الأمن والاستقرار في لبنان وعلى الحالة الإنسانية. وسيواصل المكتب تقديم الدعم والمشورة إلى البعثات التي تزور لبنان والجمهورية العربية السورية، وتوفير الدعم المشترك بين البعثات إلى كيانات الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، كلما طُلب منه ذلك. وسيشارك المكتب أيضا في عمليات الأمم المتحدة للتخطيط للطوارئ في البلد وفي المنطقة من أجل كفالة التأهب بشكل كاف.

١٩٧ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين النتائج الإنمائية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	'١' عدد اجتماعات مجلس الوزراء المنعقدة بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية	الأداء المستهدف	٤٥	٤٥	٤٥
		الأداء المقدر		٤٠	٢٠
		الأداء الفعلي			٣٩
	'٢' عدد النساء في المناصب الرئيسية في الأحزاب السياسية والمؤسسات على الصعيد الوطني	الأداء المستهدف	٢٠		
		الأداء المقدر		١٠	
		الأداء الفعلي			١٠
	'٣' عدد الانتخابات البرلمانية أو البلدية المنعقدة (رهنا بالجدول الزمني للانتخابات)، بدعم من مكتب المنسق الخاص	الأداء المستهدف	١	٢	–
		الأداء المقدر		١	١
		الأداء الفعلي			–
	'٤' عدد اجتماعات الحوار الوطني التي يقودها الرئيس و/أو جلسات الحوار البرلماني التي يقودها رئيس المجلس التشريعي	الأداء المستهدف	١٥		
		الأداء المقدر		١٤	
		الأداء الفعلي			١٢

النواتج

- عقد المنسقة الخاصة لشؤون لبنان وفريقها ١٧٠ اجتماعا مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان بشأن المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام
- إعداد تقارير يومية عن تأثير الحالة في الجمهورية العربية السورية على لبنان
- إصدار ٤٠ بيانا عاما للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في إطار متطلبات استقرار الحدود في لبنان
- تقديم ١٢ مساهمة تتسم بحسن التوقيت والأهمية في الإحاطات الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن، ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان

- عقد ٤ اجتماعات لمجموعة الدعم الدولية للبنان
- تقديم مساهمتين من المساهمات المنتظمة في التقارير نصف السنوية للأمين العام عن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- إرسال ٦٠ برقية مشفرة بشأن الحالة السياسية والأمنية في لبنان وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة السورية
- تنفيذ ٨٠ نشاطا إعلاميا للمنسقة الخاصة لشؤون لبنان عبر رسائل إعلامية أساسية بشأن الحوار الوطني وتوافق الآراء والاستقرار والأمن
- إصدار بيان لمجموعة الدعم الدولية للبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ب) التقيد بوقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان، واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	'١' عدد الانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق جواً وبحراً وبراً	الأداء المستهدف	–	–	–
		الأداء المقدر		١ ٩٦٨	١ ٢٠٠
		الأداء الفعلي			٢ ٤٨٥
	'٢' عدد الآليات المنشأة بمشاركة الأطراف للبت في تنفيذ وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنه	الأداء المستهدف	١	١	١
		الأداء المقدر		١	–
		الأداء الفعلي			–
	'٣' النسبة المئوية لتوصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية المنفذة من أجل تعزيز نظام الحدود	الأداء المستهدف	٤٠	٤٠	٤٠
		الأداء المقدر		٤٠	٤٠
		الأداء الفعلي			٤٠

النواتج

- القيام أسبوعياً برصد المواقف والبيانات والإجراءات الدبلوماسية التي تعني لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات علنية كل شهرين بشأن الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات
- المشاركة في ٩ اجتماعات لآلية التنسيق الثلاثية مع الأطراف
- تقديم ١٢ مساهمة تتسم بحسن التوقيت والأهمية في الإحاطات الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن، ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان

- عقد اجتماعات كل شهرين مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات متعددة الأطراف كل ثلاثة أشهر بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ج) الاستجابة المنسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات تحقيق الاستقرار والتنمية	’١‘ الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة	الأداء المستهدف	٢٤	٢٤	٢٤
		الأداء المقدر		٢٤	٢٤
		الأداء الفعلي			٢٤
	’٢‘ الحفاظ على عدد الاجتماعات التنسيقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الاجتماعات المواضيعية وفرق العمل)	الأداء المستهدف	٨٦	٨٦	٨٦
		الأداء المقدر		٨٦	٨٦
		الأداء الفعلي			٨٦
	’٣‘ التمويل المقدم لدعم الاستجابة الإنسانية لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المستقبلة لهم في إطار خطة مواجهة الأزمة في لبنان لعام ٢٠١٥	الأداء المستهدف	٢,٥ بليون	٢,١٤ بليون	١,٥ بليون
		الأداء المقدر		١,٣ بليون	٨,٥٠ مليون
		الأداء الفعلي			١ بليون
	’٤‘ عدد البرامج المشتركة التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري	الأداء المستهدف	٤	١	١
		الأداء المقدر		٢	١
		الأداء الفعلي			–
	’٥‘ عدد المبادرات المشتركة التي وضعها ودعمها فريق الأمم المتحدة القطري	الأداء المستهدف	٥	١	–
		الأداء المقدر		٢	–
		الأداء الفعلي			–

النواتج

- إصدار إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان الذي يضاف إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن، والحوكمة، والأهداف الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.
- وضع برامج الأمم المتحدة المشتركة وحشدها في المجالات ذات الأولوية
- وضع مبادرات التخطيط والبرمجة المشتركة مع الحكومة والشركاء الوطنيين/الدوليين، بما يغطي المجالات الرئيسية ذات الأولوية، بما في ذلك جهود الاستجابة الإنسانية للأزمة وتحقيق الاستقرار، وخطة التنمية الطويلة الأجل والتدخلات الوطنية التجريبية
- عقد اجتماعات شهرية لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني وفريق إدارة البرامج القطرية، واجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة المواضيعية التابعة للإطار الاستراتيجي الموسع لعمل الأمم المتحدة
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجالات الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية بهدف الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- وضع نظام لتتبع تدفقات المعونة المالية إلى لبنان بالتعاون مع السلطات الوطنية ذات الصلة
- عقد اجتماعات شهرية لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- عقد اجتماعات تنسيق كل شهرين مع البنك الدولي، بما في ذلك بشأن مرفق التمويل الإقليمي
- عقد اجتماعات كل سنتين بشأن التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الشركاء من المنظمات غير الحكومية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والحكومة
- عقد اجتماعات تنسيقية كل سنتين مع وكالة الأونروا والجهات المانحة من أجل تحسين الظروف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

العوامل الخارجية

١٩٨ - يتوقع تحقيق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) أن لا يواصل النزاع في الجمهورية العربية السورية التأثير سلبا على الحالة الأمنية والاستقرار الطويل الأجل في لبنان؛ (ب) أن يسود ما تبديه الأطراف من إرادة سياسية للتحاور بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ (ج) أن لا تؤدي مسألة انتخاب رئيس جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية إلى الحد أكثر من قدرة الحكومة اللبنانية على معالجة المسائل السياسية والإنسانية

والأمنية والمسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار؛ (د) أن يستمر التزام المجتمع الدولي بدعم أهداف البعثة من أجل الوفاء بالإنجازات المقترحة والولاية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				
		النفقات							
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ٨١٧,٣	٦ ٧٥٨,٧	٥٨,٦	٦ ٨١٧,٣	٦ ٥٧٠,٧	–	(٢٤٦,٦)	٦ ٥١٢,١
التكاليف التشغيلية	١ ٦٤٩,٤	١ ٦٦٢,٦	(١٣,٢)	١ ٦٤٩,٤	١ ٦٤٦,٨	٨٥,٤	(٢,٦)	١ ٦٦٠,٠
المجموع	٨ ٤٦٦,٧	٨ ٤٢١,٣	٤٥,٤	٨ ٤٦٦,٧	٨ ٢١٧,٥	٨٥,٤	**(٢٤٩,٢)**	٨ ١٧٢,١

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ١٩

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا											فئة الخدمات العامة والفئات والمتصلة بها			الموظفون الوطنيون		متطوعو الأمم المتحدة	
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	فئة الخدمات الميدانية/الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظف فني وطني	الرتبة المحلية		
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٤	٥٨	–	٨٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٤	٥٨	–	٨٢
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٩٩ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ أساسا إلى انخفاض التكلفة الفعلية لاستحقاقات شاغلي الوظائف الوطنيين عما هو مدرج في الميزانية، وكذلك انخفاض تكاليف الاتصال بالشبكة تحت بند الاتصالات؛ وهو ما يقابله جزئيا زيادة الاحتياجات من السفر الإقليمي للمنسقة الخاصة وتكلفة إعادة ندب مؤقتة خاصة لموظف للشؤون السياسية

(من الرتبة ف-٤) من إدارة الشؤون السياسية في الوحدة السياسية للمكتب لفترة ستة أسابيع في إطار الاحتياجات الطارئة الكبيرة لتلبية المهام الصادر بها تكليف.

٢٠٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٧ ما قدره ٥٠٠ ٢١٧ ٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المخصصة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين (٧٠٠ ٥٧٠ ٦ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ٣٧ دولار)، والسفر الرسمي (٢٠٠ ٢٤١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٨٥٢ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٧٤ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ١٨٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ١١١ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٤٢ دولار).

٢٠١ - وفي عام ٢٠١٧، لن يكون هناك تغيير في عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان.

٢٠٢ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الاحتياجات لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين نتيجة لمعدل الشغور المتوقع بنسبة ١٥ في المائة استنادا إلى متوسط معدل الشغور المتوقع لعام ٢٠١٦ (بالمقارنة إلى الآثار المجتمعة لمعدلات الشغور المعتمدة بنسبة ٥ في المائة للوظائف المستمرة و ٥٠ في المائة لوظيفة جديدة في عام ٢٠١٦)؛ (ب) انخفاض تكاليف الاتصال بالشبكة. وتقابل الانخفاضات جزئيا زيادة في الاحتياجات للسفر الإقليمي بسبب أثر الديناميات الإقليمية على الحالة السياسية الداخلية المرتبطة بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وولايات المساعي الحميدة لمكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٠٣ - لم تُتح أي موارد خارجة عن الميزانية لمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان في عام ٢٠١٦ وليس من المنتظر أن تتاح له موارد من هذا القبيل في عام ٢٠١٧.

زاي - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(٩٠٠ ٦٨٦ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٠٤ - في تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (انظر الوثيقتين S/2015/554 و S/2015/555)، تم تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حتى ٣١ آب/

أغسطس ٢٠١٨. وجرى توسيع نطاق الولاية لتأخذ في الاعتبار توصيات الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات الذي تقوده إدارة الشؤون السياسية (انظر الوثيقة S/PRST/2015/12)، الذي أوصى أيضا بتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٢٠٥ - وما فتئت التوترات ترتفع في المنطقة في عام ٢٠١٦ بسبب الخلافات السياسية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف المصحوب بالعنف في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأسهم الانخفاض في أسعار النفط والمعادن في حدوث تباطؤ اقتصادي في عدد من بلدان المنطقة، مما يعطل تنفيذ استراتيجيات الأمن والتنمية المتفق عليها في المنطقة دون الاقليمية. وفي عام ٢٠١٦، أجريت الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغابون، في خضم التوترات والعنف في فترة ما قبل الانتخابات وبعدها. كما عقدت الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي. وسيتعين على المكتب مواصلة نشر الجهود الوقائية وتعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تعزيز المكاسب الديمقراطية والحد من التهديدات المستقبلية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠٦ - يقيم مكتب الأمم المتحدة الاقليمي لوسط أفريقيا شراكة مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة حوض بحيرة تشاد. وقد وضع المكتب إطار تعاون مفعم بالنشاط مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ويحدد أولوية التعاون مع تلك المؤسسة وتقديم الدعم إليها، وذلك استجابة لمناشدة رؤساء دول المنطقة في هذا الشأن.

٢٠٧ - ويواصل المكتب تنسيق الجهود مع سائر كيانات الأمم المتحدة والشركاء، بما في ذلك أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة جيش الرب للمقاومة. كما يعمل المكتب بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تعزيز الجهود الإقليمية والأقاليمية ومساندتها بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، والتصدي لتهديد جماعة بوكو حرام.

٢٠٨ - ومن أجل تعزيز تآزر الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والحفاظ على علاقات عمل قوية مع جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، يعقد

المكتب اجتماعا سنويا لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ويتعاون المكتب أيضا مع مفوضية حقوق الإنسان، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بشأن المشاريع المختلفة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

٢٠٩ - في عام ٢٠١٦، واصل المكتب العمل بوصفه أمانة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقدم الدعم إلى رئاستها في الاضطلاع بأنشطة الدعوة والتعبئة مثل الزيارات إلى حوض بحيرة تشاد، وتعزيز اتفاقية كينشاسا.

٢١٠ - وفي عام ٢٠١١، كُلِف المكتب بوضع وتنسيق عملية تنفيذ استراتيجية إقليمية لمواجهة تهديد وتأثير جماعة جيش الرب للمقاومة، وذلك بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة والاتحاد الأفريقي، إضافة إلى الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين (انظر الوثيقتين S/PRST/2011/21 و S/PRST/2012/18). وفي عام ٢٠١٦، عقد المكتب اجتماعات تضم أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة جيش الرب للمقاومة لمناقشة الحالة الراهنة عن طريق تيسير اجتماعات التنسيق الاستراتيجي والزيارات الميدانية الرفيعة المستوى إلى البلدان المعنية.

٢١١ - وفي عام ٢٠١٢، طلب مجلس الأمن إلى المكتب دعم دول خليج غينيا والمنظمات دون الإقليمية في تنظيم مؤتمر القمة الإقليمي المعني بمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، ثم مواصلة تقديم المساعدة للدول والمنظمات دون الإقليمية في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي بشأن السلامة والأمن البحريين (انظر قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) والبيانات الرئاسية S/PRST/2013/13 و S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وفي عام ٢٠١٦، ساهم المكتب في التعجيل بتنفيذ قرارات مؤتمر قمة ياوندي من خلال عقد اجتماعات استراتيجية لمركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، وإجراء زيارات مشتركة رفيعة المستوى إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبالمثل، بناء على طلب مجلس الأمن إلى المكتب أن يدعم دول حوض بحيرة تشاد في التصدي لتأثير أنشطة جماعة بوكو حرام (S/PRST/2015/12)، اتخذ المكتب عددا من الإجراءات، بما في ذلك التعبئة المشتركة الرفيعة المستوى والزيارات الدعوية مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وزيارات العمل إلى مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وتيسير عقد اجتماع تنسيقي إقليمي مع الاتحاد الأفريقي والمركز

الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأصحاب المصلحة في الأمن الوطني من الدول الإقليمية.

٢١٢ - وشجع مجلس الأمن المكتب على دعم وضع نهج دون إقليمي لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية (انظر الوثائق S/PRST/2014/8 و S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وفي عام ٢٠١٦، أجرى المكتب عملية ربط شبكي مكثفة ترمي إلى تحديد أصحاب المصلحة الإقليميين المشاركين في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويعمل المكتب بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها من أجل إنشاء منتدى للتنسيق من خلال مؤتمر إقليمي ينبغي أن يسفر عن خطة عمل منظمة.

٢١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، عين الأمين العام ممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عضوا في فريق الوساطة المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والذي ترأسه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جنبا إلى جنب مع الوسيط المعين من الجماعة والاتحاد الأفريقي. ورحب المجلس بهذا التعيين وبدور المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا وشجع المكتب على الاستمرار في دعم الوساطة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الوثيقتين S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وفي عام ٢٠١٦، واصل الممثل الخاص تقديم الدعم لتوطيد عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المحافظة على عمليات التبادل المستمر مع قادة البلدان الإقليمية والبلدان المجاورة.

٢١٤ - وفي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، من المتوخى أن تعقد الانتخابات في ١٠ بلدان. وحث مجلس الأمن المكتب على دعم دول المنطقة في إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، بسبل منها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (انظر الوثيقتين S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12). وكثف المكتب أنشطة المساعي الحميدة التي يقوم بها للمساهمة في تيسير الحوار بين الأطراف المعنية السياسية في الكونغو وتشاد وغابون وسان تومي وبرينسيبي. وما فتئ المكتب يقدم تحليلا متعمقا للتطورات السياسية، ورصدا استراتيجيا مستمرا لضمان التدخل في الوقت المناسب، عند الاقتضاء.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٢١٥ - سيركز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أنشطته ذات الأولوية التي سينفذها في عام ٢٠١٧، تمشيا وولايته، على ما يلي:

(أ) تعزيز المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة عن طريق ما يلي: '١' الاضطلاع ببعثات الإنذار المبكر والوساطة إلى بلدان وسط أفريقيا، على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛ '٢' المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الوساطة لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ '٣' إنشاء هيكل استشاري دائم مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الإنذار المبكر وتنسيق عملية صنع القرار فيما يتعلق ببعثات المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة في المنطقة دون الإقليمية؛ '٤' إنشاء آلية استشارية دائمة مع الوسطاء من الدول الأعضاء في الجماعة؛

(ب) دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن عن طريق ما يلي: '١' إجراء بعثات تقنية ودبلوماسية، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة جماعة بوكو حرام، والقرصنة في خليج غينيا، والتهديدات عبر الإقليمية الأخرى؛ '٢' والمشاركة على الصعيد العملي وعلى مستوى القيادة، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز التنفيذ المستمر للمبادرات الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة الصيد غير المشروع والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ '٣' تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وسط أفريقيا عن طريق مبادرات الدعوة وتقديم المشورة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشبكات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ '٤' توفير الدعم في مجال التنسيق بين أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة جيش الرب للمقاومة؛ '٥' القيام، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بإنشاء آلية تشاورية مع رؤساء الشرطة والدرك من دول المنطقة دون الإقليمية؛ '٦' إنشاء هيكل، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، يشمل مشاركة رؤساء أركان الدفاع والأمن الخارجي من المنطقة دون الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق بشأن الرد على الإرهاب والتهديدات الأخرى في المنطقة؛

(ج) ضمان تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، بهدف تعزيز نهج متكامل بشأن السلام والأمن، عن طريق ما يلي: '١' تعبئة الدعم داخل منظومة الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المبادرات الإقليمية بشأن

السلام والأمن؛ ’٢‘ تعزيز مبادرات وبرامج الأمم المتحدة المشتركة التمويل والعابرة الحدود من أجل معالجة المسائل الإقليمية مثل التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام؛

(د) تعزيز القدرة على إسداء المشورة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا عن طريق ما يلي: ’١‘ الاضطلاع ببعثات تقييم منتظمة إلى البلدان الواقعة في نطاق ولاية المكتب؛ ’٢‘ تعزيز آليات تبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

٢١٦ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: منع نشوب النزاعات وتوطيد دعائم السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) تعزيز مشاركة وتعاون دول وسط أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن، من خلال بذل المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة	’١‘ زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها في سياق المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة مع كبار المسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية و/أو إدارتها و/أو تسويتها	الأداء المستهدف	٦٠	٤٠	١٢
		الأداء المقدر		٤٠	٣٥
		الأداء الفعلي			٣٥
	’٢‘ أداء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لعملها بفعالية (عدد الاجتماعات)	الأداء المستهدف	٢	٢	٢
		الأداء المقدر		٢	٢
		الأداء الفعلي			٢
(ب) دعم وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وكذلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن	’١‘ عدد المبادرات المضطلع بها لتعزيز ودعم الجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة أثر التهديدات الأمنية القائمة والناشئة، بما في ذلك جماعتا بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وانعدام الأمن البحري	الأداء المستهدف	٢٧	٢٧	
		الأداء المقدر		٢٧	٢٤
		الأداء الفعلي			٢٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز		مقاييس الأداء		
			٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
	’٢‘ عدد المبادرات المتخذة لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة دون الإقليمية الرئيسية الأخرى من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن	الأداء المستهدف	١٧	١٠	
		الأداء المقدر		١٠	٨
		الأداء الفعلي			٨
	’٣‘ عدد الأنشطة المضطلع بها لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن	الأداء المستهدف	٢	٢	
		الأداء المقدر		٢	٢
		الأداء الفعلي			٢
	’٤‘ عدد المبادرات المتخذة لتشجيع زيادة التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية	الأداء المستهدف	٢	٢	
		الأداء المقدر		٢	٢
		الأداء الفعلي			٢
(ج) تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا بهدف تشجيع اتباع نهج متكامل في مجالي السلام والأمن	’١‘ عدد المبادرات المتخذة مع شركاء الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق	الأداء المستهدف	١١	١١	
		الأداء المقدر		١١	٦
		الأداء الفعلي			٦
	’٢‘ زيادة أنشطة التواصل المضطلع بها لزيادة الوعي بشأن مبادرات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي	الأداء المستهدف	١٤	١٢	
		الأداء المقدر		١٢	٦
		الأداء الفعلي			٦

النواتج

- المشاركة في مؤتمري قمة للاتحاد الأفريقي من أجل إشراك قادة دول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الرئيسيين في المضي قدما بمساعي توطيد السلام والاستقرار في وسط أفريقيا
- المشاركة في ٤ مؤتمرات قمة للمنظمات دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية

- إيفاد ٣٣ بعثة من بعثات الإنذار المبكر إلى بلدان وسط أفريقيا، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٠ بعثات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتقديم المشورة بشأن التدابير الوقائية
- القيام بأربع زيارات دبلوماسية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لمواكبة عملية السلام وتحقيق الاستقرار
- تنظيمُ اجتماعين وزاريين للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ودعمُ تنفيذ توصيات ونتائج الاجتماعين
- إيفاد بعثتي مساع حميدة رفيعتي المستوى ومشتركتين بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى المنطقة دون الإقليمية للتشجيع على منع نشوب النزاعات وعلى تسويتها بالطرق السلمية
- تنظيم حلقتي عمل لبناء وتعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي الوساطة والتيسير
- عقد أربعة اجتماعات عمل واجتماع واحد رفيع المستوى للتشاور والتخطيط بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن العمل المشترك، بما في ذلك ما يتعلق بجهود المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة المبذولة في المنطقة دون الإقليمية
- عقد اجتماع للرؤساء التنفيذيين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد لتعزيز مجالات التعاون المشترك
- عقد اجتماع رفيع المستوى للتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية من أجل تعزيز قدرات شبكة مكاتب أمناء المظالم/الوسطاء في وسط أفريقيا
- عقد اجتماع أقاليمي رفيع المستوى للتشاور وتبادل الخبرات مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لفائدة أمناء المظالم/الوسطاء في منطقتي غرب ووسط أفريقيا
- تنظيم حلقتين دراسيتين لبناء القدرات وتبادل الخبرات بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن دور المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر بها، بدعم من شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، وذلك مع منظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا
- تنظيم مؤتمر رفيع المستوى مع البرلمانيين بشأن دور منظمات حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات في منطقة وسط أفريقيا
- عقد مؤتمرين على الصعيد دون الإقليمي بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- قيام مكتب وأعضاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بزيارتين ميدانيتين للبلدان التي تواجه تحديات أمنية في المنطقة دون الإقليمية ومتابعة توصيات اللجنة

- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يوجز أعمال اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
- عقد اجتماع عمل بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب
- إيفاد بعثتين دبلوماسيتين رفيعتي المستوى لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التصدي لجماعة بوكو حرام
- عقد اجتماعين تقنيين لتيسير عمل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي للتهديدات الإرهابية/جماعة بوكو حرام
- عقد اجتماعين تقنيين/القيام بزيارتين ميدانيتين لمراكز التنسيق البحري في غرب ووسط أفريقيا
- عقد اجتماع سنوي مع رؤساء المؤسسات بشأن السلامة والأمن البحريين (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/لجنة خليج غينيا)
- تنظيم حلقة عمل بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل تعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن الصيد غير المشروع وغسل الأموال والجرائم العابرة للحدود
- المشاركة في ٦ مؤتمرات دون إقليمية لتعزيز القدرة المؤسسية في مجال التهديدات الأمنية الإقليمية
- عقد اجتماع، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، مع رؤساء أجهزة الشرطة والدرك في المنطقة دون الإقليمية لصياغة توصيات بشأن دور قوات الأمن في سياق عمليات الانتقال الديمقراطي
- عقد اجتماع رفيع المستوى، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، يُشارك فيه رؤساء أجهزة الأمن الخارجي من المنطقة دون الإقليمية، لتعزيز التنسيق في مجال التصدي للإرهاب وغيره من التهديدات
- عقد اجتماع رفيع المستوى، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يُشارك فيه رؤساء قوات الدفاع، لتعزيز التنسيق في مجال التصدي للإرهاب وغيره من التهديدات
- إيفاد بعثتين دبلوماسيتين مشتركتين مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتعزيز الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الإقليمية المتعلقة بجماعة جيش الرب للمقاومة
- تنظيم وتيسير اجتماعين تنسيقيين لجهات التنسيق المعنية بجماعة جيش الرب للمقاومة
- القيام بزيارتين ميدانيتين للبلدان المتضررة من أعمال جماعة جيش الرب للمقاومة

- المشاركة في اجتماع وزاري لآلية التنسيق المشتركة للترويج لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي الرامية إلى القضاء على جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في حلقة عمل ينظمها الاتحاد الأفريقي بشأن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المتضررة من أعمال جماعة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في اجتماع سنوي للفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة
- تنظيم حلقة عمل، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صفوف القوات المسلحة وقوات الأمن لدول وسط أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في وسط أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل لدعم قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وقدرات دول وسط أفريقيا على تسوية المنازعات الدستورية
- تنظيم حلقة عمل تتعلق بمنع نشوب النزاعات الاجتماعية، بالاشتراك مع مركز البيئة والتنمية، يكون موضوعها إدارة الغابات والموارد الطبيعية
- تنظيم حلقة عمل إقليمية لدعم حرية وسائط الإعلام وتعزيز قدرة الصحفيين على منع نشوب النزاعات وعلى بناء السلام
- عقد اجتماع تشاوري إقليمي لقيادات الهيئات التنظيمية لوسائط الإعلام في المنطقة لدعم حرية وسائط الإعلام وتعزيز قدرتها على منع نشوب النزاعات وعلى بناء السلام
- عقد مؤتمر دون إقليمي لتعزيز التكامل الإقليمي
- تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات، بدعم من إدارة الشؤون السياسية، مع القادة السياسيين الشباب لتعريفهم بمسائل الحوار والوساطة والتيسير
- تنظيم حلقة عمل بالاشتراك بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز تنمية القدرات المدنية للقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا
- تنظيم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز إدراج حقوق الإنسان وزيادة مشاركة المرأة في البرنامج الإقليمي للسلام والأمن
- عقد اجتماعي عمل مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة دون الإقليمية لمناقشة إعداد المبادرات والبرامج المموَّلة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

- عقد اجتماع للمحللين السياسيين من بعثات الأمم المتحدة للسلام، ومكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين، ومستشاري السلام والتنمية في وسط أفريقيا، بشأن التهديدات الشاملة التي تحدق بالسلام والأمن والاستقرار وبشأن التشجيع على اتباع نُهج مشتركة في ما يتعلق بالعمل الاستراتيجي والتنفيذي
- عقد اجتماع تنسيقي سنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية للتشجيع على اتباع نهج مشترك في ما يتعلق بالعمل الاستراتيجي والتنفيذي
- عقد اجتماع تنسيقي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتناول مسائلَ مرتبطة بالشؤون الجنسانية وحقوقَ الإنسان في المنطقة دون الإقليمية
- تنظيم ندوة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لتدارس إنشاء مرصد مكرس للتطرف المصحوب بالعنف وانتشار الفكر المتشدد في وسط وغرب أفريقيا
- إصدار ١٢ نشرة إخبارية عن أنشطة المكتب للتعريف به
- إصدار مجلة سنوية تستعرض أنشطة المكتب للتعريف به
- تنظيم نشاط خلال اليوم الدولي السنوي للسلام للتعريف بأنشطة المكتب

العوامل الخارجية

٢١٧ - من المتوقع أن تتحقّق الأهداف المتوخاة والإنجازات المتوقعة بافتراض ما يلي: (أ) عدم حدوث نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والرفاه الاجتماعي لدول المنطقة دون الإقليمية، أو تحوّل مجال التركيز فيها إلى أولويات أخرى؛ و (ب) أن يبدي رؤساء الدول في وسط أفريقيا الإرادة السياسية اللازمة لتوفير الرؤية والوسائل اللازمة لتمكين آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من الاضطلاع بعملها.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ١٣١,٣	٤ ٦٣٤,٢	٤٩٧,١	٥ ١٣١,٣	٤ ٧٧٣,٣	–	(٣٥٨,٠)	٤ ٢٧٦,٢
التكاليف التشغيلية	١ ٩٧٤,٢	٢ ٣٨٢,٦	(٤٠٨,٤)	١ ٩٧٤,٢	١ ٩١٣,٦	٣٠,٤	(٦٠,٦)	٢ ٣٢٢,٠
المجموع	٧ ١٠٥,٥	٧ ٠١٦,٨	٨٨,٧	٧ ١٠٥,٥	٦ ٦٨٦,٩	٣٠,٤	(٤١٨,٦)	٦ ٥٩٨,٢

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٢٢

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	فئة الخدمة الميدانية/ الخدمات الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	٢٢	٧	–	٢٩	٤	٨	–	٤١
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	٢٢	٧	–	٢٩	٤	٨	–	٤١
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢١٨ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ إلى انخفاض النفقات نتيجة للمتوسط الفعلي لمستويات الدرجات داخل الرتب وحالة الإعالة بالنسبة لشاغلي وظائف الموظفين الدوليين والوطنيين حاليا، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، ومعدل الشغور البالغ ٢٥ في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين

و ١٢,٥ في المائة بالنسبة للوظائف من الرتبة المحلية (مقارنة بالآثار المشتركة الناجمة عن معدل الشغور المعتمد وقدره صفر في المائة بالنسبة للوظائف المستمرة و ٣٥ في المائة بالنسبة للوظائف الجديدة في عام ٢٠١٦). ويقابل الرصيد الحر المتوقع زيادةٌ في التكاليف التشغيلية تحت بندي النقل الجوي والسفر في مهام رسمية، وترجع الزيادة بالنسبة إلى البندين لتكثيف الدور الذي يقوم به الممثل الخاص والمكتب في مجالي بذل المساعي الحميدة والوساطة لترع فتيل التوترات ومنع تصاعد العنف والنزاعات بسبب الانتخابات في ستة بلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ والزيادة في التكاليف التشغيلية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، نتيجة لتجديد مرافق البعثة الجديدة، بما في ذلك أعمال إقامة الفواصل الداخلية، والتعزيزات الأمنية المنجزة لكفالة الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

٢١٩ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ ما مقداره ٩٠٠ ٦٨٦ ٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار ٤١ وظيفة (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفتان برتبة مد-١، وأربع وظائف برتبة ف-٥، و ١١ وظيفة برتبة ف-٤، وأربع وظائف برتبة ف-٣، وسبع وظائف من فئة الخدمات الميدانية، وأربع وظائف لموظفين فنيين وطنيين، وثماني وظائف من الرتبة المحلية) (٣٠٠ ٧٧٣ ٤ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ٩١٣ ١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٦٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٧٧٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٢٣٢ دولار)، والنقل البري (١٠٠ ٥٦ دولار)، والنقل الجوي (٥٠٠ ٢٢٧ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٤٢١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٧١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٦٨ دولار).

٢٢٠ - وفي عام ٢٠١٧، لا يُقترح أي تغيير في عدد ومستوى وظائف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٢٢١ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الاحتياجات لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى رصد مخصص حسب المتوسط الفعلي لمستويات الدرجات داخل الرتب وحالة الإعالة بالنسبة لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استنادا إلى اتجاهات النفقات المتعلقة بالموظفين الدوليين والوطنيين، وانخفاض احتياجات السفر في مهام رسمية بسبب تضاؤل أنشطة الانتخابات في المنطقة بالنسبة لعام ٢٠١٧ نتيجة لإنجاز غالبية هذه الأنشطة في عام ٢٠١٦؛ وإلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات وقطع الغيار نظرا لوجود مخزونات متاحة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢٢ - ولتنسيق أعمال مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، تلقى المكتب في عام ٢٠١٦ موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالسفر. واستُعملت موارد خارجة عن الميزانية أيضا في عام ٢٠١٦ لتعزيز مكتب الممثل الخاص جراء تعيين الأمين العام للممثل الخاص ممثلا للأمم المتحدة في فريق الوساطة الذي تقوده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢٣ - وحسب تقديرات البعثة، سيلزم في عام ٢٠١٧ توفير موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لدعم الأنشطة المتصلة بدور بذل المساعي الحميدة الذي يقوم به المكتب في المنطقة دون الإقليمية.

حاء - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٧٠ ٣٢٤ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٢٤ - أنشأ مجلس الأمن بعثةَ الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، حيث مدد المجلس ولايتها عدة مرات منذ ذلك الحين، كانت آخرها في قراره ٢٢٩١ (٢٠١٦) لتستمر حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٢٥ - وفي ظل تدهور الظروف السياسية والأمنية في ليبيا، قرّر مجلس الأمن في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥) أن تركز البعثة على تقديم دعمها إلى العملية السياسية والترتيبات الأمنية الليبية، عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة، باعتبار ذلك من الأولويات العاجلة. وذكَر المجلس أن على البعثة أن تقوم بما يلي: (أ) رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (ب) تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة، ومكافحة انتشارها؛ (ج) دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ (د) تقديم الدعم، عند الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛ (هـ) تقديم الدعم اللازم لتنسيق المساعدة الدولية.

٢٢٦ - وبعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رحّب مجلس الأمن بالاتفاق في قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وأقرّ المجلس أيضا بضرورة أن تعيد البعثة إقامة وجودها في ليبيا عن طريق عودة متدرجة، حسبما تسمح به الأوضاع الأمنية، وأن تجري الترتيبات الأمنية اللازمة، على النحو المبين في قراره ٢٢٩١ (٢٠١٦).

٢٢٧ - ورغم التقدم المحرز حتى الآن والمتمثل في التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، فإن هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا ستتطلب من البعثة العملَ بشكل وثيق ونشط، بطرق منها على الأخص مواصلة بذل جهود الوساطة والمساعي الحميدة، وتقديم المزيد من المشورة والدعم التقني في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية. وحتى تساعد البعثة السلطات الانتقالية الجديدة مساعدةً فعالة، من بالغ الأهمية أن تعيد البعثة إقامة وجود دائم لها في ليبيا.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٢٨ - تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى أساس ترتيبات التكامل التي يقودها نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الدولي في القطاعات ذات الأولوية في ليبيا، وذلك بواسطة إطار لتنسيق التعاون التقني الدولي.

٢٢٩ - وفي ما يتعلق بدعم العملية السياسية، تواصل البعثة تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ولدعم حكومة الوفاق الوطني. أما في ما يخص العملية الدستورية، فالبعثة تواصل قيادة أعمال تقديم المساعدة التقنية إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، بينما يواصل البرنامج الإنمائي التركيز على توعية الجمهور والأنشطة المرتبطة بالتربية الوطنية. ومن خلال فريق الأمم المتحدة المتكامل للدعم الانتخابي، يعمل موظفو البعثة والبرنامج الإنمائي سوياً على تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية العليا للانتخابات الوطنية للاستعداد لإجراء استفتاء وطني على مشروع للدستور وما يليه من انتخابات، ولبناء القدرات المؤسسية للسلطات الانتخابية.

٢٣٠ - وفي ما يتعلق بتمكين المرأة، تُيسّر الجهود الرامية لتحقيق التكامل التي تبذلها البعثة مع البرنامج الإنمائي زيادةَ المشاركة السياسية للمرأة الليبية في العمليات السياسية الرئيسية والهياكل الحكومية، وتعمل على تعزيز مشاركة المرأة في هيئات وآليات القطاع الأمني الهامة. وتواصل البعثة والبرنامج الإنمائي أيضا العمل معاً في حشد الموارد من الجهات المانحة لتأمين سبل مواصلة الأنشطة في تلك المجالات البالغة الأهمية.

٢٣١ - وتمثل شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابعة للبعثة أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ عملها الأساسي في مجال حقوق الإنسان في ليبيا. وتواصل الشعبة العمل عن كثب مع البرنامج الإنمائي للحصول على الموارد اللازمة لتعزيز المصالحة المجتمعية، بما في ذلك تنفيذ خارطة طريق مصراته وتاورغاء وهي مبادرة للمصالحة تهدف إلى تمكين الآلاف من أهالي تاورغاء النازحين من العودة إلى ديارهم الأصلية.

٢٣٢ - ولترشيد الجهود المبذولة لدعم إحدى المهمات المسندة وهي تأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها، لا تزال دائرةُ الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والقسمُ الاستشاري المعني بالأسلحة والذخائر تحت إشراف شعبة المؤسسات الأمنية التابعة للبعثة (شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن، سابقاً). وبالعمل يدا في يد مع شركاء الأمم المتحدة في العمل الإنساني، يقدم القسم الاستشاري المعني بالأسلحة والذخائر الدعمَ أيضا إلى الجهود المبذولة لوقف آثار انتشار مخلفات الحرب من المتفجرات على السكان المدنيين، وهو ما يشكل أولوية رئيسية من أولويات العمل الإنساني. وتعمل جهات فاعلة معنية أخرى من البعثة كذلك على دعم الجهات من الأمم المتحدة العاملة في مجال العمل الإنساني، وذلك بتقديم المساعدة في الأنشطة المرتبطة بالحماية على النحو المبين في خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا. وتساهم البعثة أيضا، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة للاستجابة الإنسانية تتعلق بسرت التي أدى القتال فيها إلى نزوح أعداد هائلة من السكان المدنيين.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٦

٢٣٣ - أُنشئ، بمقتضى الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مجلسٌ رئاسي سيقود تشكيل حكومة وفاق وطني يكون مقرها في طرابلس. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وفي ما يشكل أهم خطوة منفردة اتُخذت في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، حلّ المجلس الرئاسي بطرابلس وبدأ القيام بأعماله. ومن المراحل الرئيسية الأخرى التي اجتيزت تصويتُ أغلبية الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لصالح مشروع للدستور في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وإحرازُ تقدم في تفعيل خارطة طريق مصراته وتاورغاء التي وقعت أيضا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والتي تهدف إلى عودة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ نسمة من أهالي تاورغاء النازحين إلى ديارهم.

٢٣٤ - وفي عام ٢٠١٦، تركّز ما بذلته البعثة من جهد في مجالي الوساطة والمساعي الحميدة على الجهود المبذولة بقيادة الليبيين لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وشكّل الدخولُ السلمي لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في آذار/مارس ٢٠١٦، وإقدامُ الأعضاء في المؤتمر الوطني العام السابق على إعادة تنصيب أنفسهم أعضاء في مجلس الدولة وفقا لأحكام الاتفاق السياسي الليبي، تقدما هاما في عملية تنفيذ الاتفاق. ورغم ذلك، لا تزال هناك خطوات رئيسية ينبغي خطوها حتى يُنفذ الاتفاق السياسي الليبي تنفيذا تاما. ومن تلك الخطوات ما يلي: (أ) اعتماد مجلس النواب التعديلَ الضروري للإعلان الدستوري؛ (ب) منح مجلس النواب الثقة لحكومة الوفاق الوطني كما اقترح المجلس الرئاسي؛

(ج) نقل المؤسسات الموازية القائمة السلطةَ التنفيذية بالكامل إلى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني. وفي ما يتعلق بمشاركة المرأة في العمليات السياسية والأمنية، لا تزال البعثة تعمل من أجل تقديم المساعدة والمشورة التقنية لإنشاء وتفعيل وحدة لدعم المرأة وتمكينها في إطار المجلس الرئاسي، وهو ما سيمكن من تقديم دعم متواصل ومن التركيز على المسائل التي تؤثر في دور المرأة في جميع أنحاء ليبيا.

٢٣٥ - أما في ما يتعلق بالأمن، فتركز البعثة جهودها على تقديم الدعم الاستشاري والتقني إلى اللجنة الأمنية المؤقتة، وهي هيئة أنشأها المجلس الرئاسي. ومن المهام الرئيسية المنوطة باللجنة الأمنية المؤقتة وضعُ الترتيبات الأمنية اللازمة - بما في ذلك ما يتعلق منها بقوات الجيش والبحرية والشرطة - والتواصل مع الجماعات المسلحة حتى يتسنى تهيئة بيئة آمنة مأمونة تمكّن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس من أداء عملها. وقد أُحرز بعض التقدم، غير أن المشهد الأمني لا يزال يتميز بانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة التي تواصل نشاطها خارج نطاق السيطرة الفعلية لليبيا. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع الأمني في جميع أنحاء ليبيا غير مستقر، حيث يتسم بتصاعد التهديد الذي تمثله الجماعات المتطرفة، وافتقار السلطات الأمنية في طرابلس إلى الشرعية. وقد مسّ ذلك ببعض جوانب التقدم الإيجابي المحرزة في مجال الإنجاز المتوقع الذي يركز على إقامة مؤسسات قطاع أمني قديرة. ولذلك السبب، فليس من بالغ الأهمية أن تحتفظ البعثة بدورها في تقديم الدعم والمشورة في القطاع الأمني فحسب، بل ينبغي تعزيز ذلك الدور.

٢٣٦ - وتواصل البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والإبلاغ عنها، واستخدام النتائج التي تتوصل إليها للتدخل في الحالات الفردية والدعوة إلى تعزيز التشريعات والسياسات والممارسات من أجل حماية حقوق الإنسان. وتواصل البعثة الدعوة إلى تطبيق المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في الاتفاق السياسي الليبي ودعم ذلك التطبيق، بما في ذلك نزع صلاحيات القيام بعمل الشرطة والمؤسسات الإصلاحية من يد الجماعات المسلحة، ونقل السجناء إلى مرافق معترف بها رسمياً، إلى جانب المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وتقود البعثة الوساطة بين المجتمعات المحلية في مصراتة وتاورغاء لعودة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من سكان تاورغاء النازحين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفق الجانبان على خارطة طريق مصراتة وتاورغاء التي تتناول المساءلة والتعويضات والإعمار والعودة الآمنة؛ ويجري العمل على تفعيل الخارطة.

٢٣٧ - ونظراً لبطء وتيرة العملية السياسية والتحديات التي تعترض تشكيل حكومة الوفاق الوطني، حصل تأخير في الأعمال المتصلة بالأسلحة والذخائر. ولكن البعثة تعمل، من خلال قسمها الاستشاري المعني الأسلحة والذخائر، على معالجة الأعداد الكبيرة من الأسلحة والذخائر غير الآمنة في أنحاء ليبيا. وفي ذلك الصدد، أدت الجهود إلى نشر إطار تقني لإدارة الأسلحة والذخائر سيُعرَض على حكومة الوفاق الوطني لدعم وضع خطة لإدارة الأسلحة والذخائر في ليبيا. وأدت الجهود المشتركة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة أيضاً إلى وضع برنامج تدريب مبتكر للمرأة الليبية من أجل معالجة التغيرات في مواقف المجتمع الليبي فيما يتعلق بحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢٣٨ - وفيما يخص المؤسسات الليبية الرئيسية، تواصل البعثة تقديم الدعم التقني إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. وفي الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، استضافت البعثة معتكفاً دستورياً في عُمان ضمَّ ٣٢ عضواً من الهيئة. وأتاح المعتكف بيئة مواتية لبناء توافق الآراء بشأن مشروع دستور، عقب مناقشة مستفيضة بشأن دور الغرفة الثانية، وحقوق المرأة، وطرائق إجراء الانتخابات الرئاسية، ودور القانون الإسلامي، وموقع العاصمة، وإضفاء اللامركزية، وحقوق الأقليات. وبعد المعتكف، صوّت بالإيجاب على المشروع الأخير والأعمال التحضيرية للاستفتاء ٣٤ من أصل أعضاء الهيئة الـ ٥٧.

٢٣٩ - وحافظ قسم المساعدة الانتخابية في البعثة، عن طريق فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، على دعمه للجنة العليا للانتخابات الوطنية خلال عام ٢٠١٥، حيث قدّم سلسلة من الدورات التدريبية والمناسبات المتعلقة ببناء المهارات التي تركز في المقام الأول على تعزيز القدرات الفنية للجنة العليا. ومع ذلك، شهد النصف الأول من عام ٢٠١٦ تباطؤاً في الأنشطة بسبب عدم إمكانية التنبؤ عموما بعملية الحوار السياسي في ليبيا، وما يستتبع ذلك من تأخير في المواعيد المتوخاة للأنشطة الانتخابية المقترحة. وبناء على ذلك، ركزت الأنشطة أساساً على التنسيق وبناء العلاقات، بما في ذلك تيسير الاتصالات بين اللجنة العليا والشركاء في المنطقة العربية، وصقل المعرفة القائمة والتوعية بالمسائل الانتخابية بين صانعي القرار الرئيسيين. وتمكن فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي أيضاً من تقديم المشورة التقنية من أجل عملية صياغة الدستور.

٢٤٠ - وأدى المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، بوصفه ممثل الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق أنشطة الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في ليبيا. وتواصل البعثة من جهتها دعم تعزيز قدرة المركز على تفويض شركاء في

تنفيذ الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام وإعطاء الأولوية لأوامر المهمات المتعلقة بإجراء عمليات مسح وتطهير وأنشطة توعية بالمخاطر وإصدار هذه الأوامر. وفي السياق نفسه، تدعم البعثة المركز من أجل تنفيذ معايير الإجراءات الوطنية المتعلقة بالألغام في ليبيا، وتوفير التدريب اللازم لموظفي المركز في مجال مراقبة الجودة وضمانها، وتقديم تقارير من خلال نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل تيسير التقييم والتخطيط على نحو منسق.

٢٤١ - ويتسم عمل المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب بأهمية حاسمة جداً في الوقت الراهن نظراً إلى أن العديد من الأشخاص المشردين داخلياً يعودون إلى مجتمعاتهم المحلية، والكثير من هذه المناطق ملوث جداً بمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي إطار دعم عملية الحوار بين مصراتة وتاورغاء، يسّرت البعثة توفير أفرقة المسح غير التقني لتقييم مدى التلوث في مناطق العودة المحتملة لمجتمعات تاورغاء المحلية. وعلى النحو نفسه، جرى تحسين القدرة على تنفيذ المسح غير التقني وقدرات أفرقة إزالة الألغام ودورات التدريب للتوعية بالمخاطر في أنحاء ليبيا من أجل معالجة الخطر الذي يتعرض له الأشخاص المشردين داخلياً الآخرين الذين يريدون العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية.

٢٤٢ - وتواصل البعثة تنسيق المشاركة الدولية في ليبيا في المجالات التي تشملها الولاية، بما في ذلك على المستوى السياسي من خلال مختلف المبعوثين الخاصين الدوليين لليبيا والجهات الأخرى المشاركة في الشؤون الليبية، وكذلك على المستوى المواضيعي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. وعقب مناقشات مستفيضة مع المجتمع الدولي والمحاورين الليبيين، تتعاون منظومة الأمم المتحدة في ليبيا مع شركاء لتقديم المساعدة في القطاعات ذات الأولوية من خلال إطار تنسيق للتعاون التقني الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم البعثة المساعدة في تنمية القدرات الوطنية اللازمة لتنسيق المساعدة الدولية في المجالات ذات الصلة بولايتها، وبعد ذلك ستيسّر عمل منتديات التنسيق المحددة للقطاعات، حسب الاقتضاء.

٢٤٣ - وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى تيسير التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، عقدت البعثة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منتدى الخبراء الليبيين للتعاون الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفي آذار/مارس ٢٠١٦. ويهدف المنتدى إلى أن يكون منبراً للمشاركة والنقاش بين الأكاديميين والخبراء الفنيين الليبيين والمجتمع الدولي بشأن القضايا ذات الأولوية التي تمس مجالات مثل الحوكمة الفعالة والانتعاش وعملية الانتقال بعد انتهاء النزاع. ومن المتوقع أن يسهم المنتدى في نهاية

المطاف في إضفاء طابع مؤسسي على الحوار المتعلق بالتنمية الوطنية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في ليبيا من خلال اقتراح خيارات واستراتيجيات للسياسة العامة. وسيواصل محاورو البعثة العمل مع المنتدى بشأن المسائل المتصلة بمجالات عمله الأساسية.

٢٤٤ - وفي محاولة لتنسيق الجهود الوطنية والدولية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في ليبيا، أطلق منسق الشؤون الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن خلال تلك الخطة، تمكنت الأمم المتحدة من وضع استراتيجية قطرية وخطط للاستجابة التشغيلية في قطاعات متعددة، والهدف العام منها هو تقديم المساعدة المستهدفة إلى ١,٣ مليون شخص من المحتاجين. وقدمت البعثة الدعم، من جانبها، بشأن مسائل ذات صلة بولايتها، وهي المسائل المتعلقة بالحماية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٢٤٥ - بلغ الحوار السياسي بقيادة البعثة الرامي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ليبيا ذروته في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي. ولكن بعد أشهر على التوقيع على الاتفاق، لم تُبدِ الأزمة السياسية في ليبيا أي مؤشر على حلّ وشيك، فالشلل المتفاقم الناجم عن الخلافات السياسية لا يزال يعيق تنفيذ الاتفاق. وبناءً على ذلك، ستكون أولوية البعثة الفورية في عام ٢٠١٧ اختتام العملية الانتقالية الديمقراطية لإنهاء مظهر مؤسسات الدولة الموازية، وذلك تحديداً من خلال دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ونقل السلطة سلمياً إلى حكومة الوفاق الوطني. وفي هذا الصدد، ستستمر الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الدعم للاتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك دعم المشاورات مع شريحة واسعة من المجتمع الليبي. وستقدم البعثة أيضاً الدعم لمبادرات المصالحة الوطنية.

٢٤٦ - وتشكل عملية صياغة الدستور عنصراً جوهرياً لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. ولذلك كانت المساعدة المقدمة إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وعملية صياغة الدستور الأوسع عنصراً هاماً من عناصر الدعم الأوسع نطاقاً الذي تقدمه البعثة إلى العملية السياسية. وسيزداد هذا الدعم أهمية مع تقدم الانتقال السياسي، ولا سيما نظراً إلى الحاجة إلى التركيز على الأعمال التحضيرية لإجراء استفتاء وطني على مشروع الدستور. وبناءً عليه، يُقتَرح في ميزانية عام ٢٠١٧ تغيير اسم شعبة الشؤون السياسية للبعثة إلى شعبة الشؤون السياسية والدستورية.

٢٤٧ - وتحتاج معالجة الانقسامات السياسية في ليبيا بفعالية إلى مضاعفة الجهود من جديد لمساعدة ''المسار الأمني''، بما في ذلك تقديم الدعم المتواصل لتمكين مجلس الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني من مواصلة عملياتهما من طرابلس. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن تزيد البعثة دورها الاستشاري لتقديم الدعم إلى السلطات الليبية، بالدرجة الأولى من أجل تطوير وإنشاء ترتيبات الدفاع والأمن الوطنية. ويشمل هذا الدعم المساعدة التقنية في بناء وإصلاح قوات الأمن الوطني أي وضع هيكل وتكوين القوات المسلحة والتنسيق بين المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الأمني إلى لجيش والشرطة، بما في ذلك تعبئة الشرطة الحدودية. وفي إطار الجهود الإنسانية الأوسع، فيما يتعلق بعودة الأشخاص المشردين داخلياً، ستُقدم المشورة أيضاً بشأن حماية الأفراد والتدابير الأمنية المتخذة في مناطق العودة المحتملة.

٢٤٨ - ونتيجة لعدم وجود قيادة وهيكل عسكريين موحدين، ونظراً إلى أن غالبية هذه الجماعات لا تزال تعمل خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة الليبية، يُحتمل أن تندلع الأعمال العدائية المسلحة بين الجهات الفاعلة العسكرية. ولذلك يتوقف التقدم المحرز في المجالات المبينة أعلاه، على ضمان دور مستقبلي لأعضاء الميليشيات. وبناء على ذلك، تقترح البعثة زيادة القدرة على التخطيط لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المستقبلية في ليبيا. وفي إطار نهج طويل الأجل، ستحتاج البعثة أيضاً إلى مواصلة التنسيق الوثيق والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تقديم المشورة إلى حكومة الوفاق الوطني، إلى جانب الجهات الأمنية الليبية الرئيسية الأخرى، من أجل وضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تيسير جبهة متحدة في مكافحة الإرهاب.

٢٤٩ - وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لإعادة تركيز مشاركة البعثة في القطاع الأمني الليبي، وتمحورها حول بناء المؤسسات الأمنية الحكومية، تقترح البعثة أن تغير اسم شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن إلى شعبة المؤسسات الأمنية التي يشرف عليها مباشرةً كبير المستشارين العسكريين. وإضافةً إلى ذلك، كان من المتوخى أساساً أن تكون هذه القدرة على التحليل تحت إشراف مكتب رئيس الأركان، مع وصول كبير المستشارين العسكريين في عام ٢٠١٧. وتقترح البعثة نقل الوظائف الحالية (التي تتكون من كبير محللي المعلومات (ف-٥) ومحلل معلومات (ف-٣)) من مكتب رئيس الأركان إلى خلية التحليل المشتركة لتشكيل وحدة جديدة مستقلة تعمل مباشرةً تحت إشراف كبير المستشارين العسكريين. وسيؤدي هذا التغيير إلى تكثيف تحليل الوضع الأمني وزيادة ''عالميته'' من خلال تبسيط التسلسل الإداري لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في قطاع الأمن السياسي.

وتحقيقاً لتلك الغاية، من المتوخى تحسين التآزر بين تخطيط الاستخبارات والتحليل الأمني والتحليل المشترك.

٢٥٠ - والتحديات السياسية والأمنية التي تزداد سوءاً، إلى جانب الإحباط الشعبي والعملية السياسية وعدم قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة لضمان الأمن في ليبيا، تجعل من الضروري للبعثة أن تعيد تثبيت وجودها على نحو كامل في طرابلس. وسيحسن هذا الوصول المباشر إلى الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية قدرة البعثة على دعم الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك تنفيذ الترتيبات الأمنية. ورغم أن مكتبا صغيرا سيواصل عملياته في تونس العاصمة في عام ٢٠١٧، ستعمل البعثة على تنفيذ انتقال تدريجي وعلى مراحل لموظفي البعثة إلى طرابلس. وفي المرحلة الأولى، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية، ستركز البعثة على نقل كبار موظفي الأمم المتحدة والموظفين الذين يؤدون مهام فنية حاسمة، إلى جانب المهام الأساسية لدعم البعثة. وسينتقل أساس عنصر الأمن أيضاً إلى المقر الجديد. وتتوقع البعثة نقل غالبية الوظائف المتبقية إلى طرابلس بحلول نهاية عام ٢٠١٧، إذا كان التقدم في المجالين السياسي والأمني يسمح بذلك.

٢٥١ - وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد البشرية نظراً إلى الطبيعة المتغيرة والمتزايدة للعمل بسبب الجهود المحيطة بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، إلى جانب بيئة العمل الصعبة في ليبيا والعودة التدريجية المقررة للبعثة إلى طرابلس. وفي ذلك الصدد، بالنظر إلى أن الحالة الأمنية تشكل الأساس لقدرة البعثة على إجراء عملها الأساسي والعملية الانتقالية الديمقراطية الأوسع نطاقاً، تطلب البعثة زيادة قدرة شعبة المؤسسات الأمنية. وفي السياق نفسه، نظراً إلى ما هو متوقع في عام ٢٠١٧ من تركيز على المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة ووتيرتها، تقترح البعثة إنشاء منصب أمين عام مساعد جديد ليعمل بصفته نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية). ونظراً إلى أنه سيكون مسؤولا مباشرةً أمام الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، فسيقوم بدعمه في جهوده من أجل الانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة الوفاق الوطني من خلال تعبئة الدعم والموارد على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وسيقوم نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) كذلك بمساعٍ حميدة، سواء داخل ليبيا أو خارجها، بالنيابة عن الممثل الخاص للأمين العام. وسيقدم نائب الممثل الخاص الدعم كذلك لتطوير التخطيط والتوجيه الاستراتيجي لأنشطة البعثة من خلال توفير قيادة رئيسية لعمل البعثة في ليبيا. وفيما يتعلق بالإدارة، سيتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) مسؤوليات رئيسية لعمل البعثة فيما يتعلق بـ ''المسار السياسي''.

٢٥٢ - وعلى مستوى دعم البعثة، ستكون هناك حاجة إلى وظائف جديدة في مجالات المشتريات، وإدارة العقود، والتنظيم/إدارة المشاريع، والهندسة، والطيران، ومراقبة الحركة لتقديم الدعم الشامل من أجل الحفاظ على عمليات البعثة وأنشطتها في ليبيا وللمكتب القائم في تونس. وسيتيح إدراج هذه الوظائف أيضاً تقديم الدعم إلى وحدة حراسة الأمم المتحدة التي نُشِرَت حديثاً لتوفير الحماية لموظفي البعثة وأصولها في طرابلس، على النحو الذي أكدته بعثة تقييم الاحتياجات التي يقودها المقر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر الوثيقة S/2016/182، الفقرة ٨٣).

٢٥٣ - وفيما يتعلق بسائر الوظائف المتعلقة بالأمن، طلبت البعثة وظائف إضافية في مجالات عديدة تشمل ما يلي: (أ) حماية المرافق، وهي تشمل أساساً عمليات تفتيش المركبات والمشاة في نقاط مراقبة الدخول عن طريق حرّاس الأمن المحليين؛ (ب) عمليات الحماية التي تهدف أساساً إلى توفير الحراسة لكبار موظفي الأمم المتحدة؛ (ج) تعزيز مركز المعلومات والعمليات الأمنية لتنفيذ عمليات التنسيق والتواصل الأمني وتقييم التهديدات، ولتفعيل مركز للاتصالات الأمنية للتمكُّن من تنفيذ العمليات على مدار الساعة؛ (د) السلامة من الحرائق.

٢٥٤ - ومن المقرر أن تنتهي ولاية البعثة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد ظلت الولاية من دون تغيير أساسي منذ عام ٢٠١٥، بعد إجلاء البعثة من ليبيا، بسبب الجهود الجارية من أجل إعادة ترسيخ وجودها الكامل في البلد.

٢٥٥ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية تحقق طموحات الشعب الليبي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء عمليات انتخابية وفقاً للجدول الزمني الانتخابي المبين في الإعلان الدستوري الانتقالي، بما في ذلك في التعديلات المدخلة عليه، وعلى النحو المتفق عليه في عمليات الوساطة والحوارات السياسية أو في دستور يعتمد حديثاً	’١‘ وضع الإطار الانتخابي القانوني والتنظيمي اللازم لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات لاحقة مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إدماج أحكام انتخابية في مشروع الدستور لضمان إنشاء إطار انتخابي ثابت

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تضمين الدستور أحكاماً بشأن إدارة العمليات الانتخابية، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً، إضافةً إلى أحكام بشأن التدابير الخاصة المؤقتة المتعلقة بتمثيل المرأة
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: اعتماد قوانين للعمليات الانتخابية المحددة في الدستور، متوافقة مع الممارسات الدولية الجيدة وتشمل التدابير الخاصة المؤقتة لتمثيل المرأة
’٢‘ تواصل المفوضية العليا للانتخابات الوطنية أداء مهامها في أنحاء البلد وتتمتع بالقدرة على إجراء عمليات انتخابية	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: حافظت المفوضية العليا للانتخابات الوطنية والمكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧ على موظفيها وواصلت القيام بعملياتها
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: توفر عدد كامل من الموظفين في المفوضية العليا للانتخابات الوطنية وفي المكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧ وقيامها بجميع عملياتها لدعم إجراء الاستفتاء على الدستور
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: توفر عدد كامل من الموظفين في المفوضية العليا للانتخابات الوطنية وفي المكاتب الميدانية الفرعية الـ ١٧ وقيامها بجميع عملياتها لدعم إجراء الاستفتاء على الدستور والأحداث الانتخابية الأخرى بموجب الدستور
’٣‘ تحديد وتسجيل الناخبين المؤهلين للتصويت في الاستفتاء الدستوري وفي أي انتخابات لاحقة	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: أجرِيَت أعمال تحضيرية من أجل التحسين التقني وتحديث النظام الإلكتروني لتسجيل الناخبين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إجراء المفوضية العليا للانتخابات الوطنية تحديثاً للنظام الإلكتروني لتسجيل الناخبين
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: مواصلة المفوضية العليا للانتخابات الوطنية تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تحديث سجل الناخبين
’٤‘ الاستفتاء على الدستور وإجراء العمليات الانتخابية اللاحقة على النحو المطلوب بموجب الدستور الجديد	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: استكمل أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور نص المشروع الأول للدستور ويوافقون عليه
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إجراء المفوضية العليا للانتخابات الوطنية استفتاءً دستورياً ذا مصداقية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إجراء انتخابات ذات مصداقية وفقاً للدستور والقوانين الانتخابية، وبالتزامن مع الممارسات الجيدة الدولية

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الليبية في ليبيا بشأن الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي المتعلق بالعمليات الانتخابية على النحو المطلوب في الدستور الجديد
- إجراء اتصالات يومية مع المفوضية العليا للانتخابات الوطنية من أجل تقديم المشورة والمساعدة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات الانتخابية المقبلة على النحو المطلوب في الدستور
- عقد اجتماعات يومية مع قيادة المفوضية العليا للانتخابات الوطنية لتقديم المشورة بشأن استمرار العمليات الانتخابية والعمليات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الهيكل المؤسسي للمفوضية العليا وقدراتها
- عقد اجتماعات يومية وتقديم المشورة إلى المكاتب الانتخابية المحلية التابعة للمفوضية العليا للانتخابات الوطنية بشأن استمرار العمليات الانتخابية والعمليات والأنشطة

- تنظيم ١٢ دورة تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية بشأن بناء القدرات داخل ليبيا أو خارجها للمفوضية العليا للانتخابات الوطنية
- عقد ٤ اجتماعات مع المفوضية العليا للانتخابات الوطنية في ليبيا لتنسيق أنشطة مقدمي المساعدة الانتخابية الدولية بشأن الإدارة الانتخابية
- عقد ١٢ اجتماعاً مع مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين في ليبيا بشأن التنسيق وتبادل المعلومات وعقد ١٢ اجتماعاً مع الشركاء الثنائيين المشاركين في دعم الانتخابات بشأن التنسيق
- عقد ٦ منتديات واجتماعات مائدة مستديرة و/أو حلقات عمل لـ ٢٤٠ من ممثلي المجتمع المدني، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بغرض تعزيز المعرفة والوعي بالمسائل الانتخابية
- عقد ٥ حلقات عمل لتقديم المشورة إلى ممثلي الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء، بشأن سبل الدعوة إلى الوصول بصورة أفضل إلى العملية الانتخابية وزيادة المشاركة فيها
- عقد ثلاث حلقات عمل بشأن التخطيط لأمن الانتخابات لأفراد الشرطة الليبية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) اعتماد دستور يستوفي المعايير الدولية الدنيا	’١‘ اعتماد وثيقة مشروع الدستور وإقرارها من خلال استفتاء حر ونزيه وذي مصداقية
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: قامت لجنة مكونة من ١٢ عضواً شكلتها الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لإعداد مشروع أول للدستور بنشر نتائج عملها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: اعتماد دستور يتسق مع المعايير المعترف بها دولياً
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: اعتماد دستور يستوفي المعايير الدولية الدنيا
	’٢‘ صياغة واعتماد دستور يتوافق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ومبادئ سيادة القانون، ويضمن تدابير العدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: طلبت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من لجنة الصياغة استعراض المشروع والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة بالتوصيات المقدمة بشأن الحقوق والحريات، ومبادئ سيادة القانون الدولي، وإدراج تدابير العدالة الانتقالية من أجل إدخال تحسينات على المشروع المنشور في ٦ تشرين الأول/أكتوبر
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تعتمد الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور مشروع دستور يأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة من الشركاء في مجال حقوق الإنسان ويتضمن أحكاماً بشأن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وسيادة القانون، ومبادئ العدالة الانتقالية، تماشياً مع المعايير المعترف بها دولياً
	الأداء المستهدف ٢٠١٧: يسترشد مشروع دستور أيار/مايو ٢٠١٦ بشكل أكبر بالمعايير الدولية المتعلقة بمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية إذا خضع نصه لتعديلات.
'٣' إدراج حقوق المرأة في الدستور	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: ناقشت هيئة صياغة الدستور مسألة تعزيز حقوق المرأة في الدستور وضمان احترام تلك الحقوق
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تضمين الدستور ٣ أحكام على الأقل بشأن المساواة بين الجنسين وحكماً متعلقاً بإنشاء مجلس وطني أعلى للمرأة
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: استرشاد مشروع دستور أيار/مايو ٢٠١٦ بشكل أكبر بالمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إذا خضع نصه لتعديلات

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بما في ذلك دعم التواصل والحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين بالاتفاق السياسي الليبي من خلال عقد ٤ حلقات عمل وحلقات دراسية لتعزيز توافق الآراء بشأن المشروع النهائي الذي يخضع للاستفتاء العام
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المحامين والمدعين العامين، بشأن تنظيم عملية دستورية يشارك فيها الجميع، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والأقليات
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات الشريكة الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في دعم العملية الدستورية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بالتعاون مع المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق والتي تدخل طور التشغيل في ظل تعزيز الشرعية والدعم العام	'١' إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بدعم كاف من أصحاب المصلحة السياسيين والجهات الفاعلة الأمنية والقبائل ومنظمات المجتمع المدني مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: أنشأ الاتفاق السياسي الليبي، الذي وقعه أعضاء الحوار السياسي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مجلساً رئاسياً لحكومة الوفاق الوطني يضم تسعة أعضاء. وكلف الاتفاق السياسي الليبي المجلس الرئاسي بتعيين مجلس وزراء لحكومة الوفاق الوطني الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إحراز المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي التقدم في تنفيذ بنود خريطة الطريق السياسية التي وافق عليها أصحاب المصلحة الليبيون، مع توفير الضمانات الدولية الكافية وآليات الدعم الملائمة الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: زيادة الدعم المقدم لحكومة الوفاق الوطني وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بين الجهات السياسية الفاعلة والجهات الفاعلة الأمنية الليبية وعامة الجمهور مع توفير الضمانات الدولية الكافية وآليات الدعم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
’٢‘ تحسين قدرات المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب ومجلس الدولة، على وضع السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات إلى السكان	مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عقب توقيع الاتفاق السياسي الليبي، عُقدت مشاورات مع مجلس الرئاسة بشأن المساعدة المطلوبة لحكومة الوفاق الوطني الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تشغيل وحدات الدعم التقني بكامل طاقتها ونشر الخبرات في إدارة المشاريع، والتنسيق، والرصد، وصياغة السياسات في المجالات ذات الأولوية الوطنية الرئيسية في مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إعادة إنشاء القدرة التشغيلية في طرابلس ووحدات الدعم التقني بشكل كامل وتعزيز القدرات لدعم مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة تمشيا مع المجالات ذات الأولوية الوطنية

النواتج

- عقد ٨ اجتماعات للحوار السياسي الليبي من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وحل المنازعات أو كسر الجمود داخل حكومة الوفاق الوطني، أو بين حكومة الوفاق الوطني والمؤسسات الأخرى المنبثقة عن الاتفاق
- عقد ١٠ جلسات حوار بين البلديات الليبية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية من أجل توسيع قاعدة الدعم للاتفاق السياسي الليبي
- عقد ٦ جلسات للحوار وبناء الثقة تضم أصحاب المصلحة السياسيين وممثلي القبائل في مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

- تنظيم ٨ حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن وضع وتنفيذ السياسات في المجالات ذات الأولوية الوطنية الرئيسية دعماً لحكومة الوفاق الوطني والهيئات التشريعية والبلدية ذات الصلة
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة على تحديد المواقف بشأن القضايا والاستراتيجيات ذات الأولوية لعملها مع حكومة الوفاق الوطني
- إتاحة ١٢ دورة تدريبية لبناء القدرات لأعضاء مجلس النواب ومجلس الدولة ولجانهما المتخصصة بشأن أدوار ومسؤوليات كل منهم
- تنظيم ٩ دورات تدريبية متخصصة للتوعية العامة والاتصالات الاستراتيجية المقدمة إلى المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التمكين والمشاركة وتمثيل المرأة في المجالين السياسي والأمني	’١‘ زيادة القدرة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في العمليات السياسية مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: وضعت المرأة الليبية منهاجاً للسلام (”مسار المرأة“) فيما يتعلق بعملية الحوار السياسي. ونوقشت قضايا المرأة في إطار الحوار السياسي، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات بشأن اللغة المراعية للفوارق بين الجنسين والأحكام الجنسانية في الاتفاق السياسي الليبي الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنشاء آلية أو هيئة وطنية تركز على الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة. وتشغل المرأة، بعد إنشاء الآلية أو الهيئة، ٢٥ في المائة من المناصب الرئيسية في حكومة الوفاق الوطني الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ الاقتراح المتعلق بالملاك الوظيفي لوحدة دعم وتمكين المرأة والمقدم إلى المجلس الرئاسي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
’٢‘ زيادة مشاركة المرأة في هياكل الإدارة الليبية	مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: خصصت ما نسبته ١٦ في المائة من المقاعد في حكومة الوفاق الوطني المقترحة للنساء. ومن بين ١٨ وزارة داخل حكومة الوفاق الوطني، مُنحت المرأة ٣ مقاعد الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: يشارك ما نسبته ٦٠ في المائة على الأقل من الوزراء التنفيذيين في حكومة الوفاق الوطني في مناقشات/اجتماعات بشأن إدماج المرأة في هياكل الإدارة الليبية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تمثيل المرأة في ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من جميع هياكل الحكم المتوخاة في الاتفاق السياسي الليبي. وإنشاء تجمعين نسائيين في مجلس الدولة ومجلس النواب
’٣‘ تعزيز قدرة المنظمات النسائية في ليبيا	مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: وضعت المنظمات النسائية منهاجا مشتركا للعمل والدعوة بشأن المساواة بين الجنسين والدستور، بما في ذلك تشكيل وحدة دعم المرأة وتمكينها في حكومة الوفاق الوطني الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: وضع وبدء تنفيذ منظمات المرأة لخطة السلام للمرأة التي تركز على تعزيز دور المرأة في المصالحة والترتيبات الأمنية الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: مشاركة ما لا يقل عن ١٢٠ ممثلة للمنظمات النسائية في شرق ليبيا وغربها وجنوبها في أنشطة الدعوة الرامية إلى إدماج المرأة في العمليات السياسية. وتنفيذ ما لا يقل عن ٦ مبادرات في شرق ليبيا وغربها وجنوبها بشأن أدوار المرأة في المصالحة، استنادا إلى خطة المرأة من أجل السلام التي وُضعت في مؤتمر مونترو بسويسرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ تعزيز دور المرأة في العمليات الأمنية في ليبيا
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: توفر التدريب على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمنظمات النسائية. وأدرج المشاركون في مؤتمر مونترو بسويسرا، في عام ٢٠١٥، أدواراً للمرأة في العمليات الأمنية بوصفها أحد مجالات التركيز في وضع برنامج المرأة من أجل السلام في ليبيا
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تضع وزارة الداخلية جدولاً زمنياً وخطة عمل لتوفير التدريب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن لأفراد قوة الشرطة الوطنية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تنفيذ برامج التدريب المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لفائدة ٥٠ من أفراد قوة الشرطة الوطنية. ومشاركة النساء العاملات في وزارة الداخلية في العمليات ذات الصلة بالتسريح وإعادة الإدماج/الاندماج

النواتج

- التواصل شهرياً مع الجهات الفاعلة الرئيسية في حكومة الوفاق الوطني بغرض تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في الحكومة
- عقد ٤ اجتماعات مع الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة المرأة في حكومة الوفاق الوطني
- تنظيم ٦ دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة وحدة دعم وتمكين المرأة بغرض دعم تفعيلها وبرنامج عملها
- تنظيم ٦ حلقات عمل بشأن تعميم المنظور الجنساني بالاشتراك مع الوزارات المختصة من حكومة الوفاق الوطني
- تنظيم ١٢ دورة توعية بشأن مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار لمقرري السياسات الرئيسيين في ١٣ وزارة في حكومة الوفاق الوطني

- عقد ٦ اجتماعات للمساعدة التقنية وتنظيم ٣ حلقات عمل لصالح ١٢٠ من ممثلي المنظمات النسائية في طرابلس وبنغازي وسبها من أجل إنشاء منبر يكون بمثابة أداة في حكومة الوفاق الوطني من أجل الدفاع عن قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين
- تنظيم ١٨ حلقة عمل للنساء من الشرق والغرب والجنوب (في بنغازي وطرابلس وسبها على التوالي) لمناقشة خطة المرأة من أجل السلام باعتبارها تتعلق بالأمن والمصالحة
- تنظيم ٣ دورات تدريبية وحلقات عمل للمجموعات والمنظمات النسائية بشأن إقامة منبر لتناول المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية
- عقد ١٢ اجتماعا مع ممثلي المجموعات والمنظمات النسائية في بنغازي وسبها لمناقشة القضايا الرئيسية التي تؤثر على المساواة بين الجنسين في المنطقتين
- عقد ٦ اجتماعات مع كبار المسؤولين في وزارة الداخلية لوضع جدول زمني وخطة عمل لتوفير التدريب لأفراد قوة الشرطة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بعمليات التسريح وإعادة الإدماج/الاندماج لفائدة أفراد قوة الشرطة الوطنية
- تنظيم ٣ دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن المرأة والسلام والأمن لفائدة ٦٠ من مسؤولي قوة الشرطة الوطنية
- عقد ٦ اجتماعات مع النساء العاملات في وزارة الداخلية لإسداء المشورة بشأن العمليات ذات الصلة بالتسريح وإعادة الإدماج أو الاندماج
- تنظيم حلقتي عمل لفائدة ٥٠ من أفراد قوة الشرطة الوطنية بشأن الجوانب الجنسانية للتسريح وإعادة الإدماج أو الاندماج

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) إنشاء مؤسسات ليبية مقتدرة في قطاع الأمن، بوسائل منها تحسين حوكمة الأمن الوطني من خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات الواضحة، والتنسيق الفعلي، والإشراف الديمقراطي على قطاع الأمن	' ١ ' وضع ترتيبات أمنية مؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بوقف إطلاق النار والانسحاب والتسريح وإعادة الاندماج/الإدماج للجماعات المسلحة، وإدارة الأسلحة، والرصد، تمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عقب التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، أُنشئت لجنة أمنية مؤقتة تتولى تيسير دخول المجلس الرئاسي إلى طرابلس وعُقدت اجتماعات تحضيرية وطنية ودولية متعددة الأطراف

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	للتخطيط من أجل إنشاء قدرة تخطيط وطنية لدعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك ترتيبات وقف إطلاق النار وترتيبات الرصد ذات الصلة
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ قدرة التخطيط الوطنية لدعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك وقف إطلاق النار وترتيبات الرصد الناجمة عنه، مع وضع آليات للدعم الدولي
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: اتخاذ ترتيبات أمنية مؤقتة ووضع آليات للرصد من أجل تأمين طرابلس والمراكز السكانية الأخرى، بما في ذلك بنغازي وسبها، من خلال الإعداد لإصلاح القطاع الأمني على نطاق أوسع وبرمجة التسريح وإعادة الإدماج/الاندماج
’٢‘ إنشاء آلية للتنسيق الأمني على الصعيد الوطني	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عُقدت اجتماعات تحضيرية متعددة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التخطيط لآليات التنسيق المتعلقة بالترتيبات الأمنية المؤقتة في طرابلس
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: عقد مناقشات تحضيرية مع أصحاب المصلحة الليبيين بشأن وضع مقترح لإنشاء آلية لتنسيق شؤون الأمن الوطني
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧ تفعيل مجلس الأمن الوطني في إطار حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك تنشيط الوزارات الأمنية الأساسية
’٣‘ تحسين السلامة العامة وتعزيز قدرات الشرطة وتدعيم قدرتها	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عُقدت اجتماعات تحضيرية وطنية ودولية متعددة للتخطيط من أجل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	إدخال تحسينات على السلامة العامة وتعزيز قدرات الشرطة وتدعيم إمكاناتها
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: بدء لجنة إعادة الهيكلة والتخطيط بتنفيذ خطط الإصلاح المقررة للشرطة
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: مواصلة توسيع خطة تنمية قدرات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، التي أُطلقت في عام ٢٠١٦، بما في ذلك التفاصيل بشأن مجالات التخصص المتعلقة بالشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى؛ وتنفذ وزارة الداخلية الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لضمان الإدماج السليم للجماعات المسلحة
’٤‘ تعزيز القدرة على إصلاح القطاع الأمني في وزارتي الدفاع والداخلية، بما يشمل التسريح وإعادة الإدماج وإدماج للجماعات المسلحة	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لم يحرز أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية، إنما نُفذت أنشطة تخطيط مفصلة في أوساط المجتمع الدولي
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: شروع السلطات الليبية في إصلاح القطاع الأمني تمشياً مع المعايير الدولية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: وضع السلطات الليبية برامج لإصلاح قطاع الأمن والبدء بتنفيذها، وتعزيز إدارة الحدود وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها أو إدماجها؛ وتقديم السلطات الليبية أيضاً المقترحات بشأن استراتيجيات الدفاع والشرطة الوطنية وهياكل القوة إلى حكومة الوفاق الوطني
’٥‘ إنشاء آلية رسمية لإدارة الحدود، تشمل سلطات مختصة من ليبيا والبلدان المجاورة لها	

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لم يحدث تقدم يُذكر بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تعيين جهات وطنية معنية عند نقاط العبور الحدودية وفي المناطق الحدودية
	الأداء المستهدف عام ٢٠١٧: استئناف حرس الحدود والسواحل لواجباته المتمثلة في مراقبة الحدود الليبية

النواتج

- تيسير عقد ٦ جلسات للحوار وبناء الثقة فيما بين الجماعات المسلحة وبين الجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة السياسيين لمواصلة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي
- تنظيم ٨ حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة على النحو المبين في الاتفاق السياسي، ومن أجل دعم حكومة الوفاق الوطني
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع الجهات الأمنية الليبية الفاعلة والجماعات المسلحة من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية المؤقتة الحالية واتفاقات وقف إطلاق النار القائمة
- تنظيم ٦ حلقات عمل وحلقات دراسية مع السلطات الليبية بشأن وضع ترتيبات أمنية تقودها الدولة لحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك إنشاء هيكل أمني وطني، ووضع سياسات أمنية وطنية
- تيسير عقد ٨ جلسات للحوار وبناء الثقة فيما بين الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى بناء الثقة بين الجماعات المسلحة والأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك تقديم مقترحات محددة بشأن التسريح وإعادة الإدماج/الإدماج، إلى جانب تجميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة
- تيسير عقد ٤ مؤتمرات مع الشركاء الدوليين والوطنيين وشركاء الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن المقترحات المتعلقة بالتسريح وإعادة الإدماج/التكامل
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اللجان المركزية للتكامل والتخطيط وإعادة الهيكلة في وزارة الداخلية بشأن إصلاح الشرطة الليبية وتطوير قدراتها

- تنظيم ٦ حلقات عمل للشرطة الليبية وأصحاب المصلحة في المجتمع المحلي بشأن مسائل متصلة بالشرطة، بما فيها الحرس الرئاسي، وإصلاح الشرطة، والتنسيق مع الجهات العسكرية وأجهزة الأمن الأخرى
- عقد اجتماعات أسبوعية للتفاعل مع وزارة الدفاع والجيش بشأن إصلاح الجيش الليبي وتطوير قدراته
- تنظيم ٦ حلقات عمل مع الجيش الليبي بشأن إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم ٥ اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني الليبية بشأن الحفاظ على الترتيبات الأمنية المحلية واتفاقات وقف إطلاق النار
- إعداد ورقتين بالتعاون مع ممثلي الشرطة والجيش تحددان التوصيات بشأن تشريعات الشرطة والجيش
- إقامة تواصل أسبوعي مع المحاورين الليبيين العاملين بشأن المسائل المتصلة بالحدود
- تنظيم اجتماعات شهرية وأربع حلقات عمل، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، لسلطات الحدود الليبية المعنية بتعزيز أمن الحدود

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) الحد من الأثر الناجم عن الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر، على الأخص الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة	’١‘ إنشاء هيكل للحوكمة المؤسسية بهدف تيسير الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وبالأسلحة والذخيرة مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٥: إنجاز إطار وطني لإدارة الأسلحة والذخيرة قادر على تقديم الدعم وإسداء المشورة إلى حكومة الوفاق الوطني الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: وضع المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام استراتيجية وطنية لهذه الإجراءات، وفق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: دعم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة الأسلحة والذخيرة
	’٢‘ تمكن السلطات الليبية بشكل كامل من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام وتنسيقها على الصعيد الوطني بما

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	يتوافق والمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٥: الاجتماعات المعقودة مع المجتمع الدولي من أجل دعم أصحاب المصلحة الليبيين في وضع المعايير الوطنية لمكافحة الألغام بما يتواءم مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تطهير ما مساحته كيلومترين مربعين من الأراضي وإزالة وتدمير ٤٠ ٠٠٠ قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب ومن الأسلحة والذخيرة؛ وإعداد تقييم تقني على الصعيد الوطني بشأن خطر المتفجرات من مخلفات الحرب ومن الأسلحة والذخيرة
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تدريب ٢٠ فريقاً من الأفرقة الليبية لإزالة الألغام في مجال العناصر الرئيسية للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وإنشاء مركز التنسيق الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام

النواتج

- إجراء اتصالات أسبوعية مع الجهات الفاعلة الأمنية الوطنية، بما فيها الوزارات، بشأن المسائل المتعلقة بالأمن
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية بشأن تنمية القدرات ووضع برامج للأنشطة الإنسانية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على الصعيد الوطني
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع الشركاء المنفذين الدوليين والوطنيين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الذخيرة والأسلحة، تضم الممثلين الإقليميين وتجسد وجهات النظر الإقليمية
- تنظيم ٤ حلقات عمل بشأن وضع خطة لإدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة النظراء الليبيين في حكومة الوفاق الوطني
- وضع ٦ برامج تجريبية بشأن الأسلحة والذخيرة دعما لحكومة الوفاق الوطني تنفذ بدعم من الشركاء

- وضع الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام خطة للتثقيف بالمخاطر على الصعيد الوطني تركز على المناطق ذات الأولوية المتأثرة بالنزاع وفقا للأولويات الوطنية
- رصد وتقييم ٢٠ دورة تقنية مخصصة للأفرقة الليبية لإزالة الألغام العاملة في جميع أنحاء ليبيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تعزيز القدرة على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حماية حقوق الإنسان والتمتع بها	’١‘ تعديل التشريعات بهدف الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: الشروع في استعراض التشريعات الليبية الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تعديل قانون واحد للامتثال بشكل أفضل لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: وضع وتنفيذ حكومة الوفاق الوطني والهيئات الأخرى المعنية لخطة تحدد الأولويات لإدخال تعديلات على التشريعات تتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
	’٢‘ زيادة قدرة العمليات، والتنسيق بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: استئناف المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان لعملياته وأنشطته الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: أن يعاد توحيد المجلس الوطني المعني بالحريات المدنية وحقوق الإنسان في منظمة واحدة، وأن يعمل مع المنظمات الأخرى لحقوق الإنسان من أجل القيام بدور في صون حقوق الإنسان في ليبيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، والاتفاقات اللاحقة المنبثقة عن تنفيذه، بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: ينص الاتفاق السياسي الليبي على أحكام تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: بدء إعمال أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: مواصلة إعمال أحكام الاتفاق السياسي الليبي المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون
	’٤‘ تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية من أجل تيسير عودة المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تم التوصل إلى اتفاق إطاري ثنائي، وإعداد خريطة طريق بشأن العدالة والمصالحة والتعويضات وإعادة أُسر تاورغاء المشردة الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إنجاز اتفاق تنفيذي بشأن عودة أسر تاورغاء المشردة إلى أماكن إقامتها الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: بدء عودة أفراد مجتمع تاورغاء إلى تاورغاء ودفع بعض أشكال التعويضات، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها
	’٥‘ تقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها في امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن دعم الأمم المتحدة لقوات أمن غير تابعة للأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: وضع واعتماد إطار سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان من أجل ليبيا وتعميمه على حكومة الوفاق الوطني ووكالاتها الأمنية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تقديم الدعم باستمرار لحكومة الوفاق الوطني وقوات الأمن التابعة لها وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان لمعالجة أمن الموظفين وإدارة الوثائق وملفات القضايا الحساسة
- تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال بناء القدرات المتعلقة برصد حقوق الإنسان والدعوة والقدرة التنظيمية لفائدة جماعات المجتمع المدني
- الإدلاء بـ ٦ بيانات عامة عن التنفيذ والامتثال لأحكام حقوق الإنسان الواردة في الاتفاق السياسي الليبي في جميع أنحاء ليبيا لرصد انتهاكات حقوق الإنسان الدولية وأحكام القانون الإنساني الدولي
- إصدار ٣ بلاغات أو قرارات بشأن المساءلة وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- صدور تقرير واحد بشأن قضايا المساءلة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التحليل الإحصائي
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين بشأن حالة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع مسؤولين من مجلس الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والاحتياجات من الدعم
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المعنية الليبية لمناقشة حالة حقوق الإنسان والدفاع عنها
- تقديم ٦ بيانات عامة وتقرير واحد عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد لرصد حالة حقوق الإنسان
- وضع ورقة واحدة تحدد التوصيات بشأن التدقيق للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع العدالة والأمن تقدم إلى النظراء الوطنيين (الشرطة والجيش والإصلاحيات)

- تنظيم حلقة عمل واحدة مع البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عملية الإصلاح التشريعي
- عقد ٤ اجتماعات بشأن عودة أهل تاورغاء وتنفيذ وثيقة الدليل التفصيلي المتعلقة بإطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان الذي وضع من أجل تقديم الدعم إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، بما في ذلك استراتيجية الرصد والإبلاغ والاتصالات، وإجراءات التشغيل الموحدة بشأن تنفيذ هذه السياسة في ليبيا
- الاضطلاع بنموذجين تدريبيين بشأن سياسة بذل العناية الواجبة لأعضاء حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) إعداد عملية شاملة للعدالة الانتقالية	’١‘ تنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية ضمن إطار الاتفاق السياسي الليبي مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية على نحو يتفق مع المعايير المعترف بها دوليا الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: بدء تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية في الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك قانون عام ٢٠١٣ بشأن العدالة الانتقالية
	’٢‘ إصلاح التشريعات الأساسية المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية بطريقة تحترم فيها معايير حقوق الإنسان الأساسية والضمانات باتباع الإجراءات القانونية الواجبة مقاييس الأداء الأداء المستهدف لعام ٢٠١٥: قيام البرلمان الليبي أو غيره من السلطات بعقد جلسات لمناقشة تعديل قانون العزل السياسي والإداري وقانون العفو لتحسين امتثالها للمعايير الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تناقش التشريعات الأساسية المتصلة بالعدالة الانتقالية مع حكومة الوفاق الوطني
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تعد حكومة الوفاق الوطني مشاريع قوانين لتعديل تشريعات رئيسية ذات صلة بالعدالة الانتقالية
’٣‘ يلتزم الجهاز الأمني لحكومة الوفاق الوطني بعمليات العدالة الانتقالية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لا ينطبق
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: تدعم كيانات الأمن ذات الصلة التابعة لحكومة الوفاق الوطني وضع استراتيجية تدقيق شاملة تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: اعتماد وتنفيذ السلطات الليبية لاستراتيجية تدقيق شاملة تحترم ضمانات اتباع الإجراءات القانونية الواجبة
’٤‘ تعزيز رصد المحاكمات الجنائية الرئيسية لمسؤولي النظام السابق من أجل تعزيز الاتساق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: تلقّي السلطات الليبية تحليلا بشأن محاكمات أعضاء النظام السابق وتوافق تلك المحاكمات مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: بدء السلطات الليبية تطبيق إجراء ”الحق في الاستئناف“ وعدم تنفيذ أحكام بالإعدام
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تحسين السلطات الليبية الامتثال للإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وإبقاء السلطات الليبية على الوقف الفعلي لعمليات الإعدام

النواتج

- عقد حلقتي عمل مع المجتمع المدني والجهات الأخرى بشأن وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية
- عقد حلقتي عمل للوزارة واللجنة المعنيتين بالمفقودين اللتين تعملان في مجال البحث عن الأشخاص المفقودين في ليبيا نتيجة للنزاع
- عقد ٣ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن إمكانية إدخال تعديلات على قانون العزل السياسي والإداري
- عقد حلقتي عمل لممثلي حكومة الوفاق الوطني والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية في الاتفاق السياسي الليبي
- عقد ٥ اجتماعات مع الجهاز القضائي والمحامين بشأن محاكمات أعضاء النظام السابق
- رصد اثنتين من المحاكمات المتصلة بالعدالة الانتقالية
- عقد ٤ اجتماعات مع المسؤولين القضائيين والبرلمانيين بشأن تعديلات القوانين المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) تحسين أداء النظام القضائي في ليبيا ونزاهته	’١‘ إجراء عملية الحوار السياسي في شقها المتعلق بسيادة القانون على نحو يتوافق مع المبادئ القانونية ومبادئ سيادة القانون المعترف بها دوليا
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إجراء جولتين من عملية الحوار السياسي لمعالجة المسائل ذات الصلة بالشواغل المتعلقة بسيادة القانون
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: إدراج الشواغل المتعلقة بسيادة القانون بوصفها مبادئ توجيهية من أجل تنفيذ اتفاق سياسي
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: بدء تنفيذ المواد المتعلقة بسيادة القانون في الاتفاق السياسي الليبي
	’٢‘ زيادة عدد المحاكم العاملة وفقا للمعايير الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: قيام ١٠ محاكم بمهامها كاملة وفقا للمعايير الدولية
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: قيام ١٢ محكمة بمهامها كاملة وفقا للمعايير الدولية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: قيام ١٤ محكمة بمهامها كاملة وفقا لمعايير حقوق الإنسان
’٣‘ زيادة الدعم المقدم إلى الشرطة القضائية مع التركيز على معاملة المحتجزين وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إدراج معاملة المحتجزين ضمن إطار عملية الحوار السياسي
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: انخفاض عدد التقارير بشأن سوء معاملة المحتجزين في السجون الليبية الرسمية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إنشاء هيكل إداري داخل الشرطة القضائية يكون مسؤولا أمام حكومة الوفاق الوطني
’٤‘ إحراز تقدم في الإفراج عن أفراد محتجزين في السجون دون أي أساس قانوني	
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إنشاء لجنة لتيسير الإفراج عن الأفراد المحتجزين في السجون دون أي أساس قانوني
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: الشروع في تنفيذ ثلاث مبادرات على الأقل بهدف الإفراج عن المحتجزين بالتنسيق مع السلطات القضائية أو المجالس المحلية
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: فرز ٥٠٠ محتجز في طرابلس

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية والتواصل مع المسؤولين الحكوميين المعنيين ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة حالة الهيئة القضائية ونظام السجون
- عقد اجتماع رفيع المستوى مع ٢٠ من الجهات الحكومية صاحبة المصلحة من أجل إصلاح العملية التشريعية بهدف تعزيز جهاز العدالة الجنائية
- إجراء زيارات شهرية للسجون في ليبيا للدعوة إلى إطلاق سراح الأفراد المحتجزين دون أساس قانوني
- عقد ٣ حلقات عمل مع الشرطة القضائية بشأن إصلاح السجون
- عقد حلقتي عمل مع القضاة والمدعين العامين بشأن التحقيقات الجنائية وإصلاح نظام العدالة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ي) إجراء عملية مصالحة وطنية شاملة، استنادا إلى الاتفاق السياسي الليبي، مع التقيد بمبادئ الشمول والشفافية والاستقلالية والملكية المحلية	’١‘ اعتماد حكومة الوفاق الوطني استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية الشاملة، طبقا للمعايير الدولية، التي تشرك الوزارات ذات الصلة ومجموعة واسعة من الجهات الليبية صاحبة المصلحة مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: بدء المشاورات الرامية إلى وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية الشاملة وتحديد جدول زمني لها الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: تقديم استراتيجية المصالحة الوطنية الشاملة وجدولها الزمني إلى حكومة الوفاق الوطني لاعتمادها
	’٢‘ تحسين مشاركة المرأة في مبادرات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: مشاركة المرأة في ما لا يقل عن ٣ أحداث تركز على المصالحة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: أن يكون ٣٠ في المائة على الأقل من المشاركين في عمليات المصالحة الوطنية من النساء، وأن تقوم المنظمات النسائية بوضع منهاج عمل مشترك بشأن جهود بناء السلام والمصالحة، كأداة للدعوة بالاشتراك مع حكومة الوفاق الوطني

النواتج

- عقد حلقة عمل واحدة لـ ٣٠ مشاركا من جميع أنحاء المجتمع الليبي بشأن وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبيا
- عقد مؤتمر حوار وطني بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا لـ ١٠٠ مشارك من جميع أنحاء المجتمع الليبي
- تيسير تنظيم ٥ حلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة مع ممثلي وزارات الداخلية، والدفاع والعدل والشهداء والجرحى، والعدالة الانتقالية والمصالحة من أجل صياغة وثيقة استراتيجية متعددة القطاعات للمصالحة الوطنية تقدم إلى حكومة الوفاق الوطني
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الدولية بشأن تصميم وتنفيذ عملية مصالحة وطنية
- ٥ حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة وزارة المصالحة الوطنية
- تيسير عقد ١٥ جلسة من الجلسات التشاورية وجلسات بناء الثقة بشأن تصميم وتنفيذ عملية مصالحة وطنية تضم الشيوخ وزعماء القبائل، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات الضحايا والشباب والنساء والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة
- ٣ منتديات أو اجتماعات مائدة مستديرة لتعزيز المعارف العامة والتوعية بشأن المصالحة الوطنية لفائدة ٢٠٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، كجزء من استراتيجية وطنية للاتصال والتوعية
- عقد مؤتمر وطني بشأن تخليد ذكرى الضحايا، وتنقيح الموروث التاريخي والتعريف به بوصفهما عاملين يساهمان في السلام والمصالحة
- عقد ٣ حلقات عمل بمشاركة ٦٠ امرأة تمثل جميع المناطق في ليبيا لمناقشة دور المرأة في المصالحة
- عقد حلقتي عمل لفائدة ٨٠ امرأة لإنشاء منبر للدعوة إلى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في خطط وبرامج المصالحة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ك) تقديم الدعم الدولي المنسق بشكل جيد لعملية الانتقال وللمواءمة مع أولويات حكومة الوفاق الوطني	’١‘ التنسيق التشغيلي للمساعدة الدولية بمشاركة النظراء الوطنيين مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: عقد ٨٣ اجتماعا تنسيقيا للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الوطنيين الليبيين الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: عقد ٨٠ اجتماعا تنسيقيا للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الوطنيين الليبيين الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: عقد ٨٠ اجتماعا تنسيقيا للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الوطنيين الليبيين؛ وتنفيذ إطار التنسيق الدولي. وعقد اجتماعات دورية لمنتديات التنسيق، بمشاركة الشركاء الدوليين والليبيين ’٢‘ تقديم المساعدة الدولية وفقاً للأولويات الوطنية الليبية مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٥: إعادة توجيه المساعدة الدولية إلى حكومة وفاق وطني الأداء المقدر لعام ٢٠١٦: دمج المساعدة الدولية دعما لإقامة حكومة وفاق وطني الأداء المستهدف لعام ٢٠١٧: إنجاز عملية مسح المساعدة الدولية، ضمن إطار التنسيق الدولي. وتحديد أوجه المساعدة وتنفيذها بما يتوافق مع الأولويات الرئيسية لحكومة الوفاق الوطني وجهازها الأمني

النواتج

- عقد اجتماعات تنسيق نصف شهرية مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع المجتمع الدولي بشأن تمكين المرأة
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء الدوليين بشأن تقديم المساعدة المتعددة الأطراف من أجل بناء قدرات الشرطة الليبية

- عقد ٢٥ اجتماعا تنسيقيا مع المجتمع الدولي بشأن المسائل المتصلة بالدفاع والأمن، لأغراض من بينها توفير المساعدة المتعلقة بالانتقال الأمني وبناء القدرات
- عقد ٦ اجتماعات للفريق العامل المعني بالتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة المرتجلة
- عقد اجتماعات شهرية للجنة التنسيق التقني المشتركة بمشاركة وطنية ودولية
- عقد ٦ اجتماعات للجنة العليا للسياسات، واجتماعين لكبار المسؤولين، وقيام ٧٢ من الأفرقة العاملة القطاعية بعقد اجتماعات داخل إطار التنسيق الدولي لمناقشة المساعدة وترشيدها في المجالات ذات الأولوية
- عقد اجتماعات شهرية داخل وزارة التخطيط لمناقشة الأولويات المحددة في إطار التنسيق الدولي
- تنظيم حلقتي عمل لممثلي وزارة التخطيط لمناقشة تنفيذ الدعم الدولي في القطاعات الرئيسية المشمولة بولاية البعثة

العوامل الخارجية

٢٥٦ - من المتوقع أن تحقق البعثة أهدافها، شريطة ما يلي: (أ) تقديم الدعم الكافي للاتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق الوطني؛ (ب) ألا يحول النزاع بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية والأمنية الناشئة دون قيام الحكومة بإنشاء المؤسسات وتقديم الخدمات؛ (ج) عدم التأخر في وضع دستور جديد؛ (د) التوصل إلى توافق في الآراء أو إلى رؤية مشتركة على الصعيد الوطني بشأن سبل معالجة إرث القذافي وسبل إدارة المرحلة الانتقالية قبل الانتخابات، وتقاسم السلطة بعد ذلك؛ (هـ) إحراز تقدم بشأن إرساء الأسس التشريعية والقانونية اللازمة من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة؛ (و) امتثال الجماعات المسلحة لأحكام الاتفاق السياسي الليبي وسلطة حكومة الوفاق الوطني فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية؛ (ز) إحراز تقدم في توحيد الجيش؛ (ح) استعداد الشركاء الدوليين للمشاركة في ترتيبات التنسيق والمساهمة بالموارد حسب الاقتضاء.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
		النفقات						
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ]
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤) =(١)	(٥)	(٦)	(٧) =(٥)= (٤)	(٨) =(٥)-(٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	٢٤٠٩,٠	(٢٤٠٩,٠)	–	٩٩٩١,٥	–	٩٩٩١,٥	١٢٤٠٠,٥
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٤٠٤٠,٤	٢٣٩٥٤,٤	٨٦,٠	٢٤٠٤٠,٤	٢٧٣٩٥,٩	–	٣٣٥٥,٥	٢٧٣٠٩,٩
التكاليف التشغيلية	١٧١٤١,١	١٩٣٨٦,٦	(٢٢٤٥,٥)	١٧١٤١,١	٣٢٩٣٧,١	٥٠٣١,٧	١٥٧٩٦,٠	٣٥١٨٢,٦
المجموع	٤١١٨١,٥	٤٥٧٥٠,٠	(٤٥٦٨,٥)	٤١١٨١,٥	٧٠٣٢٤,٥	٥٠٣١,٧	٢٩١٤٣,٠	٧٤٨٩٣,٠

(أ) صافي الاحتياجات بعد حساب النقص أو التجاوز في النفقات لعام ٢٠١٦.

الجدول ٢٥

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	المجموع، الموظفون الدوليون	موظف فني وطني	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	٢	٢	٧	١٠	٢٧	٢٨	٢	٧٩	٧٤	١	١٥٤	٨	٣٣	٢	١٩٧
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	٣	٢	٧	١٢	٣٦	٣٧	٢	١٠٠	١١٨	١	٢١٩	١٠	٧٥	١٢	٣١٦
التغير	–	١	–	–	٢	٩	٩	–	٢١	٤٤	–	٦٥	٢	٤٢	١٠	١١٩

٢٥٧ - تعزى زيادة الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٦ أساسا إلى الاحتياجات الإضافية لأفراد عسكريين ومدنيين، فضلا عن التكاليف التشغيلية، الناجمة عن إعادة إنشاء وجود دائم في ليبيا، من خلال العودة التدريجية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٢٥٩ (٢٠١٥) و ٢٢٧٣

(٢٠١٦). وتغطى النفقات الإضافية عن طريق سلطة التزام وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمبلغ قدره ٩٩١٢٠٠ ٤ دولار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسيُطلب اعتماد المبلغ الذي سينفَق في إطار سلطة الالتزام في سياق الاحتياجات الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٥٨ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٧، ٥٠٠ ٣٢٤ ٧٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف الوحدات العسكرية (٥٠٠ ٩٩١ ٩ دولار)؛ والموظفين المدنيين (٩٠٠ ٣٩٥ ٢٧ دولار) وتشمل المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين (٩٠٠ ٨٩٣ ٢٤ دولار)؛ والموظفين الوطنيين (٤٠٠ ٩٣٩ ١ دولار)؛ ومتطوعي الأمم المتحدة (٧٠٠ ٢٧٤ دولار)؛ والأفراد المقدمين من الحكومات (٩٠٠ ٢٨٧ دولار) والتكاليف التشغيلية (١٠٠ ٩٣٧ ٣٢ دولار)، بما في ذلك الاستشاريون (٥٠٠ ٦٧٧ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٠٣٦ ٢ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٩٩٣ ١٠ دولار)؛ والنقل الجوي (٠٠٠ ٦٢٧ ٥ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٠٢٩ ٥ دولار)؛ والاتصالات (٨٠٠ ٣٤٠ ٢ دولار)؛ والمعلومات والتكنولوجيا (٦٠٠ ٨٦١ دولار)؛ والخدمات الطبية (١٠٠ ٧٦٨ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٦٠٢ ٤ دولار).

٢٥٩ - وفي عام ٢٠١٧، فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٧٣ (٢٠١٦) و ٢٢١٩ (٢٠١٦)، يقترح إنشاء ١١٩ وظيفة جديدة. ويقترح إنشاء ثلاث وثلاثين وظيفة مؤقتة جديدة في إطار العنصر الفني (١ أ ع م، و ١ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ لموظفين فنيين وطنيين، و ٦ من الرتبة المحلية، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)؛ ويقترح إنشاء سبع وأربعين وظيفة مؤقتة جديدة في إطار عنصر الأمن (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٣٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ١٣ من الرتبة المحلية)؛ ويقترح إنشاء تسع وثلاثين وظيفة مؤقتة جديدة في إطار عنصر الدعم (١ ف-٥، و ٢ ف-٣، و ٩ من فئة الخدمة الميدانية و ٢٣ من الرتبة المحلية، و ٤ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)؛ وإضافة إلى ذلك، يقترح نقل وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٣) من مكتب رئيس الأركان إلى خلية التحليل المشتركة للبعثة.

٢٦٠ - وفي إطار الاستعداد للعودة إلى ليبيا، من المتوقع أن يشتد عبء العمل في مكتب الممثل الخاص للأمين العام مع ازدياد وتيرة المشاركة مع المحاورين الليبيين والمؤسسات الليبية، واتساع نطاق البعثة. ولذلك يقترح مكتب الممثل الخاص للأمين العام إدراج وظيفة واحدة

برتبة (ف-٣) لمساعد خاص ووظيفة مساعد إداري من متطوعي الأمم المتحدة (موظف شؤون سياسية) لدعم المهام المحددة أعلاه.

٢٦١ - وفي ضوء الطبيعة المتغيرة والمتزايدة للعمل بسبب الجهود المحيطة بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والعودة التدريجية المقررة إلى طرابلس، تقترح البعثة توفير موارد بشرية إضافية في عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى مواصلة التركيز على بذل جهود المساعي الحميدة وتزايد وتيرتها والعمل المتصل بالوساطة المتوقع في عام ٢٠١٧، يشمل اقتراح البعثة إنشاء وظيفة جديدة لمساعد للأمين العام كي يعمل نائبا للممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) لدعم الممثل الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى تحقيق الانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة الوفاق الوطني، بوسائل تشمل حشد الدعم والموارد على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وسيضطلع نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) بأعمال المساعي الحميدة باسم الممثل الخاص للأمين العام، سواء داخل ليبيا أو خارجها. وإضافة إلى ذلك، سيحتاج نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) الدعم من مساعد خاص برتبة (ف-٤)، ومساعد إداري من متطوعي الأمم المتحدة، ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، بالنظر إلى ثقل عبء العمل وسرعة وتيرته في هذا المكتب الأمامي. وسيضطلع المساعد الخاص (ف-٤) بإدارة مكتب/نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)، وسيتولى قيادة الاتصال مع سائر عناصر البعثة ومقر الأمم المتحدة، فضلا عن المحاورين الخارجيين، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية، والكيانات غير الحكومية المشاركة في جهود المساعي الحميدة الجارية، أو الساعية للمشاركة فيها وتقديم الدعم للمؤسسات الانتقالية، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالولاية والتي تتطلب اهتماما من نائب الممثل الخاص للأمين العام. وسيقوم المساعد الإداري (من متطوعي الأمم المتحدة) بتوفير الدعم من خلال استعراض وتجهيز الوثائق الموضوعية المنبثقة عن عناصر البعثة والتي يتطلب إصدارها موافقة نائب الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك من خلال توفير الدعم للأسفار التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا وخارجها. وسيضطلع المساعد الإداري (من فئة الخدمة الميدانية) بشؤون الإدارة العامة لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)، بطرق من بينها توفير الدعم الإداري في إدارة الأولويات وتدفق العمل في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام.

٢٦٢ - ويقترح مكتب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية إنشاء وظيفتين لموظفي تنسيق (ف-٤) وموظف تنسيق (موظف فني وطني) لتوفير الدعم لقسم التنسيق. ويلزم توفير هذه القدرة المكرسة للاضطلاع بمسؤوليات تأييد إطار التنسيق

الدولي وإطلاقه ورصده. وفي هذا الصدد، ستكفل وظيفتا موظفي التنسيق المقترح إنشاؤهما مواءمة المساعدة الدولية مع الاحتياجات والأولويات المحددة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، والمساعدة في تحديد نقاط الانطلاق، والتواصل مع المنظمات الدولية والنظراء الوطنيين لدعم القدرة على التخطيط للمساعدة الدولية وتنسيقها واستيعابها.

٢٦٣ - ويضطلع مكتب رئيس الأركان بدور حاسم في التنسيق من أجل كفالة عمل البعثة بشكل متكامل ومتسق في جميع المجالات والعناصر والمواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، يتولى مكتب رئيس الأركان الإشراف على أداء الآليات والعمليات الأساسية التي تمكن من التنفيذ المتكامل لولاية البعثة، ولا سيما في مجال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، والتنسيق السياساتي، وتيسير صنع القرار على المستوى الرفيع وإدارة المعلومات. وبناء على ذلك، تقترح البعثة إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون القانونية (ف-٤) وموظف معني بالسلوك والانضباط (ف-٣)، و ٣ مساعدين إداريين (الرتبة المحلية) وموظف لرعاية الموظفين (من متطوعي الأمم المتحدة) لتقديم المساعدة بشأن المسائل المتصلة بالمسائل القانونية، والعقود والمشتريات، والقانون الإداري للأمم المتحدة، بما في ذلك تفسير وتطبيق النظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية، وتسوية أي مطالبات محتملة ضد البعثة.

٢٦٤ - ويعمل كبير المستشارين العسكريين (برتبة أمين عام مساعد) بوصفه المستشار الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالقطاع الأمني، ويضطلع بدور محوري في جهود البعثة الرامية للمساعدة في حل الأزمة الأمنية الحالية وفي التخطيط للدعم الأمني الذي توفره الأمم المتحدة أثناء الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وبالنظر إلى أهمية التقدم المحرز في وضع الترتيبات الأمنية وفي المسار الأمني في الطور الحالي من المرحلة الانتقالية في ليبيا تطلب البعثة إنشاء وظيفة مساعد خاص (ف-٤) ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، وكذلك ٤ وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات لدعم المهام الحاسمة التي يضطلع بها مكتب كبير المستشارين العسكريين لأغراض التنسيق الفعال لتدفقات العمل في الديوان، ودعم تنظيم خطط واستراتيجيات العمل. وسيعمل اثنان من شاغلي وظائف الموظفين المقدمين من الحكومات المطلوب إنشاؤها كمستشارين عسكريين، وسيقدمان التوجيه إلى كبير المستشارين العسكريين لتنفيذ المهام الفنية.

٢٦٥ - وفي عام ٢٠١٧، تقترح البعثة تغيير اسم شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن ليصبح شعبة المؤسسات الأمنية على أن تكون مسؤولة أمام كبير المستشارين العسكريين مباشرة، نتيجة لتغيير محور مشاركة البعثة في القطاع الأمني الليبي، ليصبح قوامها الأساسي بناء المؤسسات الأمنية الحكومية. وبينما كان الوضع الأمثل المتوخى أصلا لهذه القدرات

التحليلية هو أن تكون تحت إشراف مكتب رئيس الأركان، تطلب البعثة نقل الوظائف الموجودة، التي تضم كبير محللي معلومات (ف-٥) ومحلل معلومات (ف-٣) من مكتب رئيس الأركان إلى خلية التحليل المشتركة للبعثة، وذلك لتشكيل وحدة جديدة مستقلة ترفع تقاريرها مباشرة إلى كبير المستشارين العسكريين. وسيمكن هذا التغيير من دعم إجراء تحليل أكثر شمولا للحالة الأمنية، من خلال تبسيط التسلسل الإداري لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في القطاع الأمني.

٢٦٦ - وتعتبر خلية التحليل المشتركة للبعثة مسؤولة عن دمج وإدارة متطلبات الممثل الخاص للأمين العام والأعضاء الآخرين في فريق الإدارة العليا من المعلومات على مستوى البعثة، إلى جانب متطلبات فريق الأمم المتحدة القطري من المعلومات، حسب الاقتضاء، من خلال وضع خطط جمع المعلومات. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة لمحلل معلومات (ف-٤) ووظيفة لموظف معني بنظام المعلومات الجغرافية (ف-٣) لتعزيز القدرات التحليلية للخلية، والتمكين من إعداد تقارير تقييم أكثر تعمقا، ودقة والتزاما بالمواعيد، وتلبية طلب القيادة العليا المتزايد لمنتجات نظام المعلومات الجغرافية المكانية، وهي الخرائط الموضوعية المتعلقة بتوسع تنظيم الدولة الإسلامية والهلال النفطي في ليبيا، وكذلك الخرائط التي توضح التطورات العسكرية، والصور الساتلية.

٢٦٧ - وفي سياق الدعم الشامل للانتقال الديمقراطي في ليبيا، تتمثل الأولوية العاجلة للبعثة في بذل المساعي الحميدة ودعم جهود الوساطة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وتشكيل قوة شرطة فعالة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تقترح البعثة إنشاء وظيفة واحدة لكبير مستشاري الشرطة (ف-٥) و ٣ وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات في شعبة المؤسسات الأمنية (المعروفة سابقا باسم شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن) لتقديم الدعم الاستشاري الاستراتيجي والمساعدة لوزارة الداخلية وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية، بما في ذلك: توفير الدراية الفنية في مجال عمل الشرطة؛ وبناء القدرات والتدريب ومعالجة المسائل التنظيمية؛ وإدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة؛ وآليات المساءلة والآليات التأديبية؛ وتعميم المنظور الجنساني، والخفارة المجتمعية ومكافحة العنف العائلي. وإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفتين لموظفين اثنين معنيين بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج (١ ف-٤، و ١ ف-٣). وسيكون موظفا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسؤولين عن دعم البعثة وتقديم المشورة الاستراتيجية للقيادة العليا بشأن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وتخطيط جهود البعثة المتعلقة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وتيسير التعاون مع الجهات الفاعلة السياسية في

ليبيا، وقوات الأمن والجماعات المسلحة (بما في ذلك عقد المشاورات والحلقات الدراسية والأفرقة العاملة)، والمساهمة في وضع سياسة الحكومة بشأن إعداد وتنفيذ برامج التسريح والإدماج/إعادة الإدماج ونزع السلاح والتخطيط لها. وسيكونان مسؤولين أيضا عن التماس الدعم الدولي وتنسيق الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في ليبيا. وتسعى البعثة كذلك إلى إنشاء وظيفة لموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (من متطوعي الأمم المتحدة) للاضطلاع بنقل الخبرة الفنية رفيعة المستوى في مجال إدارة الحدود بالنظر إلى الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع الدولي في هذا المجال، من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية إلى ليبيا بالأساس.

٢٦٨ - ومن أجل تقديم الدعم الفعال إلى حكومة الوفاق الوطني المنشأة حديثا، وتعزيز تنفيذ العناصر الأخرى للاتفاق السياسي الليبي، تسعى شعبة الشؤون السياسية والدستورية (شعبة الشؤون السياسية سابقا) إلى إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (من متطوعي الأمم المتحدة) ووظيفة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية). وسيكون موظف الشؤون السياسية مسؤولا عن رصد وتحليل التطورات السياسية والاتجاهات والقضايا المستجدة، والإبلاغ عنها ولا سيما من حيث صلتها بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وسيقدم المساعد الإداري الدعم لاحتياجات الإدارة العامة، وإدارة الموارد البشرية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية.

٢٦٩ - وبغية دعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني في تحسين حقوق الإنسان، وتحديدا تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاق السياسي الليبي، من المهم أن يجري رصد حقوق الإنسان في جميع مناطق البلد. وبناء على ذلك، تقترح البعثة إنشاء وظائف موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) وموظف لشؤون السجون (ف-٣) وموظف لشؤون حقوق الإنسان (من متطوعي الأمم المتحدة)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) ومساعد إداري (من الرتبة المحلية) داخل شعبة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية لضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمعايير المتصلة بهما.

٢٧٠ - وبالنظر إلى قيام البعثة بإعادة إنشاء مقرها في طرابلس، من المتوقع زيادة عبء العمل في دائرة تمكين المرأة في عام ٢٠١٧. كما ستبرز المصالحة الوطنية باعتبارها مبادرة رئيسية خلال فترة الميزانية، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة تركيز الجهود على مشاركة المرأة في العمليات ذات الصلة. وستواصل دائرة تمكين المرأة أيضا العمل على تفعيل دور الهيئات الحكومية المنشأة حديثا وبناء قدراتها، وبخاصة الوحدة المعنية بدعم المرأة وتمكينها،

المشار إليها أعلاه، ووزارة الدولة لشؤون المرأة. وستحافظ الدائرة أيضا على التزامها الدائم نحو منتدى المرأة الليبية، الذي أنشئ خلال عملية الحوار السياسي، وتقديم الدعم المتواصل له من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق المساءلة الحكومية في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبناء على ذلك، في عام ٢٠١٧، تقترح دائرة تمكين المرأة إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٤)، ووظيفة لموظف للشؤون الجنسانية (موظف فني وطني)، ووظيفة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) لدعم الجهود التي يبذلها المستشار الرئيسي المعني بالشؤون الجنسانية (مد-١).

٢٧١ - وترجع أسباب إعادة التنظيم والتغييرات الهيكلية في قسم الأمن إلى الحاجة، في جملة أمور، إلى تحسين الإشراف على الموظفين، ومواءمة مستويات التسلسل الإداري التنظيمي وفقا لهياكل مقر الأمم المتحدة، وإطار المساءلة واستئناف العمليات في ليبيا. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء ٤٧ وظيفة مؤقتة إضافية على النحو التالي: رئيس مركز المعلومات والعمليات الأمنية (ف-٤) وموظف تنسيق (ف-٣) و ٣٠ موظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية)، وموظف لشؤون السلامة من الحرائق (من فئة الخدمة الميدانية)، ومشرف لغرفة اللاسلكي (من فئة الخدمة الميدانية) و ٥ مساعدين لشؤون الأمن والسلامة من الحرائق (من الرتبة المحلية)، و ٨ مساعدين لشؤون غرفة اللاسلكي (من الرتبة المحلية) لتوفير الحماية على مدار أربع وعشرين ساعة طوال الأسبوع إلى كبار مسؤولي الأمم المتحدة وضمان وجود تغطية كافية أثناء عمليات النشر التشغيلي. ويتولى رئيس مركز المعلومات والعمليات الأمنية مسؤولية الإشراف على إدارة أعمال المركز، وتعزيز قدرة الوحدات على الإسراع بتقييم مستوى التهديدات والمخاطر داخل البعثة، وتوفير المنتجات التحليلية المتعلقة بأمن التنفيذ في الوقت المناسب والدعم التشغيلي من أجل تيسير تنفيذ البرامج.

٢٧٢ - وبالنظر إلى مختلف العمليات الجديدة المتوقع أن تبدأ في إطار الاستعداد لعودة البعثة التدريجية إلى ليبيا، وزيادة النشاط في سياق التنسيق وتوفير الدعم الإداري واللوجستي في الميدان، من المتوقع أن يزداد عبء العمل المرتفع بالفعل في مكتب رئيس دعم البعثة زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة نائب رئيس دعم البعثة برتبة (ف-٥)، للإشراف على الأعمال التنفيذية الشاملة لعدة قطاعات والقدرات التمكينية الرئيسية والمهام الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، يقترح أيضا إنشاء (وظيفتين من الرتبة ف-٣، و ٩ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٣ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٤ من فئة متطوعي الأمم المتحدة) للاضطلاع بمهام الشراء والشؤون المالية، وشؤون الموظفين، والطيران والخدمات الطبية وعمليات الاتصالات والتكنولوجيا.

٢٧٣ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى الاحتياجات الإضافية لأفراد مدنيين وعسكريين، فضلا عن التكاليف التشغيلية الناجمة عن اقتراح إنشاء ١١٩ وظيفة جديدة والنشر المقرر لـ ٢٣٤ من حراس الأمم المتحدة إلى طرابلس في عام ٢٠١٧، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٧٣ (٢٠١٦) و ٢٢٩١ (٢٠١٦) التي تشجع البعثة فيها على إعادة إنشاء وجود دائم في ليبيا، من خلال العودة التدريجية. وتجدر الإشارة إلى أن البعثة نقلت مؤقتا إلى تونس خلال عام ٢٠١٤ في أعقاب تدهور كبير للحالة الأمنية في ليبيا.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٧٤ - لا يتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية للبعثة خلال عام ٢٠١٧.